



4
 حاشیه طاهره خان
 شیخ مطهره و معلقات
 ۶

1231

من القدر المدعو
 السید محمد اسعد بن
 یس اعظم لاجه نوی

مکتبہ العصر عثمانی
 معتمد علی بن عمر

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Yazarı	H. Hüsni
Yayıncı	
Eski Kayıt No	1251

1231



بسم الله الرحمن الرحيم
 معنى من الشرف الفياض الواب قد نقل منها حاشية
 عنه وهي قوله الفياض منقول الى معنى الواب والنقل بواسطه
 او بغير واسطه فلا يخفى انها مكتوبه بعد قوله او هو وصف له بنعت
 كما نقل الاستاذ ان عن خطه من من فيكون متعلقا بمجموع قوله وكان الواب
 الخ وقوله او هو وصف له بنعت مواهبه او على قوله فكان الواب الخ على
 يكون قوله او هو وصف له بنعت مواهبه معطوفا على قوله فكان له ويكون
 وجهها آخر نصه اطلاق الفياض على معنى الواب فيجوز النقل بغير واسطه
 كما اشار اليه بقوله بان شبه الهميه بكثرة الخ والنقل بواسطه
 اشار اليه بقوله واما بواسطه اه لا ما اشار اليه بقوله ويجوز النقل
 النقل بواسطه اذ لا يصح حقه وقوله ومعناه او هو وصف له بما كان نعت
 مواهبه او لا اذ على هذا الوجه ما كان الفياض نعتا لمواهبه او لا باله
 نعتا للماء لان النقيض بمعنى السيلان وصف للماء وان ارد ان
 نعت للمواهب فيكون فقط اذ على تقدير النقل بلا واسطه يكون معنى
 الهميه في الحال او لا ايضا وعلى الثاني يكون معطوفا على قوله الفياض
 بمعنى المعنى والمعنى ان الفياض اما منقول الى معنى الواب فيقال ان
 او بواسطه ويكون وصفا للمواهب بحال الموصوف او لا يكون الفياض
 بمعنى الواب ولا يكون وصفا بحال الموصوف بل كما يتعلق بالهميه



وحج وتوجيه النقل بلا واسطه ما مرد توجيه النقل بواسطه اشار اليه بقوله
 ويجوز النقل بغير واسطه الخ لا ما اشار اليه بقوله واما بواسطه نقله او لا الخ
 ح لا يترتب عليه قوله من من كان الواب لا لا نقل من كثره الماء الخ
 المواهب ثم نقل من كثره الماء الى الهميه بطريق لا رساله الخ في نسبة الواب الى
 ليس على ظاهره الخ في علمه وادانته في علم البياض ما يخفى في خصوص صلاته
 حاشية الاستاذ ان ثم ان ح يكون قوله او هو وصف له بنعت مواهبه
 معنيين احدهما ان يكون الفياض مستوعبا في هذا المعنى لما ذكره الكثير
 ويكون اضافته الى ذواته القوارف من قبل كسب لما ذكره المعنى لانه
 الذي فياض ذواته القوارف فياض اي كالفياض في النفع والكثرة وتكون
 وتكون نعتا لمواهبه باعتبار ان نسبة المواهب الى الماء تقتضي صفة الملاءمة
 الفياض عليها وانها ان يكون النقيض مستوعبا في هذه الملاءمة او في كثره
 بالمواهب وحج يكون اضافته النعت الى المواهب الصق كذا اسم الفاعل بمعنى
 الاستمرار فيصير حوله وصفا لله تعالى كما يصح على الاول وكذا على الوجه الثاني
 الاول في النقل بلا واسطه او بواسطه وكما في اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
 من يصير لاضافة معنوية وليرجع الى غبانه الاستاذ وهو كثره
 كثره مخصوصه بالماء بل يقال وهو الماء الكثير مع انه اخصر لانه يعلم اعتبار
 الذات المعنى في فهم الصفة بالجعل اخصوصه معتبر في مفهوم المستق
 الاستاذ او غير كثرها او تقديرها الى الغنى وغيره كالتقدير الى الغنى
 الاستاذ يشي آخر من صفاته الماء كالمسيلان بنادى يلايم ما ذكره

على ٣

في نسخة التذكرة الضيف في اللغة هو السيلان في الكثير من فاضل الماء فضا
 اذا كثر من سائر عن جانب الوادي بل لا يبعد ان يجعل فيها واحدا عليه
 وتوجهه ان من قوله من الكثير بانه يقرينه قوله اذا كثر او اراد به
 المعنى المجازي للغير لا الحقيقي ثم لا يخفى ان برجح هذا التوجيه على ما ذكرنا
 قوله واستشار الى وجه الاخير الى قوله عطفا على قوله لا ولعله اعتمد على
 الاسلوب ما ساد الى غير ذلك من التوجيهات بان يقرى على تقدير النقل
 بغير واسطة الى اخره الفاضل من عدد ما ساد لا ملاحظه فيها المستق
 منه وخصوصية الذات المفرومة من خصوص المصدر ثم نسبة الذات بالذات
 لما يقع النفع الكثير ثم استعير لفظ الفاضل الى ذات الواجب اعتبار معنى
 الصفة فيه حتى يصح تعلقه بذوارف العوارف وفي غير استعمال النقط
 من كونه النقل بلا واسطة هنا اوفق مما ذكره به عبارة شاذ على تقدير
 التسوية لا ملاحظه نسبة الذات بالذات وتوجهه على طريق الاستدلال
 ذكر الماء انما هو استطراد لتعريف الشبه اي الكثير المخصوص بها لا انها
 صفة وعلى تقدير النقل بواسطة ان الاستدلال في المصدر اصالة بواسطة
 المستق او يقرى النقل الى الذات فينتقل الى معنى الواجب ومنه هو
 في ضمن هذا الاسم هو يكونه وبما وانها ان الومها للنقل بواسطة على
 العطف على قوله الفاضل الواجب فيكون انما يشبهه على قوله فكان
 يعني ان ما مر من انه يرد على توجيه الاستدلال من عدم ملائمة قوله من فاضل
 ما يرد على توجيه ما ولس من يبين الوجهين للنقل بواسطة على الذات ايضا لان

لما لا غير بطرح اصلا لما كان نعتا مواهبة او لا اراد النعت باسم
 المراد اراد ان قوله عطفا على قوله فكان انما العطف عليه لفظا او معنى
 اي هو وصف له نعت الماء اين ما كان نعت الماء او هو وصف له بما هو نعت
 مواهبة المتن من افعال من العطف الغائية واعلم ان العطف الغائية
 متحيز بالذات متعارف بالاعتبار فان المعطوف المبرر في فعله يسمى غائية
 من حيث كونه سببا باعتناء الغاية عليه مرجوحا لخصوله آخر او عرضا من حيث
 كونه مقصودا منه متوجها اليها به وهما اخص مطلقا من الغاية والغاية
 لعدم اعتبار الترتيب والمقصود به منها ذلك المصالح من حيث كونه غائية
 فاصلة منه يسمى فانية ومن حيث كونه طرفا ونهاية لم يسمى غائية فيها ان
 بالذات متعارف ان بالاعتبار بها هو وان كان ان من الاولين وال
 نعم من وجه لان الماخوذ في الاولين هو الترتيب في الفعل سواء
 ترتبه او لا لما كان اجميلا اه ارادتنا ولما اجميلا للانعام
 وغير تعلقه بها ووقوعه بارتباطها لانه يحل عليها او يوافق التقيد المذكور
 بعده لانه تقيد بالمتعلق عند التحقيق لا بالفراد الجوز هو عليه وجه
 يظهر صحة ترتبه قوله ظهر عليه ولا بد ان جزء الاول للشرط لا ملاحظه
 في ترتبه الجزاء عليه وبما ان اجميلا وان كان مجموعا به لكنه كمال كونه
 مجموعا به عليه ان يكون البناء بمعنى على او يكون للسبب في هذا الصنف
 وان كان مرجوحا لكنه ينبغي وهم التخصيص على تقدير احوال عليه
 المقص على صريح محتمل اللفظ ويظهر من قوله ظهر ان اوليها يتقارن

محصلا

من حاله المحمود به على تقدير المحمود على الخصوص استرأ المحمود عليه في نفسه في
توهم المحمود منه من يظهر عموم المحمود عليه على تقدير توهم ما استرأ مع
غير لازم وغيره من مكارم الخلق ومحاسن الأعمال ولم يقيد ايضا
الوصف المذكور لكونه في مقابل النعمه انما استرأ الى ان المحمود قد يكون
مخالفا للصفات وقد يكون بآراء الافعال ولا يخفى دلالة على ان المحمود
يتناول غير الاختيار في السمع بالالتكليف ولا يتأني ذلك الرد فيكون
اذ يكون العموم اظهر لانها في التخصيص محمودة مما يتكفي لتوهم الرد في
تقديم اراء العموم او هي الى ان هذا هو ظاهر عدم مطابقة ما اعتقد
واراد بها التعظيم الباطل وهذا يتبين في عالم يتبين هناك اعتقاد وتصديق
بما كان اعتقاد ظاهرا وما ذكره في مباح السلاطين ايضا المراد بالمحمود
في نظره فنيا ولا الوصف بنعمها الاموال وقتيل الاولاد مثلا في هذه الصلوة
نقصه الحمد تعظيم المحمود وكان محمدا في نظره والاركان محمدا ايضا
ان يكون المعنى انما اعتبر فعل اللسان لم اعتبر فعل الجوارح والاركان
ايضا وهو الظاهر ويحتمل ان يكون المعنى انه يلزم استعمال المحمود في الشكر
في اعتبار فعل الجوارح والاركان في المحمود وان كان اعتبارهما في كل
واحد منهما بوجه آخر ففي الشكر على وجهه كونهما جزئيين لم وفي المحمود على
كونهما جزئيين له وفي حال غفلة السائل عن الفرق فالسائل ليس
جزءا منه ولا جزئيا له فقد اعتبر في المحمود فعل الجوارح اي فعل
الجوارح وجودا او فعل الاركان عدمه ما بمعنى عدم مخالفة فعل اللسان على ما

المتن

استفيد من قوله انه اذا عجزا وليس مني منها جزاءه على ما توهمه
من تعريف المحمود بعد الاسترأ ولا جزاء له قياسا على الشكر ثم الجواب
ان تناوله بامتنان انما هو السائل الجليل على المحمود به على الباعث على الصلة
على ما هو الظاهر وملايمه قوله في الشكر الاخر بصفاته الذاتية وحيث يكون
قيد على صفاته التي هي المتأله انه قد استرأ بكونه لا يلايمه قوله ولا لولا
حمده على ذلك وكذا قوله في الجوارح لكونه محمودة بكن يلايمه الجوارح التي هي
ومنها من صفة المحمود بما ليس اختياريا وانما في الشكر الاول على المحمود
عليه وفي الثاني على المحمود به ويكون الاضطراب في الكلام مبنيا على غفلة
وهو الظاهر من ايراد كلتي على في الاول والبار في الثاني وان حاله فيها على
على المحمود عليه ان يكون الباعث في قوله بصفاته الذاتية بمعنى على اولسبته
لم يتوجه ما ذكره لكن كما في الجوارح التي هي الى ان يحيل الباعث بمعنى على
ما سبق كما في الجوارح التي هي في التوجيه الاول في الشكر الثاني فتأمل انه
يقا اي كان صهيما في العرف ولا يقي اي لا يصح في العرف هذا القول
ولا بد من بيان في التعريف المحمود من اعتبار قدينا بآراء
وهذا القيد غير مذكور في التعريف فيكون اعترافا بصفاته بالتعريف المذكور
لوجود السؤال لا يقي يمكن جعل المحمود صفة للفعل والفعل المحمود اي
يكون اختياريا لانه المقسم في تقدير الفعل الى الحسن والقبح لا ما
نقول في ما سيع انه ظاهر الظاهر انما هو الفهم لا يفيد من هذا الكلام
في المحمود عليه وبيان انه اختياريا بآراء الجليل ومنها محمودة على ما صرح به

واما اذا وصف السبح باسمه لم يكن هذا محمدا عليه اي لم يكن هذا
 محمدا عليه غير المحمود به بقرينة قوله فما استغنى بها السؤال الثاني من استغناء
 المعاني في الجواب المذكور وانما خص الكلام بنبي المحمود عليه ان شاعته في
 قوله سبحانه ظ في المحمود به واداد بقوله من حيث قيامها محلها كما كان محمدا
 عليها ان قيامها محلها الذي هو المحمود في الواقع كان سببا في المحمود
 عليها وهذا لا يكون موافقا لقرينة لان كون الوصف بها كان نفسا محمدا
 بها فالحديث في الاول مثال ما في قولهم كبريا من حيث هو كقولهم على كبريا
 مختلفين كقائني في جواب ما يروى في الثانية مثال ما في قولهم كبريا من
 حيث هو مبداء ما دراك الامور العربية متعقبة وقوله ومهم من مع الجواب
 عن قوله ثم اكمل اه فيكون الباقي قوله بما ليس اختيارا وفيه موضع كبريا على
 اللسان الا ان يبق السابح الى اكمل في السقاس ساعى المحمود به كاعرفه
 تحقيق الهمية المدح وليس فيها ما ذكره وحيث كان اكمل بعد اعتبار المثال
 المذكور بناء على ان الاول ليس اختيارا ولا يخفى ما فيه من خلاف الظه
 وقد قيل هو خطأ معناه ان القول بكونه مدحا خطأ
 ما ولا بد لانه على الافعال اكمل اه والافعال اكمل لا يكون الا اختيارا
 بناء على ان اكمل مراد من المحقق في تقييد الافعال الى المحقق
 الفعل الاختيارى ما علم ان القول بالمخصوص ليس هذا بخصوصه
 اي من جهة انه قوله بالمخصوص منها غير كخصوص المذكور او لا وانظر
 ان هذا الكلام منه من تحقيق الهمية المحمود وان هذه تارة ككيفية كونه محمدا

وان لم يكن محمدا
 كسب

كسب غير ان التحقيق ان نظرهم ليس في اللفاظ بل في الاعمى والمقصد
 حتى انهم اطلقوا حقيقة النبي واداد ما هو الغرض منه وتخصيص الصفات
 الكمالية بالذكر مع المحمود يكون باذنه لا فاعا للتبني على ان الدال على
 الافعال المحسنة انما يبق له المحمود من جهة ان تلك الافعال الدال على
 تال بعض المحققين من الصوفية حقيقة المحمود اراد به الصدق في الاول
 ما يحرم به لا يتصور فيها تعلق بغيره الا قوله اي تعلق كسب الجاهل او كسب
 العلم الذي من شأنه ان يحصل من الدال المفروض وعلى التقديرين لا يرد
 ان المعقول المعين لا يولد الا على عليه ما دون العلة المعينة فلا يولد على
 خصوص تلك الصفا الكمالية لان ما راها يولد بشرائط بعد تحققها لا
 يختلف العلم بالموجود المخصوص واما في اللفاظ فلا يحصل العلم بالتصديق
 منها ولا يخفى ان كونها اقوى من حيث عدم التعلق لا ينافي كون القول
 اقوى دلالة من حيث الغرض كما قرر في الاصول وذلك لانه تعالى
 حين ربط بساطط الوجود على التمكن لا يحصى اه اراد بالتمكنا المبدأ والنقطة
 وموارد الكلام لا لا تها وفي قوله كلمة ذرة اساق الى هذا معا وهذا
 غير لفظ الذرة لتي اوله وجود القام بالذات اي الجواهر الاعمى في قوله
 وانظر ما بدلت اه هنا وجه آخر ليرجح دلالة الافعال واداد بالغير المتناهية
 ما يكون بمعنى لا يقف الغرض ان هذه وان كانت متناهية لكن تغذر أو تغذر
 ببيانها على التخصيص باللفظ وهذا وجه آخر وهو ان اللسان غير باق
 بخلاف ما فاعاله وما حصا في قوله عليه السلام اما باعتبار الكيفية كما في الوجه الاول

نفس

واما باعتبار الكمية العدد كما في الوجه الثالث الذي ذكره من انما من حيث الزمان
 كما في الوجه الثالث الذي ذكرنا واما السكر اما الاولى والاستعداد
 تعريف السكر في بيان خصوص متعلقه وعموم مورد به لكل استعداد منه وهو
 فعله واقع باراء النفس سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان واما كونه
 متبعا عن تعظيم النعم في قوله لرويه عنه نظره واما في عدم تخصيصه اعتمادا
 بعد العلم بما جاء في انما هو المشهور في الاتحادات الاولى والاولى في الاعتماد
 العكس كما لا يخفى تعاكس المورد في العموم والخصوص فيه نوع خفاء لا
 في الوصف بل في مقابلته انما هو الغالب واما الوصف الذي كونه لاصلا
 فخصه عن انعام قلبي بالنسبة اليه فغيب نوع خفاء وهي المراجعات في
 الافعال اللازمة كالعلم واليقين وهي المراجعات المتعدية وهي المراجعات
 المتعدية كالارام والاعلام الا ان تسمية كلام المسموع في لفظ من
 كلام المتكلم يسمي الاستدراك في حصول من الايد وحيث يكون دعوى كونه
 المورد في ظاهره متبعا عن قول من يروي عنه وعنده من الالاء يدعي انما
 للتبصير وكمية التبصير كونه لا يباين دعوى كونه المورد في ظاهره بل في
 دعوى كونه الوصف الذي هو كونه في ظاهره والقوله بان كونه المورد
 ظاهرا يستلزم كونه الوصف الحاصل في ظاهره في وجود النعم عليه كونه
 النعم في قوله نعمة ظاهرة مستدركا فتدبر ان قديمه وعدسه في الالاء
 اعلم ان انما شبه غير مطابقة للشرح حيث جعل في الشرح التخصيص لا يكون
 مفسرا بالنعم الظاهر في قوله لا اختصاصه اليه كونه بالظاهر لا كونه في

لا بد من تحرير قولنا واما في النعم الظاهرة وخاصة جعل التخصيص على التفسير
 فغير انما في مجموع الدواعي انما في الشرح لم يوافق انما في انما في
 المراد ان ما في الشرح برهان لم والالم يندفع الدور بل ان مقصدا في بيان
 التخصيص ولما في كان التفسير الشرح يبقى بلا دليل وانما في انما في
 يبقى بل انما في انما في التفسير لا يعلم الا من التخصيص بها وتوجه في الشرح
 انما ينبغي ان يقولوا وانما في السكر بالباطن باعتبار انما في انما في
 على عدم اختصاصه كفضل من سره فمادته من سره كلام من عند نفسه ذكره
 للتبصير على امتلاك كلام انما في انما في انما في توجيه المقام ان لو كان
 نعمة ظاهرة وخصه لا لا وانما في ذلك تفسير بالنعم الظاهرة ولما في
 السكر بالنعم ينبغي تفسير بالنعم الباطنة بعناية لما اقتضاه سياق الكلام
 فتدبر ما لم ينضم اليه فعل القلب لا يخفى ان ضم الفعل قلب الى فعل
 مثل لكون فعل اللسان سكر سوار جعل حرا او شرطيا مما لم يسا عدو
 السكر والاصوب ان لو كان فعل اللسان او كان انما في انما في سكر
 لا بناء على فعل القلب الذي هو التعظيم كان السكر القلي الشرح والحق
 بقوله وان كان خفيا الى مناقض مشهوره وهي ان فعل القلب لا كان خفيا
 فكيف يصح ان لو فانه انما في انما في انما في انما في انما في انما في
 فعل اللسان وانما في ولا بناء في ذلك كونه التفسير في السكر في انما في
 المراد بالانما هو المعنى الدال على ان كونه الشيء بحيث لا يتعلق به العلم
 يحصل به العلم بشي آخر واما انما في انما في انما في انما في انما في

راوي

الحمد كونه شاعرا وقوله ما كواسي كذا ما وفي ان ياتي انواسي الشكر الظاهر اذ
 الحس الباطن ان محله مدركه بحسب اللفظ ولا ياتيها من انواع النعم الباطنة هي شانه
 لفظها والتعريف وفي قوله من سره وسواي الى انواع ما ذكرتها في كلامه على
 الى بناء على ان الحفظ كان وسيلة الى ما ذكرنا في المتن الثانية والحمد لله
 وسيله لا ذرا له المركب المحل الذي يندرج وعلى التقديرين اجمالا
 فلا بد ان المص لم يرد ولم يسكن وفيه ان هذا على تقدير اخذته اخصا
 اي الوصف بجملة على جهة التعظيم لا وصفه بالاسم الا ان لا يحد من مدعى
 على ان الحمد يقتضي جنس في الحمد على هذا في شكره اولى اذا استقر في صور
 النعمه بها في التسمي في الشكر طرعا في الحمد باعتبار الفرد الذي كان من قبل
 الشكر انهم يندرج الى ما لا يتناهى في كلام المص كما سانه الى غير القوى
 البشرية عن ما يشاء بالحمد والشكر على ما ينبغي وهو ان يكون بارا كل نعمه
 شكر على ذلك وهذا ما وانه الحمد والشكر على ابلغ وجهه وملاحظه الحمد المنقول
 فندرج اي معناهما الحقيقي جعل ضميرهما راجعا الى اللفظ لفظي
 واحتياج الى توجيه ما ضافه مع التكلف في الارجاء المذكور لانه بطريق
 اذ المراد بلفظ الحمد والشكر معناهما ولك ان يجعل راجعا الى المعنى الاضمر
 المعرف ليس من التكلف ما ضافه ما يسمى بلفظ الحمد له اسانه الى ان
 المراد من قول الله الحمد لله ليس لفظ مخصوص بل اسم على لفظ الحمد
 مخصوص وما اسم على استق منه والمقص منه دفع الهم المذكور ولك
 ان يقول معنى كلام الله ان ليس به الحمد مثلا ما ذكرناه وهو القول بالحمد على

حمة التعظيم والتعظيم بالطلاق الفصل الدال على تعظيم النعم بسببها
 وعلى هذا الوجه امر الى قوله الله به هو فعل دال على ان ما ذكره من شكره
 من جهة اللفظ او على توجيه من سره لفي الشكر والمقص من نوعه وعلى ما ذكرنا
 كان المقص مني الحمد وط ان النوع امر من الشكر من الحسن وكذلك
 الصواب لقول الله والشكر لله ليس قول القائل الشكر لله تعالى بل كما
 بينهما عليه حيث قال لان فعله وان كان حقيقا يستقل بكونه شكريا ما لم يسم
 المية فعل غير ثم صرته القلة اسانه الى ان ما ذكره من الشكر لا يصح
 اذ قد اعتبر فيه نوع مخصوص فانه مذكور هذا لوطية لما يذكر بعد قوله
 ونوه اصله من حيث يقال فيه ان الله عليه يصيغ الماضي ووجه ذلك
 الخ ويكون الحمد اعم من الشكر وجه رابع وهو ان كلمة ما في ما خلق ما لم يكن
 فيه صرف اللسان في بعض ما خلق ما نساه لاصلة في الفصل الدال على تعظيم
 المنعم بحكام الحمد وجه خامس هو ان النعمه في الشكر مخصوصه بالقوى
 وما لا ش على ما ياتي في الشرح والحاشية وفيه ما ذكره في الحمد عام فندرج
 لا مفرقة المذكور اندفع بذلك ما رجا لولا لو كان الحمد اعم من الشكر لكان
 ان يكون ما صدق عليه الشكر اطلاقا تحت اعمد اقسام على ذلك المجموع ضرورة
 عدم صدق الحمد كفضل العدل مثلا وقد اعتبر بصره العدل على كلمة ما جاز
 عدم صدق ما قسم الله على ذلك المجموع لانه في صدق مفهومه
 اعم عليه ولا يرد اختلا في الشكر لانه يخرج بقية الوحدة والمعتبر في
 المقسم لكنه داخل في نفس المقسم والنسبة انما يلحقها باعتبار نفس المقسم لا بالاسم

قد اوصت المعتزة في آية القسم التي تضمنتها من هذا ما اجاب
 التفسير الى ذلك على سبيل منع اخلو دون الجمع فمردود بان لا يفيد منها اول
 يصدق على المجموع شي من ما قسم وان صدق عليه مجموع ما قسم اذ القسم
 ان كان بطريق منع اخلو فلا بد من صدق كل واحد من اقسام على ذلك المجموع
 لا صدق مجموع عليه على ان منع اخلو يحقق بين ما قسم اذ لا يصدق ما تان او
 التمس على مني فلا يصح ان القسم بطريق منع اخلو دون الجمع فمالم
 وتقتضيه اي تحقيق اجواب اي اجاب التحقيق على السبيل المذكور هو بان
 على ان جواب تاول جدي وذلك لانه معلوم بالظن وان صواب الجمع
 من موقوفه صدق وليس من قبيل ما يكون هناك فمالم واحد لكنه تعلو صدق
 على المثال المذكور انما ليس من هذا القبيل اللهم الا ان يفهم
 التصور قد توصف بالوصف الحقيقية انما علة حقيقة لسبب الصواب
 اضراره وعدم احتياج واحدة الى اعتبار معتبر به هو حقوق كذا بخلاف
 العسكري فان اضراره منفصلة ووحدة موقوفة على اعتبار المعتبر وقد جاب
 بان التوحي في فعل ليس للوصف ولو سلم فالمراد الوصف اجنبية
 وهي لا ياتي في الكثرة الشخصية بل النوعية ايضا فتدري واحمد النعمي
 يتحقق بقطوع الناس وفاقته لا بالآخرى نجس الوجود اذ الكمال
 لا يكمل على شي واحد مذكور في بعض كتب الاصول لما كان تغير
 احمد والسكونا المعنى العرفي غير مشهور وكان ذلك منطوقا للتفسير على
 الله آية بذلكه اصغر قيل وهذا انما مآله في ادب

ان يكون الواقع في الآية الكريمة بالمعنى النعمي واحكم تعلوه بالنظر الى المنا
 المستفاد من صفة الشكوى من جهة اي الفعل المنفي عن تعظيم المنعم انما
 يكون مستترا في الشكوى اذ كان معروفا بالاعمال والمؤمن قتل بالنسبة الى غير
 سيما المؤمن الشاكر الدلالة الموصلة المراد بالمراد المستند وط
 الدلالة على ما يستلزم المطا لا يستلزم حصوله واما الدلالة المستند
 للمط مستلزم له لا محالة فان دفع ما توهم بعضهم انه لا فرق بين التفسير
 جهة ان الهمانية باجدا المعنى مستلزمة للمط دون المعنى كافر قوله
 ونقصه ونقص ما اول انهم بقوله نعم انما تهدي من اجبت واحتمل
 التجوز مشترك والاستمرارية يجوز ان يكون مجازا غير ما شتر كما انما
 يكون فيما يتحقق كونه حقيقة واحدة مما خصصه اليه ان لو ان الغالب الشك
 المتبادر هو المعنى تاول وان كان التجوز غير مشترك والاستمرارية غير
 مجوز فتدري لو هو مقتضى الهمانية قد يحكي مقتضى الآية ومعنى
 الله هو الا يتدار وللهذا فاك في الصراح يهدي واهدي المعنى واحد وقد
 وجد في بعض النسخ حاشية منقولة منسوبه اليه من هذا المضمون قوله
 والفرق بينهما انما هو في ما ذكر من سره واما اذا علمنا الواقع مطابق
 للاعتقاد وهو معنى قوله نسبة الواقع الى الاعتقاد فطال العاقل وضع
 محكما عليه في هذه القضية والاعتقاد وقع متعلقا للمعنى فكان الواقع
 هو المتقدم في التصور فلا يتوهم ان المطابقية لكثرة مضامين المطابقية
 وبما معا كالاتي والبنوة فلما ان المطابقية بالفتحة قائم بالواقع فتدري

الواقع لا اعتقاد فاما بقية الفهم قائم بالا اعتقاد منسحب الى الواقع
 ولا يلزم تقدم احد طرفي النسبة في الملاحظة على الاخرى وان نظر الى
 ان المعروف من منظور اليه اولاً وبالذات بناء على ان المقصود بالذات
 مالم يلاحظ المقياس النسبي بالشيء يلزم ان يكون المنظور اليه اولاً في المطابقة
 هو الاعتقاد وعلى هذا يجب ان يثبت ان مطابقة الفهم ليس المطابقة
 بالكسر باعتبار العرض في جانب المنقول وليس بناء على معنى آخر خارج له
 بالذات مثلاً المنقول في ضرب زيد عمرو هو ضارب زيد واما من وجه
 عمرو فليس معنى على جهة بل مضروب لئلا صار فيه زيدا وفي كلام الشيخ
 المنقول في الحاشية اياها الى ذلك ولهذا اخرج الشيخ في المحاجبة
 مضوراً بالمسموع ما علة على عداد الفاعل واحترز عنه في تعريف
 الفاعل بقوله على جهة فتاويه بناء على ان ليس بهذا الا الضور
 القائم بالفاعل مقياساً للمضور وليس بهذا معنى آخر معني
 بالمضروبية قائماً بالمضور بل ليس مضروباً به عمرو ولا ضرر زيدا له
 واما التضادف للمطابقة بالكسر في جانب فليس الا المطابقة بالكسر في
 جانب الامر لا المطابقة الفهم وعلى ان نوا ان اراد بالمنظور
 اولاً ما يستحق التقديم في الملاحظة وهو الفاعل في كل من الاعتبارين
 ولهذا فالواقع الفاعل التقديم على غيره هذا محض ما دلل عليه
 المتأخر من التحقيق بناء على تعريفه وزيادته كسوف فيه
 المراح بالتحصيل التصور العام كالحاصل بالذات في التعريف والواسط

من بيان النسبة بين الفعل في لفظ التصور وكذا يحتمل ان كلاً من العلم
 والوجه في الوجود رتبة النسبة على ان المقصود بالذات هو المعرفة
 التصورية دون المقصود بالنسبة ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة
 اذ لا يجوز ان يكون واحد فاعلاً وقابل مسامحة واحدة وفيه ان هذا اذا
 كان بالقياس الى شيء واحد والفاعل من هذا القياس الى عالم الشهادة اي
 عالم الماديات والقابلية بالقياس الى عالم الغيب اي عالم المحررات
 فيمكن ان لا يكون النفس في جهتين وكانت فاعلاً وقابلها معا
 فتدبر قوة نظرية وعالم عملية وعالمه اما علم نظرية اي حكمه غير
 متعلق بتطبيقه فيخرج عنها المنطق ويحتاج في بيان مناسبتة المنطق
 للقوة النظرية الى التمسك بكونه آلة العلوم والمناسبتة وان خبير بان
 المنطق يكون معطراً نظرياً اي يحتاج الى الكسب بالنظر وذلك بالقوة النظرية
 له مناسبتة ذاتية بالقوة النظرية غاية الامر ان المنطق مع كونه مناسبتاً
 للقوة النظرية لذاته كسائر العلوم النظرية له مناسبتة اخرى من جهة كونه
 آلة لهذه العلوم ايضاً بل بقوله المنطق كان معينا ذلك القوة نظرياً
 فربما ان مناسبتة المنطق بآلة القوة النظرية واقوى من مناسبتة العلوم بها
 فما الفائدة في جعلها على المراتب المحمدية ان يقي مناسبتة القوة العملية
 لآلة العلوم النظرية بل المنطق ايضاً متحققة من جهة ان كسرها محالة
 الى الاعمال القوة العملية فلهذا في العمل ليس متعلقاً بالقوة العملية
 بل العمل المتعلق بالاجسام ولما يعرفها بمحورته هذه القوة قلت ان

هذا العلم موقوف على القوة المتفكر واستعمال النفس لها في تحصيلها وذلك
 العملية ان التصرف في البدن والقوى القارية بها وايضا نقول سيجي ان
 اكتساب العلوم والمعارف تارة بالقوة النظرية وتارة بالقوة العملية والثالثة
 اولى من هاتين وجهين وان كان احد من حيث الوقوع فهذا ايضا
 وجهنا سمي تلك العلوم والقوة العملية مما ذكره من علم
 نظرية في الاغلب يمكن ان نقول ان العلم الضروري ايضا لما كان اماضتها
 على النفس من الفياض والنفس تستفيض منه ويتاثر كان فيها من جهة القوة
 النظرية ايضا كيف لا والعقل بالملكة من مراتب القوة النظرية فنقول سيجي
 علم نظرية في الاغلب الشجران حكم البدن في الحكم في اشتداد من القوة
 النظرية غير ملائم ومن هنا ظهر ان القسم الضروري من المنطق كان اشقها
 ايضا بالقوة النظرية فيكون حال قراس الخطبة السابقة على مراتب
 مناسباتها ايضا وما ذكرنا من التخصيص في الحاشية السابقة منى على انه شئ
 اعرضنا التخصيص في العلم كمالها خلوها في مبداء الفطرة على العلم كمالها
 خطاى العلم كمالها على ما سيجري لفظه كماله ويصبح به ايضا فصوله كماله
 خلوها عن الصور وان نوقش فيها بانها لا تفصل عن غيرها بناء على حال
 العلم على ما يتبادر الى كصوره اوله هم لان علم النفس يتبع علم حصول
 واراد بمبداء الفطرة حيث تعلو النفس بالبدن فلما بنا في ما ذكره من
 ان الطفل يتعلو بالمبداء حاله يتولد بالها م الحاصل ذلك يظهر
 من تتبع حال الطفل وتجاربه انه اي هذه المراتب لا يخفى انها

ان جعلت سمي اجبال الى هذه المراتب كما فعلت من سمي لفظ لغواني
 الكلام اذ تسمية هذه المراتب بهذا الاسم غير مفيد بحال دون حاله لا بد
 ارجاعه الى النفس وعلى المراتب المطلقة حتى يستقيم قديم في عبارة الشرح
 والله بقوله تسميها لها يمكن حال الكلام على الوجه كماله وتوضيح
 قوله تسميها لها اي للنفس بالهيوط صارت متضمنة لصفة اسم تسميها النفس
 وحالها الى الهيوط بالهيوط الهيوط كمالها وكذا يمكن حاله على كماله
 قوله اما مراتب القوة النظرية بان تسميها بهذا الاسم وغيره باعتبار
 مراتبها ولهذا سمي لهما من جهة ان هذا الاسم ارجاها وانها اخصر
 بان تسميها بالعقل المستفاد ايضا تناسبه على المراتب الا ان قول المراد
 ان مراتبها مستفاد اي ليست مأخوذة من النظر ان نقول اي ليس
 شئ منها مأخوذا فيها فهذه العبارة نظرية بالحق قولهم كمالها
 فيه بالقياس الى الناطق اي لوجود الحيوان بشرط دخول الناطق
 فيه اي يجعل محصل حتى يكون الناطق داخل فيه على ما وقع في عبارة
 الرئيس كسوان منقسم مع الناطق وقسم عليه قوله لكونه مأخوذا بها
 على قطع كمالها اشعار بان الهيئة خارجة عن حقيقة السرور ودا
 قوله القابلة صفة ثانية اعلم ان القابلة ان جعلت صفة للنفس على
 اللفظ من اللفظ لا يحتاج على تقدير قديم كماله على فعله من سرور
 الهيوط قابلية لها من سرور فخرج الجواب عن حاشية القابلة الى
 لوجبة صفة للهيوط يبقى الصور عما لم يرد لم تقدير الهيوط الى

لم يصح الكلام لان الهمزة الثانية لم يخل في نفسها عن بعض الصور
 الداخلية قوله ههنا فلا يمكن ان يبق على تقدير قديم ما اول بانه لا حاجة اليه
 بعد تقدير الصور بالباء لانه لا يمكن ذلك نظرا الى النفس واما فائدة
 هنا التقيد فهي انه داخل في تمام المسبة فتدبر (اولي استيفاء
 من غير الصورة المطلقة بالاول لان لفظ لا ولفظ لا يفيدي بهي مطلقا
 بمعنى الصورة المطلقة وقد يطلق بمعنى خصوص الهمزة كما ولفظ لا تغفل
 لما بينهما من المشاركة في الراء به النفس اذا استعملت القوة الواحدة
 او ركت الملايم لما فردي التي هي اخبريا المحسوسة كما ادرت المحبة
 والعداوة اخبرية فصار مستقرة لان يفيض من المبدأ الفاعل صورة
 الكلانية من ادرت الملايم والنامية بعض صورها به فاختلا كما لفظ
 القرينة والبعد ليس المراد بالادراك المشاركة والمبانية ان يصدق
 بان هنا مشاركة لذلك في المعنى المحسوس مثل ما ادرت التي لفظ المبانية
 انه محال في المعنى الفعلي متى يتوجه ان فضا صور الكلانية على هذا
 كان متقدما على التنبؤ للمشاركة والمبانية فكيف كان التنبؤ سببا في
 لفظ المذكور كذا حقيقة بعض من اطل المتأخرين (اكمال من الرسولا
 قاله هكذا سمع عن الرسول في اي صفة كانت راسخة لانها استعداد
 اكمال من الرسولا في كان غير الذوال بعد حصوله يمكن بها ان
 اشار له ان اضافة الملكة الى التثنية ليس في قولهم حصل لفلان ملكة

الخط

الخط والحجامة بان يكون الملكة حاصلة من مراد له الخط والحجامة المراد
 ان هذه الكيفية الراضية وهي المسماة بالملكة صارت سببا للممكن من شقائه
 فقد نكف وزد ذلك بان الملكة لم يرد بمعنى لفظ الوجود حتى لو ملكه
 المالا بمعنى وجوده غاية لا مران لو بقي البصر والعلم تعاليم العدم الملكة
 والبصر هو ملكة والعلم هو العدم فالملكة بمعنى مورد السلب لا بمعنى الوجود
 وايضا اضافة الملكة انما يعهد اليها بان يكون الملكة بالقياس اليه على انه
 حديث امثال المطر غير متعارف في امثاله هذه المقامات او
 استقامة النفس والاضافة في الالاط الفاعل واما في الاول فالخط
 من كلامه من رسم في نظيره في كتب الدلالة ان المصدر مصدر في الجمل
 ومع كان المضاف اليه قائما مقام فاعله ولا يحتاج الكلام الى تقدير الفاعل
 كما لفظ المحرور انفسه ويكنى ان يلق المصدر مصدر الفصل المعلوم
 الاضافة الى المفعول والفاعل محذوف معذور المفضل للمراد
 واسار الى وجه تسمية الفعل بصيغة المباعدة انما يكون مشارا بها
 يعني في غالب الامر فلا يخال الرسوخ قد حصل في بعض النظريات العلمية
 لمساها من مرة واحدة كما يظهر لكل واحد الرجوع الى معلوماه وتخوفا
 يمكن بها اركب في توجيهه مثل ما اركب في توجيه نظيره او لا اما او لا
 فلو غاية التماس بين النظيرين واما ثانيا فلان هذه الملكة وان كانت بعد
 تكرار المسألة واستحضار من بعد اخرى تكون لا يكون بعد ستمحضار
 الذي يكون حاصلة من شأنه عن كسبه جديد بل لا مر بالعكس فلا تغفل

قوله لما ذكره انما هو في حيزه ان الكلام في البديهة
 العقلية والحاصل لها هي الحسية في الاستكمال المراد بالاستكمال
 هنا ما يتقيا ذلك الكلام وطلبه على السبيل التوسيع وحيث يكون
 بعد معنى النفس حصول الكلام بقدره العطف فلان واما معنى
 حصول الكلام ففي قوله مراتب النفس في الاستكمال او مسامي وتوسيع
 اعني مساوية النظرية ارادنا المساوية نفس ادراكها كما ان
 والاطفال بالالب والالم ينحصر المراتب مرة بعد اخرى اسان
 الى ان النفس في تمام مقادير مساوية النظرية مرة بعد اخرى
 لهما مرتبة العقل المستفاد ما دام لم يصير ملكة فالمراد بالاستفاد
 ان يحصل لهما المساوية في العمل قبل ان يحصل الملكة وليس بها الاسم
 مخصوصا بحالة المساوية فلا يرد ما اوردناه الله في المحكم ان
 يجب ان لا يعثر في العقل بالنفس كونه النظرية الحاصلة صارت ملكة
 النفس بل يتبين مجرد حصوله في الخزانة والالم ينحصر المراتب في
 الرابع والوجه في ذلك ان هناك المراتب النفس في الاستكمال
 في كل مرتبة حال النفس حسب مراتب كمالها قوة وضعفها فان بعد
 مساوية النظرية وقبل حصول الملكة لم يزد للنفس كمالا فوقها
 المساوية حتى يعثر فيجعل مرتبة فوق مرتبة المساوية لا يوافق في
 يحصل للنفس نفس النفس الى زمان المساوية لا يوافق اطلاقا
 بيان مراتب النفس في الاستكمال والحق في بيانها ان المساوية

والحق

وان كانت كمالا بالقياس الى عددها لكن الاخر ان انما كماله القياس
 الى عدده فتدبر اذ قد يكون النفس واعلم ان اصحالة الملكة منها
 اربعة كمالا ان يكون على سبيل ارباع الكلي والسبيل اربعة
 يعتبر فيما كان ارباعا بالكلية وفيما كان سلبا اربعة في العقل الهول
 اي يكون النفس خالية عن بعض العلوم النظرية والضرورية التي كانت
 لها كمالا مستعدة للجمع وعليه نفس الله ان يكون على عكس ذلك ان يكون
 كمالها كليا فيحقق الوسط الرابع ان يكون كمالها خاليا وهذا يتصور
 على وجهين احدهما ان لا يعثر فيه ما ضافة الى خصوصه مطلقا
 وحيث لم يكن منع اجمع ثانيا ان يعثر فيه ما ضافة الى خصوصه مطلقا
 الحالة وهو الذي اشار اليه في سره بقوله واعلم والصحيح في هذه اما الله
 وهو انظم من كلامهم في تقرير المراتب حيث قالوا الهول الى ان يكون النفس
 خالية عن جميع العلوم واما الله في الرابع على ما ذكره من فتيته
 بحيث لا يعثر عندها شيء اذ الله لا يترك له مساوية جميع النظرية التي ادركها
 واما بيان السادس وحيث قد شبه قوله كبر وقاطعة الا على تقدير كون الاستثناء
 ليس على ظاهره وقوله التي ادركها ان كانت للتقدير على ما هو الظاهر
 في قوله لزمه ان لا يوجد المستفاد لاصد في هذه الدار اللهم الا باعتبار
 قوله بحيث لا يعثر على ان يكون للتأخير والمساوية هنا بمعنى الالتفات
 الحصول للتدبر لقوله التي ادركها واما المساوية المعنى في العقل
 المستفاد على طريق انهم هو بمعنى الادراك على ما عرفه حتى لا يتغير الحصول

اي كما صحت الابار مع ٢٢

قوله اللهم لا بعض المجردين فهو لا يستلزم ليس على الحقيقة وذلك لا يستلزم
 في مراتب القوة النظرية والتجريد الذي ذكر من آثار القوة العقلية يستلزم
 منقطع أو المراد أنه لو فسّر العقل المستفاد بما فسّر بها العقل لم يكن متفهما
 في هذا الشأن إلا لهذا التجريد لو كان حصوله له على سبيل الكسبية وما صور
 بقرارة العقل المستفاد وشاهدة النظر بأسوأ كان بالنظر أو بغيره
 قوله في دار القرار وفي دار القرار هو حين تجرد النفس لم تكن النفس
 من النظر إذا القوة الفكرية من القوة الحسية ونفس تجري البديلة في
 يمكن تحصيل شيء بالنظر ولا تستلزم في غير ذلك لا استعداد الهيولى
 باطنية فلا يتأثر بها أي تأمل وهذا جعل الإنسان إلى المرتبة الثانية من
 جهة الآلة حصولها من مباحث الأولى فكيف يتصور عطاياها
 لأن لازم المهية غير محمول كالمهية وحاصلها هو الاله هو لا يستلزم
 المهية ضرورية أن مهية النفس الناطقة إذا وجدت في ذاتها لم تكن
 مستفاهة بل هي لوازم المهية بشرط الوجود الخارجي وإذا كان الوجود
 من عطايا الفاعل كان لازمه أيضا من عطايا بمعنى أن له دخل في العلم
 البعيد على المقبول البعيد فإن لم يصل إلى الله قلنا هي لما أحد السائر
 في سواها مقدمة غير صحيحة من سره ولا على فسادها ولا لم ينشأ من الشهية
 بحدوثها إلا كما كان أن يقول شيء في لازم الوجود قطع دائرة الشهية
 يمكن نسبة عطايا الفاعل البعيد ولم يقتصر على هذا ولم يقبل هذا
 في لازم المهية للالتزام أن ما راعى من العقل الهيولى لازم لمهية النفس

لقد

الناطقة كان حقا وقد استفيد فيها المقام أن لازم المهية له الفاعل أو غيره
 وإذا وجدت المهية كانت المهية متصفة به فهو ما محموله العرض بالقياس إلى
 الفاعل على المهية وما محموله الذات بالقياس إلى نفس المهية وفي ما وكن
 كونه المكنى الذاتي غير محمول لذاته وفي الله يلزم كونه الشيء الواحد بالاعتناء
 بالشيء إلى شيء واحد فلا يتصرف في موضوعه على إيجاب الفاعل أي إيجابه
 للناطقة وهو في نفس نسبة عطاياها مساهمة وعلى أن تصور أن يكون الاله
 الوجود مستند إلى الفاعل لا المهية إذا قرأنا في قوله على أن يكون دليل أن
 ولم يقتصر له من سره واقتصر على الجواب الذي ذكره لأنه جواب على جميع
 التجهيزات الكلام وكان مما ولى مع هذا أورد الكلام على وجهه كما هو أن كان
 على سبيل خلاف الظاهر أن في هذا اختلاف وهو في التقدمة المذكورة في قوله
 لوحظ فيها ما هو الخارجي أو لا لا شك أن الوجود بالذات في النفس والحاصل فيه
 هو الصورة لكن المتقدمة اليه قصدا وبالذات هو ذو الصورة أي المهية من حيث
 هي لأن النفس فلهذا على تمام الصورة ولهذا من أنكر تمام الصورة في
 الوجود الذهني قال بأن كاشيا معلومة لها وأراد من سره بالمعلوم بالذات
 المتقدمة اليه بالذات وقصدا وذلك لأننا في ما نقل عن الشيخ في تفسيرها
 المعلوم بالذات كالحاصل في الذات هو الصورة الذهنية إذ مراد بها المعلوم
 بالذات كالحاصل في الذات وقد عرفت أنه الصورة الذهنية فلا منافاة و
 الخارجي لا هو المتحقق في الواقع بمعنى العيني بقرينة أنه أحاد ذلك كالمعنى
 متحقق الحق والصدق وما ذكرناه هو الواقع في نفس من مطلقا فلا يرد

كبير ما تصور شيئا لا يتحقق لها في الخارج هذا ولا ينبغي ان يلتصق اولاً
 وبالذات هو الصورة لان الملتصق بالذات ما كان مفاضاً ومفصل بالذات
 وقد عرفت ان الصورة لا منافاة بين كون الملتصق اليه بالذات هو الصورة
 وهو المعلوم وكون الملتصق بالذات هو الصورة هو العلم مع اتحاد العلم
 والمعلوم بالذات اذ محتملاً ولا اعتباراً بغيره كما انظر ذلك ان يوافق
 القسم الثاني من صورته بالذات من حيث انه كما هو بالعرض من حيث
 انه ضم صريح بذاته المحقق في سره للآثار التي هي فيها ان العلم
 الحق لا ينبغي ما فيه عدم ما علم على ما لها من حيث كان ما علم كان
 بالكتيب دون ما لها من آثار الى ان ما في المرتبة الثانية كان اثباتاً
 بدون التمسك بذكر العالي والسواقي للتنبيه على ان حصول الملك هو في
 على ان يؤول على ان خزانه فيها هي تلك ما فاداة ولا يوجد فاصلة
 منها فلا تغفل متعارفان ما اتحادهما فاصداً عليه في العمل بال
 هما واحد لئلا زهما خزانه عازلة لهما استدلالاً بالفرق بين الذهن
 والنسب في المعقولات على تحقيق ان خزانه للنفس الناطقة كما استدلو بالفرق
 بين الذهن والنسب في الصور كجزئية على تحقيق ان خزانه للمشيئة
 وهو انما هو والفرق بين الذهن والنسب في المعقولات على تحقيق
 ان خزانه للراية وهي كما فطرت واعترض بانها جارية في الكواذ في العلم
 انما هي في العقل الفعال واجيب بان ان خزانه هو هو مجرد في العقل
 ونها مخالف لتصورياتهم في مواضع حيث صرحوا بان العقل الفعال

في
 الكواذ

وهذا الموضوع منها واجيب ان العقل بالفعل بالنسبة الى الكواذ عازلة
 وليس ليدرك او كما تصدقها بل لو ادركها كان ادراكاً تصورياً
 ولا فساد فيه وفيه ما يفرق بين الذهن والنسب في تصور الكواذ
 وبين الذهن والنسب في التصم بها وعلى ان خزانه هي انما هي خزانه
 خزانه العلم لا المعلوم والصواب ان يوافق العقل خزانه للعلم وفي
 التصور تصور تصورياً للكواذ وفي حفظ التسم بتصوير تصورياً للعلم
 ان يكون العقل مصوراً تصورياً للكواذ ولا يلزم منه ان يكون
 مصدراً لها اذ لا يتناقض انما يلزم لوجه الصفة في الشيء نفسها
 لا يصورهما ولهذا لم يلزم من تصور ما شيئاً انصافاً او انما هما
 وتصديقاً حاصل لهما بنفسه لهما بصورة وفي كلام الامام ان
 انصافه الكواذ يسمى انصافه ما لو ان على ما جابم ولا يستدعي ان
 يكون حاصله في المصنف ونها انهم وجه جيد وعلى الوجهين ليس
 الدنيا بمجرى ان خزانه على تباين سائر انما ان بل بان يتفهم العقل في
 التي يحصل منها او بسببها عناناً لا يتسم الكسب فاعلم لا استعد
 العلم او ينبغي اعتبار المحقق في العلم من جهة المقام بل انما المحقق في العقل
 والحكمة فيهما محقق وجهين التخصيص عند التعيين بان يوافق العلم
 والعلم معا وان يكون المراد بالحكمة العقل فقط بغيره في العلم قبله
 فيكون تفسيراً بمجرى العلم والحكمة وعلى ما و كان تفسيراً للحكمة فقط
 فالله اعلم بما في كسر المذكور في تقليد له عليه مستفاد من

الهداية الى الهداية بناء على ان الجمع المضاف من صيغ العموم لانه
 حواد الحق صرحوا به الحق فيه بناء على ان غيرهما مستغنى عن قوله
 ليس اذ لانه تريد به خبره شوا او جميل بنا او فريد وقه الحسنه الما
 عن القلب اوضاع كلية يمكن استنباطها من اقسام النسم الشرايع
 بالنوايس من تقرير من سر اجدها ان احكام الشرعية لما كانت قواعد
 كلية كانت حاكمة للفروع اجبرته المكسونه فيها كما ان الملك الذي ياتي بها
 لتلك القواعد فتكون ما خذ من المعنى العرفي او لى لما كان المعنى في قولهم
 نمست السير الكتمان وتلك القواعد شملت على تلك الفروع المطلوبة منها المكملة
 اطلقوا الناموس عليها وانما هما ان تلك القواعد من جهة ان تكون افعال
 الى ما تبين عن العلم كانت مشتملة على نوع خفا او كتمان وعلى هذا الوجه
 ما خذ من النعمى ان التفرضا من علمه اذ اراد التفرضا من العلم
 طر يقم ويشتد الى ذلك قوله من سر اى وافقوا في دياضهم وكذا في العلم
 المراجع فلا ياتي في ذلك اى يكون احكام من العلم لكن في طريقه كصليته ثم
 عليه ان العلم واللفظ المتكامل واللفظ الصوفي مختص من كان بالملك محمد صلى الله
 فالمراد انه متكامل او صوفي ان كان ملتزما بالملك محمد صلى الله وآله وان كان
 مسمى باسمه اخر نظيره في الملك ما خذ كارهيا فانه نظير الصوفي في قوله
 اولها تحذير الظاهر باستعمال الشرايع النبوية اما حاصي بالملك او المراد
 انه ذلك على الوجه كما تم كماله لا يحصل الا به وحاصل طريقه ما وط
 ثالث لفظ ما وط الحاصل وفي الثانية لفظ المحصول تنسبها على زيادة

المكر

لانه ذكر

مونه الكس والرياض في الثانية بالنسبة الى الاولى اذ الثانية يحتاج في الكس او ما
 الى رياضات قد لا يطبقها اليه من الاخره ولا بيان اعني مشاهد
 لكن ما كان بعد ذلك كما شتمنا وعقبت حصول العقل بالفضل المشاهدة
 الواسية لكن لا يورث تلك الشبهة يجب لا يحصل للنفس النقيس معها بل على
 ما مرنا على ان النفس وعدم اطمئنان القلب على ما نقله عن اسر عن خلقه
 عليه السلام او المبالغة الجبلي او غير ذلك التي لا يتغير بتبدل الملل وما ديا
 هذا كناية عن التامد ولهذا يقولون بعد هذا اى الثانية على مر الدهور
 روح لا يتوجه ان يكون اخبر حاله في ملة موسى عليه السلام وكون القاعلى مرفوعا
 في لغة العرب فالتعبير اذ تصدق اياها ان اخبر حاله في ملة موسى عليه السلام
 والقاعلى مرفوع في لغة العرب ان الشراء واللفظ حادثان وغير قديمي
 ايم ولو قيل ان احكام قديمي عند شرايع القائل بالكمال النفسى لقوله
 فربما يمتحق القضية وصدقها والمطلوب وان كانت دائمة الصدوق فليست
 التحقيق والا اجتمع الحق والحكمة في زمان واحد ونقول ايضا المقصود عند تبينها
 من جهة القابلية المطلوبة منها وبن حادثة وغير باقية بلا شبهة في المناهي
 المذكورة من اذ يذ لك بالنسبة ايراد ذلك لما ناله يكون التفرضا
 لتفرض ان ملكه فالمراد بالنسبة المعنى النعمى اى فعل صوله دون
 انه من سر فقد مقدم الشرايع من كل من لا يجتنبه الى بيان تفصيل
 التالى وهو من قولنا يسمى تلك الكيفية المشاهدة من اجابا فلحاجة الى التكا
 ان قوله يستحق ان يفرض حوايه له وقوله ليس هو متعلق بمتعلقه

لا انه منتهى كماله في قدره بتوسط كينيتها اساسا لقوله بتوسط
 كينيتها الى رفعها بما يلي على مذهب من قاله الفاعل هو الصولة والمادة
 الى الفصل بان عند اجتماع الماء والحرارة والبارد يتحقق التكسر
 مع تحقق الصولة المستمرة وذلك بان لولا الصولة لكانت كينيتها في ما بينها
 وتوسط كينيتها الذاتية والعرضية في مادة اخرى متناهية في اجزاء
 معنى تشابه الكينية في الكل ان احاصل في كل جزء من اجزاء المتخرج مماثل
 احاصل في الجزء الاخرى اي تشابه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت
 بالمعنى حتى ان الجزء الذي كان كجزء الماء في الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة وكذا الهواء في رطوبته وتوسطها اي يكون اقرب الى كل من
 الكينيتين المتصادمتين مما يقابل معنى ان يستمر بالتقارب الى البارد
 ويستمر بالتقارب الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة وقد استدل
 على ان لا وجود للعقد الحقيقي في الاعداد لكن بعض المتكلمين اقرب اليه
 وبعضها البعد وقد اشار اليه في سره بقوله بتوسطها في اجزاء المتخرج
 بان يخلص تلك العناصر كينياتها اعدادا للكينيات المتصادمة فيقول
 الكينية انما يكون في لفظ لا يوافق ان المصادمة لا يرى ان الماء والمحاور
 للنار يستمر بعد جوي لا في احوال الملاماة فاذا انزعت العناصر
 امتزاجا بالالف لتستعد الملاءمة كل واحد منهما في ذلك الزمان لقوله
 الكينية مناسبة للكينيات المتعددة المحسوسة ثم لما تم الاستعداد زال العن
 على ما قد كل واحد منهما كينية محسوسة وقام بها كينية مناسبة للكينية المتعددة

تخرج كل منهما في كينيتها الى ان يساها كينياتها وهذا حقيقة تنفع في دفع
 ما يشكك في الشبهة بان تشابه الكينيات اعلم ان احاصل عند التكسر
 وما تشابه كينيتها واحدة كانت حرارة وروقتا بالقياس الى احوال الرطوبة
 اخرى كانت رطوبة ويبوسة كذلك اما ان كينيتها واحدة حرارة وطوبى
 مثل قولهم لا يندم في تشابهها واولا انهم المتكلمون بوحدة الكينية المتواجبة
 بقوله ففصل الصولة والنفس الى المتخرج من جهة تقارب الكينيات الى
 الاعداد التي في احوالها واولا انهم المتكلمون بوحدة الكينيات المتواجبة
 بانه يلزم على تقدير تقارب الكينيتين بين الفاعل والفاعل ان يفتقد
 الصولة على البسطة ايتم بها ويكفي ان يكون ارض لا يتكفي ذلك في الفصل
 بل لابد من استعداد المحل ان يصير آلة في اعداد الصولة او النفس
 ولهذا اندفع كثير من الشبهة فتدبر ملتمه من تلكه فيكون
 ادعى الاول انهم يكون ملتمه في المتكلمين ان الكينية القائمة بالجزء
 النار غير القائمة بالجزء الهواء وكذا وان اريد على ذلك
 كانت ملتمه من مختلفه بخلاف ما ورد في الفساد لان التشابه
 لا يلزم الا ان لولا المراد بالتقارب ان يصير الماء سخونا خفيفا
 مما كان وكذا لما يصير اخر مما كان لان حرارة النار وحرارة الماء
 واحدة وكذا يرد تمامها واولا انهم المتكلمون بالاشهاد
 في بيان الفرق بين كينيات التمام بل اقتصر على انه لا ينبغي الكينيات على
 بل حقيقة كينيتها واحدة من الوجود وفي الثاني ينبغي ذواتها وجميع

بقى ان يلقى بعد ما تقر ان لا سحر والا ضعف فخلها بالنوع وبما بعد
 تقدم النوع ولما كان وجوده وجودا جسيما فخلها بالنوع وبما بعد
 ايق غايه لما عند الغدام النوع لا سحر عند النوع لا ضعف
 الجسدي لوجوده كما في الفلما في تركب العناصر المتفاعله في المركب
 لما كان عيانا عن تلك العناصر المتفاعله الى ان تتركب فيكون في
 المركب بالقراري لا بالانفرد المكان المركب لما كان حاصل من ازيد
 الميول الطبيعية والاعتبار الغالبية والمعلوبية منها وحصل الطبيعة
 الميول الغالبية في قسرها وايق طبيعة المركب ثمرتها الطبايع و
 ذلك المكان فهو طبيعي بهذا الاعتبار مع ما حسا سحر في
 سحره واما ما فهم من تعدد النفوس في الحيوان فان ذلك
 بطله او النفس التي ذاتها لا يكون شي واحد اذ ان كل واحد
 المحقق في سحره ان سحره مصدره انما المصدريه منها
 بمعنى التأثير فلا راد ان الثقيل في ما حسا سحر ايضا انما في
 لا فضل ولا تأثير انما مناسبه في اللطافه لا في اللطيف
 الرقيق القوام اقر الى المجرى من الغليظ وهو المراد على ان
 اللطافه على النفس والروح على سبيل التسمية اللفظية والنسبة
 للحال من حيث هو كل كما اشار اليه فلا يتوجه ان مصلح كل شخص
 بانقراده ان يكون حاصله كما لا وليس كما كان ذلك لان كل
 شخص فاضل يستلزم قوة مصلحه الكل على واحد اذ القوة البشريه

والحق

لا يلقى بار كما جميع الفروسيه ووجه معاشه لهذا قيل انسان مد
 قول المناسبه اليه لا يلقى لان الماء ضد النار ينطبق لان عدم
 داخل في المناسبه فانها اسدنا يثرانها اذ كانت السحر غايه
 واما اذا كان اصل المراح حار فلتا يثرانها اذ كان موافقا لحر الدوا
 في السحره ولذلك قاله كاطبا ان الرقيق يولد بالقياس الى
 القوي يولد وبالقياس الى بدن الانسان حار لان مراح القوي
 احر من مراح الانسان وان الرقيق متوسط بينهما وكذا يظهر ذلك
 في تناول العسل والتمر في البلاد الحارة كبلد ناد والاه اسر فيها
 والبلاد الباردة ولهذا نقل العلامة في نهاية تادراك ان في
 السابق التي كانت مصلحه الشمس في السرطان يفظون صحتها
 عباد العسل بالحق انه كلما كان داخل في الكيفية المراح في
 الوارد عليه اكثر كان التأثير والبلغ والكمال والتحقق والتأثير
 قد يكون على سبيل الاماظة ومنها يعتبر المناسبه والموافقه وقد يكون
 اسبيل المخالفة والمكاسره ومنها يعتبر المخالفة والصدية لان الشيء
 يتأثر على الصدود والمثلي ولهذا قالوا في حفظ الصحة بالماء والعلاج
 انهم المسئل ليست فيما نحن فيه اذ كل منا فيما يكون من سبيل ما اولها تعقل
 فذلك وقع من الميم فليق التوسل الصلوة انما يتم باستجابه الدعاء التي هي الصلوة
 وهي ترفع على المناسبه المعروف ان المناسبه تحقيقه وطمحها واجيب الصلوة
 للغير والقيام فيها الى المناسبه كما في ما بين المستفيض من جانب المستغفر

سبيل
 في تحصيل التوسل
 الى التوسل بشي اخر

ان يقر ما ذكره من القاعدة انه لا يلزم من المناسبة بين المبدأ وبين العالم
 لا بينه وبين طالب المقبول وهو الفرض المناسب بينه وبين
 جسيبه عليه افضل الصلوة في غاية الكمال واما ان محمداً صرف
 التوجه الى طلب الرحمة والثناء عليه ليعتدوا في سلك محبته وانشاء
 وذلك نوع مناسب يلزم استضاء من عكس استضاء من عكس انوارها
 ولا يدع عليك ان المناسبة بين الخالق والمخلوق متحققة دائماً ولهذا
 يحد الفرض منه تعالى الى مخلوقاته اتماماً من الوجود والكمال التابعة
 لكن الفرض لا يخرى لا يحصل بل مناسبة له من جهة النبي عليه السلام بل يمكن
 انما بان هذه المناسبة اللازمة لعل يمكن في ذلك الفرض قد تدبر
 وان الصلوة قاله النبي الله نعم ان الله والملائكة يصلون على النبي
 يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً قاله القاضي في تفسيره
 يدل على وجوب الصلوة والسلام عليه في الجملة اي مدة العرس اي قولوا
 اللهم صل على محمد وآله وقولوا السلام عليكم ايها النبي وسلم
 وابعاد واما من قيل يجب الصلوة كلما جرى ذكره لقوله عليه السلام
 رغم انف حاله وذكره عنده فلم تصل على وقوله من ذكره عنده
 فلم يصل على فدخل النار فبعد الله ويجوز الصلوة على غيره تبعاً
 استقلالاً لان في العرف صانع الرسول ولذلك كره ان يقر محمد عز
 وجل وان كان عزير او طيل انتهى ويمكن ان يحل بها على وجه
 الصلوة عليه في الصلوة قد تدبر ادراك البسيطة تصور او

بالحق

باعتبار الموضوع وان اختلف وجه لا يخفى ان كون المتعلق مركباً
 لا ينافي التعلق الى مفعول واحد والتعلق الى مفعولين لا ينافي كون
 المفعولين اولاً وهو المحكوم عليه بسيطاً ومن هنا ظهر سر قوله سر
 وان اختلف وجه التعلق والوجه من ان المعرفة
 ادراك البسيط واعلم ان السمع ذكر في بيان الشفا ان كل ما كان
 ادراكه صعباً تسميته على ما كان ادراكه سهلاً تسميته معرفة كالمعرفة
 وايضا كالمعرفة فيه لا خفاء وكثير التسمية على ما كان لم يكن تاختلاف فيه
 كثير التسمية معرفة كالمعرفة بها ونقل عن الراغب انه قال ان ادراك
 الحاصل من جهة ما يسمى معرفة وحي نقول المذكور في السمع والسمعية
 من شدة لفظ المعرفة بعد التصحيح والاصلاح منه وبما نقلنا عن السمع ونقل
 عن الراغب صارت تسعة والظاهر ان لفظ العارفين حصل العارفين
 في طريق الرياض على سبيل المساهدة ولهذا لفظ العارفين هو
 الرياضيين والشيخ الرئيس ايضا قال في النظم التاسع من اشار وهو
 الذي بين فيه احواله هو لا في مقام العارفين ولذا قال في العارفين
 والعارف كذا وحي صارت معانيها عشرة كما في علم ما سبق لا يخفى انه
 اذا كان هناك المعنى اللغوي على ما قرع من سر يلزم على السمع ان يفرع
 على ما يفرع عليه ولا بعينه فيلزم تفرع الشيء على نفسه وذلك في قول الدور
 لكن قد فرغ في العنسية بان يقر صدقته واذا عشت ان زيدا قائم الكوا
 ان المراد بالتعدي الى المفعولين ما يكون من جهة المعنى لا من جهة اللفظ والعم

من ان يكون متصفا او حكما فلا نقض يستعمل مترادفين من العلم
على ادراك المركب والمعرفة على ادراك البسيط بعيدا عنها التفصيل ليس
شائبا للقيام ما شاء ان لا نصفا كاللذات المذكورة في اولها
لا يظهر من نقل عبارة النماء يتخلل بينهما عدم بان ادراك اولهما
في ذلك عنه ثم ادراك ما بينهما في المطلق فعلى هذا يكون العلم بمعنى
ويحتمل ان يكون بمعنى النسبة والذات عن اخرها من حيث انها خزانة او يكون
بمعنى نفي الادراك مطلقا واما الحمل المذكور في التفسير فاوله فيحمل التفسير
والظ في تفسيره ان يكون العلم بمعنى الذهول كما صرح به العلامة
ان لا يريد بالحمل ما يتناول الذهول كان ماولا ثم مطلقا من الشئ وان
عدم لادراك مطلقا كان بينهما المباشرة ولما لا يريد بالعدم انهم هنا
المعنى كانت النسبة بينهما المعلوم مطلقا فتدبر لا يوصف بالعدم
بالعارف وان كان بالعلم كما هو اختيارنا عن سواد الادراك في التفسير
كما قالوا في ان اسم الله تعالى اي اسم صفاته لا يصفه بتوقف اطلاقه عليه
على اذن الشايع بان وقع هذا الاطلاق في الشرع وصفاته بغيره
جعل البسيط صفة للعارف لا لشيء باعتبار المتعلق او من جهة كماله الذاتي
بما هو العلم والمعلوم على ما هو المشهور بالبسيط الحقيقي هو ذاته والاطلاق عليه
بمعنى اولى الجمعية باعتبار صفاته فانها وان كانت على ذاتها فكلها
تكثر من جهة باعتبارها ويكفي هذا الصفة الجمعية ونفي الترتيب عن صفاته
على ما ادعاه انا بناء على ان ابناء البسيط الحقيقية والوحدة الذاتية

عليه واما بناء على سببي ان في الاصل فيجب على احوال الصفا قوله ان لما وقعت
يمكن توجيهه بوجهين احدهما ان يكون هذا الماء والماء ان يكون اياها
توجيهه على الفطن فيما لم يتعرف على مرالد هو قوله راي باعتبار الفرض
المطلوب معنى على ما مر مفضلا موافقا لكلام الماتى حيث قال في آخر
قلم المنطق هنا آخر ما قصدناه من المنطق على سبيل الاختصار ونسأل
الى العلم الحكيم لان كمال النفس انسانيه اراد به كمال المعتمد
ولهذا قالنا بنا ولا كمال لها معتمدا في ادراك احوال المعدوم وما هو
لا يتوجه ان كمال النفس في التحلي مادراك الموجود مطلقا كيف لا وكذا
الرياضية من هذا القبيل اما الاول فقط واما قوله وكذا الرياضية من
هذا القبيل فجوابة او لا ان هذا ان كان في علم احكام بناء على عدم
العدد في الاعيان لتركيبه من الموجودات باعتبارية لئلا يتسم فنقول
الذي يفهم من اقلها هذا الشفا ان له وجودا في غير النفس وظل ان
الاعيان وله نزلها عن ذلك فنقول يمكن ارجاع مساييل احكام الى ان
احكام المعدوم والموجود وان كان في مثل قولهم القطب
كذا والدايرة كذلك فعلى تقدير التسليم عدم وجودها يمكن ارجاع مساييل
الى ما يكون احكامها على احكامها ففقط في ذلك تشبيها ببلد عليه
كلام السج او بالكلية كما يفهم من آخر فتدبر اعني الخارج والشر
في ذلك ان واجب يقع انما هو باعتبار الوجود الخارج دون الوجود
الذاتي والتمسك عن الوجود الاول والتدبر على قوله واذا احكامها

في الحكمة كان على سبيل التبعية قول ما صار كما لا يخفى على المتأمل
ولذلك لا عليه البيان ذلك ان المنطق وان ما جاء على احوال المحسوس والموضوع
الحقيقي في طبيعة الحيوان وهي موجودة في الخارج عند المحققين لكن الغرض من
الاصالة البعيدة وهذه الحكمة لا يثبت لها من حيث الوجود في الاعمال
والحاصل ان المراد به لا يكون في اثباته هذه احوال بلا حظ الوجود في العيني
وهناك قد تدبر حاصل المنطق المنطقي يثبت على الحكمة والقول الثالث
وهي بقدرتنا واختيارنا ضرورة ان فاعل الترتيب والتأليف هو النفس
بقا على المركب هو النفس ايضا فقام في نفس موضوع الحكم شيئا
اي الحكم مطلقا على ما هو الظاهر من التعريف الذي ذكره لانه تعريف مطلق
الحكم او خصوص الالهيته بناء على ان ما يكون موضوعا للموضوع مطلقا او
هو الحكم بالآلية فعلى ذلك ان كان كقوله المقام ودفع لتوهم ان الحكم مطلقا
علم واحد واراد بالاحوال المختصة بالانواعها ما كمال الموجود الى ان
لوعا من حيث تنصف بها وحيث كان الحكم بان موضوعها شيئا متقدما
المتنفي للحكم بان الحكم علم متقدما ليس في استبعاد بيان الواقع
وعلى ذلك كان دفعا للاسكال الواردة في بعض مسائل العلم الالهي
ببعضها على احوال العارضة للوجود لا مراد من ان يلزم اليك في
لا عراض الغريبة ولا يخفى على من تتبع العلوم المدونة انه ما من علم الا
ببعضه في العوارض لموضوعه بواسطة كماله الاخص في الطبيعة الذي
هو موضوعه بواسطة كماله الاخص الذي هو كماله لعدم قبول الحرف

في

فما من شأنه ان يفرض للحكم بان يصير نوعا من حيث هو الفعلي والحيث بالتمام
ان الطبيعي مثل علوم متقدمة كالآلة على ما اخذنا من سبيل التعريف في التعبد
وقد نقل عن العلامة الشريفة في دفعه ان هو المسألة ليست
الطبيعي مثل وفيه انما من اي علم وانها مع كبرها بعد ان يذكر فيه
استطراد وقد اجاب عنه بعض المحققين بوجهين احدهما انه قد
محور العلم ومحور المسألة كالفرق بين موضوع وموضوعها وان موضوع
العلم لا بد ان يرجع الى موضوع المسألة كالمحور العلم في جميع الأحوال
سواء قبل قول الحرف مع عدم قبوله عما من شأنه عرفه الى الاول
الطبيعي فكانه قبل الحكم ما قال او غير ما قال ولذلك في الجميع وثانيهما ان
موضوع كماله علم ما يثبت فيه عن عوارضه الذاتية على في العبادات وهذا
ما يثبت فيه عن عوارضه الذاتية او عوارضه النوعية او عوارضه الخاصة
او عوارضه النوعية عوارضه على ما نص عليه الرئيس في الشفا وليس هذا
مسألة العلوم المدونة وقال بعض اذ كمالا معنى قولهم موضوع العلم بان
فيه عن عوارضه الذاتية من حيث انه موضوع اي متصف بوصف الموضوعية
مثل قول الحرف وان لم يكن عرضا ذاتيا للحكم الطبيعي من حيث هو كماله
عرضا ذاتيا من حيث كان موضوعا للمسألة كالحكم انما يقع موضوعا
لقوله كماله فباللحرف من حيث تحققه في ضمن العنصر وذلك ان عرضا
للعلم العنصر وعلمه في نفسه رد عليه ان هذا يقتضي ان لا يكون محول المسألة
كان موضوعها نوعا لموضوع العلم عرضا ذاتيا لموضوع العلم وعرضا غير

هذا النوع الذي يقع موضوعا لهذه المسئلة وقد عرفت مما نقلنا عن الرئيس
 اننا قد قمنا بانفسنا بما ذكره من سبب من اختصاص المحمول بـه عليه او رتبة
 فيقدر ببقية مخصوصة وذلك مثل ان يقر في قولهم الواجب وجوده
 في معنى قولهم الواجب وجوده هو عين ذاته او مصادفها ليسا بالمرتبات
 وعليه فليس في ذلك ان نفيد المحمول ان كان بنفس الموضوع لم يكن مقيدا
 على ما نص عليه الرئيس وان كان بمنزلة ما ذكر توجه ان التلخيص لا يخلو
 وعليه فليس في اي موقع لا اشتراك فيها وذلك كذا في وحصل
 الضمير مشترك في الصفة على انه مقصور على ما لم يسم فاعلم بالقياس اليها والمعنى كانيا
 فيما بين القسمين فيكون بان كل ما مستقر الوجود فيها مقصور على ما لم يسم
 ليس كمقدار ان لا يتعدى كماله في اوجده في وليست الضمير مشترك
 وهذا اولى فهو قسم تام في العامة عندل عن ضميرها الى كونها عبا
 على البحث كما هو الظاهر والتأني في عبارة الشرح كان باعتبار ما هو
 ظاهر اخص قد رغب في القسم لتوافق نظرية لم يسم اعتبارا للتأني في الضمير
 ولا يخفى انه لا بد من ارتكاب تقدير في ذلك الاحتمال اما في جانب الموضوع
 على ما لا يخفى وهو ليس شيئا محمولا هو كعارض الذاتية
 امور اعمامة ايضا لصدق تعريفها عليها كنها غير ما هو الموضوع عنها
 فيكون مشتركاً مثلها اعلم ان يجيء في كلامه سوسره ان الواسطة
 المعبر عنها العرض الذاتي وغير وجود او عداها في الواسطة في العرف
 دون التوبة وحيث يجوز ان يكون في خصوصها لئلا يتم لئلا كالتوجه

القائل

بالقياس الى العدم وكذا يجوز ان يعم عرضا ذاتيا بل اوليا الى الواسطة
 امر مساو لذلك كما علم لزوم التسمي في عرض المفهوم العامة المعرضة للمبدأ
 المفهوم اذا كانت تلك المفهوم اعم من خاصية العالمية ليكن لها كالممكن
 العام الى الخاص بالقياس الى كالتساو والكموا مثل وحيث كان قوله سوسره
 فيكون مشتركاً مثلها في نظر لانه مبني على ان الخاص لا يكون عرضا ذاتيا للعرض
 وقد عرفت حوان وكذا قوله مقدر بما اشترى اليه من الموضوع انهم على نظر
 لان ما يتصلح الى الموضوع انما يلزم لو ثبت ان ما علم لا يجوز ان يكون عرضا
 اوليا الى موضوعه وقد عرفت حوان ويحيى لهذا زيادة توضيح في بحث
 الموضوع فاعلم كما علم احوال الاعيان او رتبة على ان معنى التسمي احوال
 الموجود ان يكون افراد الموضوع موحدة ولا شك ان ما هو في العام لصدق
 على الموجود ولو صح ما ذكره لورد مثل ذلك على ما مر انما هي في موضوعها
 والعرف وانقسامها الكلية التي يثبت عنها في احوال الخاصة ليس انما
 لا ينبغي وجود الكلي الطبيعي في الخارج ويمكن ان يجازي ان عند من توفيق
 في ما عدا ليس جميع المفهوم على السواء في ذلك كسيف عندهم بعض المبدأ
 اعتبارية وبعضها موحدة وذلك مثل المعقولة الثانية ولو ان المبدأ
 وملك ما انواع المحصلة كالتساو والفرس والعوارض الخارجية كالكوار والبارد
 والمنحر وغير ذلك لان ما ولى وان كان محمولا على الموجود انما هو في
 المبدأ لا كمال عليها باكمال الخارج فقط وما لا غير محمول انما هو في
 والباقي محمول على ما لا يخارج واما في سبب وجود الطرف في

في المحل ولا ينبغي ان يكون المراد بوجوه افراد الموضوع في الخارج وجودها في
 افراد الموضوع اي يكون افرادها في الخارج وما هو العاقل ما معقولا
 ثانيا على ما صرح به المحقق في التمهيد وغيره واما العاقل المسمى فعلى الاول
 لا يكون من صفاته افراد موجود في الخارج اذ على الثاني لا يلزم وجودها
 والاصل انه من نفي وجود الكل الطبيعي في الخارج لا يقول بعدم الفرق بين
 الماهيات الاعتبارية والحقائق المحصل اذ وكذا لا ينبغي الفرق بين القضايا
 الخارجية والذهنية وعلى الوجهين يمكن له توجيه قولنا عيان في تعريف الحكمة
 على وجه يلزم النقص في احوالها الخارجية فيقول ينبغي ان يجعل الموضوع
 الحقائق المحصورة كحيوان وانما نشأ ذلك من كونها في الحقيقة
 بما اشبهنا اليه من الموضوع ان كان المراد بقولهم الموصوف ما ذاتي او غير
 ان الواجب اياها واجب الوجود الذاتي او الغيري وبقولهم الوجود الذاتي
 يتحقق ان الموجود الغيري يتحقق بخواص من الوجود اما نشأ ذلك
 وذلك اذا قلنا بان العاقل لا يتصور في علم مطلقا عرضة في علم عام
 لها وذلك اذا قلنا بان العاقل لا يتصور في علم ذاتي عرضة ذاتي ولكن لفظ
 غير مصيب كمن اذ لم يقل احدها ان عرضة ما كان له احوال وما عرضة
 ذاتي كيف نقول وداتي مشتملة كباقيها ولعل المراد على فرض القول
 قد تدبر لعمومها فكان اكثر افرادها اظهر وجوده فيسمى بذلك المتقدم
 نقول بعضنا قد مضى من ان المقدم مباحث احوالها على ان عرضة
 بناء على وقع في حيزه المسمى بطريق السهو والى ما لم تكن في الطريق لا تسمى

المتن

المتن هو تقدم من عرض على احوالها العكس لكن لما كان الطرح كما في غير
 متداولا يقرر بها السهو واشهر النسخ من تقدم بمعنى تقدم المتقدم
 كما في حيث قال المقدم تقدم العلم الحقيقي في الذكر كما يتوصل الى
 تلك المعارف لما فصلنا من انه قد يستدل بالاحوال الا عرضة على
 احوال احوالها كما يستدل بالاحوال المحركة والسكران على حدوثها في حساب
 او بقطع المسافة المتناهية في زمان متناه على عدم ركها من احوالها كما مراد
 التي لا يتناهي لبقا راى ما ابد ما ياد لا يشكها بالبرهانين كما في بعض
 للموافقة وان نسبتنا الى القوم العملية فيها بحقيقة اثران المعاني والمبادئ
 بالانتماء اثرها واسطة وذلك كما ترى في القائلين والعاقل في العلم
 عليه الكلام في قوله والمقصود من الحكمة العملية اعمال وهي حسب تلكا ذكر بعض
 المحققين انما يتمايز ملكا ترها اي لا يتمايز بنفس العلم والسلب انما يتمايز
 بغير الملكات ام كيف قد يتمايز بمراتب عدة من العلم القائل في عدم
 والوجه في عدم تمايز العلم السلب بذواتها انه لا يتميز سلبا كالتساوي
 غير مع قطع النظر عن ملكة لم يكن احوالها انسا وسلبه عقليا يكون فيه
 مجرد ملاحظة الطرفين اذ يجوز العقل ان لا يكون كالتساوي ولا سلبا منها السلب
 بل كالتساوي سلبا ليس بمتمايز عن السلب كما في قوله في بناء الموضوع
 يحصل للماص اي كما حصل قبل هذا التوصل ولو بسبب اللفظ والى ما تقدم
 اجتماع للقيضين في التلخيص غير كما حصل لانه في غير كما حصل قبل قوله
 انما هو لا يتصور لعدم هذا ينبغي على ما ذكره المتأخرون من ان القوم

بين صورة السك واليقين بان يكون في صورة اليقين كحصيل الادراك المتعلق
 بوقوع النسبة لا وقعها الذي هو اجزى الرابع من اجزاء القضية في صورة
 السك لم يبق ذلك الجذر مذكرا كما ان يظهر بالرجوع الى الوصلان كيف تصور
 السك في النسبة التقيدية وهي النسبة الحكيمة بما بينة اياما بغيرهم مع ان السك
 الايجابي والسلبي هو فرع تصورهما وان لم لا محرم ان التصور يتعلق بكائنه
 حتى بما يتعلق به التقم او ان اجزاء القضية ثلثة وليس في الانسبة واحدة
 غير ان يكتلف بان يكون السك في صورة اليقين كان معلوما بالعلم المتصدق
 في صورة السك والوهم بالعلم المتصور وحيث يصح التقسم الى التصور والتقم
 الغير الحاصل من غير حاسط اعتبار المتعلق وعلى ما ذكرنا من ان التصور
 والتقم طوعا يرد في سكال في صورة تصور متعلق التقم وفي صورة تصور
 نفس التقم وهو ان ذلك كيف يوافق ما قرر عند المحققين من اتحاد العلم
 والمعلوم بانذ او يسمي في طائفتنا هذا مع جوابه وانظر فاطان التقم نوع
 لوضا في الحقيقة اذ قالوا ان ما سكر وما ضعف مختلفا لو غاود ذلك يتحقق
 في مراتب الظنون والعلم والقولان (الاول السك والضعف هنا
 كاطلاق الكيف على العلم مع فعل تقدي التسليم لا يقع في دفع ذلك
 الدليل طاربا هنا على ما يظهر بالعلم فيه فاعلم او اجمعه عطف العلم
 على انما ذكرته او المراد من العام ما عدا انما هو الذي خصه قرينه
 فهذه المراد من كحة الاستفهام والتشكيك ولعل لم يقتصر على قوله
 قضية جعلت خبر اليقين كحصيل لدفع التوهم التخصيص لبعض اقسامها ولم

يقال خبر القياس او استقراء او تمثيل لا حضاروا ما حمل كحجتي التي
 جعلت عدلا او قينا القياس على حصول استقراء مثل مع بعده لفظا يضمن
 تكلف آخر وهو ان الفرق بين الاستقراء والتمثيل في ذلك الحكم على
 توهم التخصيص انما يكون بالفرق بين القياس وبينها معا فذكر قوله
 وكان هذا المأثم انما قال كان لا محالة ان ياد بالعلم ما يتوقف عليه
 صحتها لا ما يتوقف عليه نفسه من المقدمات وتوضيحه ان المبدأ انما يتوقف
 الدليل ان يتوقف عليه نفسه وذاته وذلك لا يكون الا اجزاء التي هي
 مقدماته وكذا المبدأ مما يتوقف عليه صحة الدليل ان لا يتوقف عليه
 نفسه اذ المراد من التوقف التوقف القريب وما يتوقف عليه نفس الدليل
 وهو اجزائه وان كان مما يتوقف عليه صحة الدليل ايضا لكن لا بالذات
 بل بواسطة صحة الدليل على نفسه لكن لو حمل ما يتوقف عليه صحة الدليل
 على ما يتوقف عليه صحة الذات او بواسطة بصيراع ولو لم يكن المبدأ
 فالتوهم لا واسطة لثم الكلام ايضا اذ لا سك في حيز من على
 بل الظاهر ان بناء كلامه على ان المبدأ انما هو ما علم من كان
 الحكم بالاعية راجحا فطوبيا وكان موضع الاستعانة لفظ كان
 ولما ترك قيد الصحة في تعريف المعنى الثاني في محاشية على شرح الرسالة
 ترك لفظ كان فيها ايضا فعلم ان نظره من سكر فيما ذكرنا فاعلم
 توقفه على تصور العلم بوجه ما هنا انما يكون ضروريا اذ كان
 المتبني كحجتي الذي يدون قصد كحصيل العلم ليس شرعا في ذلك الشيء

بل اذا كان يقصد تفصيل الكل اذ لا يلقى من دخل المصنف للصلح فيه انه
 شائع في ما سغا الى يصح هذه الحركة جزوا منها من اللذان المتعاقبة
 لكن يلزم من جمع من جعله حار تفصيل العلم بدول الشروع فيه اذا
 مسئلة تستد منه بدول قصد تفصيل العلم فينبغي ان يكون التلخيص التلخيص
 مطلقا شروعا فيه للبحث فيه محال من الجاهلين لكن يوجب على كل اثنين
 انه ان يبين الكلام على الله لم يكن مدعا ضروريا وهو طر وان يبين على
 ما ولا يلزم الدور على تقدير كون المقدمة جزءا من العلم اذ غاية ما قبله
 فيه ان الشروع في العلم يتوقف على حصول المقدمة الذي يتوقف على الشروع
 فيها لكونها ذاتا ما خراء التلخيص لا يقصد تفصيلها اذ هو جزء العلم
 فيلزم توقف التلخيص على العلم بقصد تفصيل العلم لا يقصد تفصيل المقدمة
 فلا دور ولا قطع النظر عن كون المقدمة ذاتا ما خراء كان اللزام
 توقف التلخيص على العلم بقصد تفصيل العلم على التلخيص كمن ثم مطلقا فلا دور
 والحاصل انه يلزم ما مضى في كلامه لان لزوم الدور منى على ان
 يكون التلخيص مطلقا شروعا في الكل وكون تصور العلم بوجه ما والتم
 بقايد ما عا يتوقف عليه الشروع في العلم حتى كان مقدمة منى على ان
 التلخيص لا يقصد تفصيل الكل هو الشروع في العلم لا التلخيص
 مطلقا هذا واعلم ان جعل تصور بوجه ما موقعا عليه لا شروعا مطلقا
 لتوقف بقايد ما عا ان شاء الى ان هذه المقدمة اخر علمه ان
 كانت مقدمة للمقدمة ايضا ان كان التصور خارجا عن التلخيص فلهذا

ر
 بي

في حوزة

من حيث توقف الشروع عليه وعلى التلخيص بقايد ما عا ان شاء
 بقايد صدق او معسوق وليس الملاحظ على تلك الحركة كما خياره الفراع او
 روية منزلة ومقابلة لانه لا يغير ذلك كما يشهد به الوجدان الصحيح للعلم
 الغايبه تجوز اللقا وان كان موحدا وكذا في صورة حفر البئر لا تقام
 وجدان الكثرة نعم في صورة التجربة يمكن ان يلقى ان العلم الغايبه
 فاعلم صا ولم ان يعده من المقدمات فاعلم ما او رده العلم
 التلخيصا في شروعه للرسالة انه ان فسدت العلم ما يتوقف عليه الشروع
 بالبصيرة فيتوجه عليه الى البصيرة غير منضبط فلا يلزم انحصار المقدمة في
 تلكه او اربعة وخلاصة افاد نس سمر في دفعه ما فضله في حاشية
 التلخيص واسرار اليه هذا ان المراد ما يتوقف عليه الشروع في البصيرة عند
 صاحبه الكتاب وذلك امر كلف ما خلفا اراء المصنفين ولم يتبع احد
 في مرتبة معينة ولا حصر المقدمة في تلكه او اربعة بل كل احد يصير مرتبة
 من البصيرة يقتضي حصر المقدمة بحسبها في عدد كان ما يلقى وما وطى
 نظره اعتبارا واعتبار العدد الذي يلزم من اعتبار في تصورها
 الله ونها يتفرع من التلخيص ان العلم انما يتوقف على التلخيص
 على اكتساب التصور اذا كانت تصورية كسببية انتهى فيه انه جازف
 صورة تقدم الله على ما ولا يحتاج الدلائل في القسم الاول الى حجة
 وانما هو وما عدا عنه بان تلك الدلائل وقعت على مرتبة ضرورية
 ما يحتاج جزئية فلا يلزم ما يحتاج الى القواين التي هي مذكورة في القسم

فلي تقدر تمامه مستمرة وكذا ما قيل انه قد ذكر في بعض القضايا باللفظ
والنوع مثلا مع انه قد سبق حدودها في القسم واللفظ الدليل القضية
الاسم ان لا يكون بالشيء اطلاقا في ذات القسم ولا موصوفا ذكرنا في
الحاشية فينبغي ان يوقف على التصوري في تقدم المباحث المتعلقة على المباحث
المتعلقة بالنسب لا يكون في انفسها الا في بقوله في انفسها بالمرجع
النظر من الطيب على ان موداهما واحد اراد سره يكون موداهما
واحد او كون موصفها واحدا وقترها وعدم العمل في احد على موصوفا
واذا اوصف في التسمية لا يكون من العمل وتاويل مثل مباحثه والام تصيد
فيها التقسيم التركيبي على شي ولا يكون بينهما العموم لاسطفا ولا من وجه
والا لكان كما لم يحقق في فرد لم يحقق فيه لاختصاص هذا الفرد غير داخل
فيها القسم التركيبي ولا في القسم لاضر المقابلة له وهو فرد للصم
الذي هو المقسم فلم يتصور العمل الى القسمين التركيبيين فتبين ان يكون
بينهما المساواة وكذا القول في بيان مساواة النظر وغيره كما قد ذكر
قوله ثم النظر والعمل انسانا الى فائدة قد النظر في غير العمل الى العمل
قوله اصداف في تقسيم العلم مطلقا العمل منها المعنى اعم من العمل المذكور
في تقسيم الحكمة لانه تباين والتعلق بكيفية العمل في كماله لفظا ولا تباين
العمل المذكور في تقسيم الحكمة واما العمل المذكور في تقسيم الصنائع فهو
اخص من كل المعنيين لانه قسم من الصنائع المفصلة في علم متعلق
على سوا حصل بمزاولة العمل او لا فالعمل بالمعنى الاول انفس الصنائع

قوله

بالنحو

وبالمعنى الثاني اخص من الاول لكن اعم من هذا لعدم المراد له كمالها
هنا او مارجي كالطريق بها ليس كليا او قد يعالج في الطبع والفكر
والمطالعة بالجملة بالامر الذهني كما في الحكمة العملية والمنطق
يوافق ما مر من تعريف الحكمة العملية واما جمل التي وجودها في المعرفة
العملية لا احوال الوجود او وجود الموجود اعيان على التصور
الناطق حتى يصح جعله مثالا للمنطق ويكون موافقا لما قد حقق ان
الحكمة العملية هي النفس من اجزائها المعنوية واما فاعمالها واطرافها
بعد بحسب اللفظ يابا قوله من سره اذ ليس كنهه الا على المعقول الثاني
موضوعا المنطوق لا محمولا بقرينة القسم ان العمل المعقول لا
الثانية على ما عدا المعقول لا ماول كاسمي في كنه الموضوع ويجعل
على المحمولا بقرينة اضافته اليها وليبدو ما مر منه في التعريف
الحكمة النظرية حيث جعل العمل متعلقا بما لا يكون وجوده بقدر تباينها
اذ العمل يتعلق في المشهور بالمحمولا ببناء على انه بمنزلة كمال على ما مر
العمل بمعنى انما المحمولا بالموضوع هنا وان كان مشتملا على السكوت
يتضمن تطبيق كماله سره على ما اختلف المحققون في موضوع الحكمة العملية
قد ر الى مراده لانه اعم الى ان يحاط لا يوافق العمل له ملكة انما
وهو لم يحصل في المعارف الا بمزاولة العمل لا يوافق لمن يعرف قواعد
انما في نقطة وهذا كمال في الطبيعة والافس فانهما لهما ان لم يحصل قواعد
العملين لهما لانهم من كون الشيء غاية لنفسه ان مراد

ليس وجوده بقدر تباينها
المعقول الثانية صح

من العايد ما يتو بت على الشيء لهذا فالغاية العلم الغيرية
 حصول الغرضها ولم يقبل تصور حصولها وقال غاية العلم كاليه
 حصول غير ما وقال سوسر ههنا فالمقصود هنا حصول العلم والغاية
 اعم من العلم الغاية على ما فصله سوسر في حاشيته شرح القاضى قداسا
 اليه في اول الكتاب ايضا ورجوعه كونه على ما ذكره سوسر
 من قول الله والعلم متقدمة في التصور على حصوله ذكر الغاية منى على
 ادعاء كون الغاية ههنا هي العلم للغاية ولم يتوجه سوسر لاصالة السوا
 من جهة التاخر بان يقول الغاية متاخر عن ذي الغاية فكيف يتصور
 كون الشيء غاية لنفسه لان جوابه ان الغاية غاية الفصل الى التخصيص
 حقيقة واذا نسب الى غير كان لو تسعيا فخصي المتاخر به هي الغاية
 وذي الغاية وهذا سهل بالنسبة الى ما ذكره من التوقف في جواب
 السؤال الذي اصدته ولا محذور منه قد يقع الغاية غاية للفعل
 فاللزام كون حصول العلم الغيرية كالي غاية للتخصيص فلا محذور من علمه
 الشيء لنفسه ههنا جواب آخر لم يتغير قوله قدس سر لظهوره ورد بان
 علمه الشيء لنفسه وتوقفه عليها لازم كيف بيان ان الغاية لما كانت
 متقدمة على ذي الغاية وهو التخصيص والتخصيص متقدم على الحصول
 فليعلم تقدم الحصول على نفسه وعلمه لها فلم يندفع المحذور المذكور
 بهذا الجواب واجيب بان هذا السؤال ليس كما كان سوسر يصعد بيا
 انه هو السؤال المشهور عام الورود يجرى في جميع العلل الغائية

انقضاء

لم انقضاء من هذا الموضع ومقصود سوسر ان يورد سوسر انقضاء
 بهذا الموضع ناشيا من كون حصول الشيء غاية له وهو لزوم عليه الشيء
 ويمكن ان يبق كان سوال الذي يقدر لبيان كان من جهة العلم على ما عرفت
 وظان ان العلم هو المعلول لا متصفا والمعلول ليس هو الفاعل والتاخر له
 ما اثر فعلية من نفسه لم يندفع به كما يجاب به لم يصح ذلك لما عرفت ان
 العلم الغاية علمه للامى الذي هو المعلول وهو حصول النفس العلم
 وهو التاخر والتخصيص انما ذلك في الغاية بمعنى الفاعل والتميز ولهذا
 لم يتغير قوله لا يبق السؤال المصدر بل يبق يتضمن اعتراض اشار
 الى جواب اول بقوله ولا شك ان وجوده في الذهن الى قوله ولا شبه
 جواب الله الذي ما له المتأخر في اضطرار الحاجة في الجواب قوله وشبه
 الله الى ما اول كونه الوجود الذهني الى الخي ووجهه انه كما ان وجود
 الشيء في الخارج في محله لوجبه انضاف المحل به كذا وجود الشيء ههنا هو
 الذهن في محله لوجبه انضاف كونهما ووجهه انقضاء اما الوجود بصورته
 فيوجد العلم به دون ما يتضاف الى محله ان من تصور اعتقاد الكفا
 وتصدقهم بوجوده السر كما تصح عن ذلك كصل ذلك التقم له بصورته
 له مشهور وعلم ما لهم والالاحص ذلك التقم له تقم كان كافر اشكر
 هذا في الموجود الذهني واما في الموجودات الخارجية فالفرق بين حاصل
 نفسه وحاصل بصورته في غايه الظهور فالكثرة حاصل للفعل بصورته
 فاذا حصل له بنفسه غنيا لا ما نقول ههنا اذ لا يجرى الكلام

في

في العلم بمعنى التصديقا و اذا اجري في العلم بمعنى الملكة فممكن احواله
 فيه ان الملكة حاصلة بصورتها او لا ثم يحصل بنفسها ثانيا واما ان
 في العلم بمعنى المسايل والعواعد هي القضايا المعلومة فاحتمالها
 اول تصور او احاصل ثانيا هو التعميم بها وعلى جميع التفادير كانت
 المعاني الضرورية هي العلة والمعلول حاصلة فلا اشكاله اذا
 تعلقت اي حصلت فكون فيه تحريده فهو باعتبار الوجود الثاني
 هو التحقيق وما ذكر من نسبة العلة والمعلول هو الوجود في نفسه
 التوسع ويجوز ان المذكور فلا تغفل وغاية العلوم كالتة
 اراد بالغاية ما يكون غاية طبيعية كان باليقين وان لم يكن باعتبار
 لتقاع على ما تقدم بالفضل فلا اشكاله خاصة عند العلم
 مطلقا غاية في الجملة وتفيد الخارج اضطر عن الجملة اي تصور
 او اذا تصور من حيث انها غاية له تصور والتعميم بترتيب الغاية
 علمها لغيرها من حيث في تعداد المقدمات حيث حصل التصور مفيدة علمية
 فمذكور دون التعميم اعلم ان ما هو مقدمة للسروع هو التعميم
 الغاية على المنطوق لكن لا يلزم تصور الغاية الا لوجه ما لم يعرف
 الضرورية هو التعميم بغاية ما ولذا ما ثبت بالبرهان ترتب الغاية
 المنتهية فليس قطع التي هي العبرة على ما هو المقصود العلوم كانت
 القضية احاصلها هي ان المتصور الوجود مما يرتب عليه الفائدة المعينة
 واما المبرور المنبئ في بطون الكتب المشهورة هو ما يرتب عليه

الفايز

الفايز المعينة فليس قطع بل يكفي فيه البرهان وحيث لو لم يثبت وجوده
 وتبين في ايها البشران تكفي لكن لا توجد حولا وانفسا على اذلو
 ذكر هذا الوجه توهم ذكره ضمننا والافتقار ذكره مريحا لا حاجة له الى
 البرهان ويمكن ان يوحى مراده من عدم ذكره في هذا الفصل عدم كونه
 مطلوبا فيه وحيث لا اعتبار في انطباق الدليل عليه فلهذا لا حاجة بهنا
 الى ان حاجة الى برهان علمية واعلم انه سوسم ذكر وجهين لعدم
 حاجة التعميم بالغاية الى برهان احدهما ان من تصور المنطوق بالرسم المذكور
 في الكتاب او في الرسالة فانه يصيد بترتيب الغاية المعينة عليه بالبرهان
 وانت تعلم ان هذا الوجه انما يتم اذا علم ان المتصور بهذا العنوان
 موجود متصور وان لهذا العنوان فرد او مصدقا في نفس مري
 معزوما فمري واذلك انما يحصل ببيان الحاجة وبانيها ان ما ثبت
 بيان الحاجة وهو ما يحتاج الناس اليه في كل من المعاني العلم
 تكون مرتبة عليه في قوله فقوله فكيف لا معناه وكيف لا يكون غنيا
 البرهان فكيف لا يكون تصور المنطوق بالرسم المذكور مستلزما للتعميم
 بالغاية وبما قررنا لظهر ان في كل واحد من الوجهين لا بد من التمسك
 ببيان الحاجة فمحتاج الى البرهان في الجملة لكن يحتاج الى برهان
 كان المقصود منه او لا هو التعميم بالغاية وان كان المقصود بالغا
 هو هذا لان مما يتوقف عليه السروع على ما علمت واعلم ان ما هو مقدمة
 السروع هو التعميم بترتيب الغاية المعينة على المتصور بالرسم المذكور

الترتيب التام بترتيبها على المنطق المتصور بالكتب فليس هو
 للشروع اي هبة الموصولة اي في الخارج على ما في بعض النسخ
 به واما على كلام الرئيس فان في الشفا الموجود لما كان لها مفهومات
 فعلايات كان لها حدود وكناسم وكناسم حقيقة واما المعداد كما لم يكن
 لها الا المفهومات لم يكن لها حدود وكناسم كما هي في كلامه ولا يخفى ان المائدة
 للمعداد مفهومات ونفي الحقائق عنها علم ان المعنى في مفهوم لفظ الحقيقة
 هو الخارج دون المنطق على ما في بعض اهل المتأخرين ^{المتأخرين}
 كما ان يقرأ المطلب ليس الميم على انه اسم كانه في المشهور وان يقرأ
 تفهمها على ان يكون مصدرا ممحا واسم مكان وما ضافه على ما
 بانيه وعلى ما خرس لامية والتقدم في ما واما باعتبار الطلب او المطلب
 وفي الثالث فممكن ان يكون باعتبار الطلب ايضا قوله في سوره فان الشيء لم
 يتصور ان محال على تقدم المطلب على المطلب فيصور ان التصور متقدم على
 طلب التضم وطلب التضم على التضم فالتصور متقدم على التضم وان محال
 تقدم الطلب على الطلب فيصور ان لما تقدم التصور كما حصل بعد الطلب
 على طلب التضم لم تقدم الطلب الاول على طلب الثاني واعلم ان هذا الكلام
 على تقدير عدم تصور المطلب بما في السامية قبلها والافلا حاصلة في
 الطلب بها وكذا الكلام في تقدم طلبها في البسيط على طلبها في الحقيقة
 فتدبر ولا تسرف في ان مطلب واعلم ان الطلب من كلامه في سوره
 موافق لما قرره في حاشيته شرح التلخيص ان ما في السامية سوا ما

المطلق

قوله

المنطق

مفهوم اللفظ ومساواة علم بوجوده ما في الحقيقة ليس في الحقيقة والمطلب
 السامية لا يلزم ان يكون مطلوبا بما في الحقيقة كما اذا وضع اللفظ باراء
 وجه من الوجوه العرضية للشيء ولهذا في لفظ المفهوم وجه ان محال قوله
 والتصور على قسمين على المعنى كما صرح في بعض قوله والتصور على
 قسمين اذ يتصور على وجوده اضر بان يكون بالوجه العرضي ولما صرح في
 معنى الترتيب بين هاتين البيط والمائدة فمفسر باسم اذ يكون
 التضم التصوري فوضه ما كما تقر فلا بد من صفة على المعنى للوجود ولولا
 لفظ في اللغة ان كانت سارية فتصور العنصر المتصور
 بالتضم بالوجود وان كانت حقيقة فتبعد التضم المذكور سواء كان
 بالكتب او بغيره والتخصيص انما هو كناية مطلقا كما يشعر به عبارة سوره
 لكنه ظاهر المشهور وينبغي ان يحال التضم على ان يصدق بوجوده في تصور
 بوجه ما ههنا لا يكون مطلقا فلا بد ان مطلق التصور سياتي على تصور
 المطلب وهو يكفي للتضم لانه لا اعتناء بالتضم بوجوده امر مثل فتدبر قوله
 لكن ما في تقدم المائدة لكونها من المطالبات التصورية ومطلبها من المطالبات
 التصديقية والتصور من حيث هو متقدم على نوع التضم واعلم ان
 اعلم ان التعرف ينقسم اولا الى الحقيقي واللفظي وما اول المطالبات
 بمسئله اسم وان التعرف بمسئله حقيقة وقد سمي بالحقيقي سوما سمي باللفظي
 منها ينقسم الى احدى الرسمين فكل من كان يسمي اما تام او ناقصا
 اقسام وهي مع اللفظي تسليح اقسام واللفظي غير الاسمي لان سمي

قسم من الحقيقي الذي كان المقص فيه تحصيل صورة متميزة ولا يكون اللفظي
 تحصيل صورة غير حاصل بل كإشارة الى صورة حاصل من بين الصور الحاصلة بان
 ان اللفظ يابا لما في ذهاب العلامة التفاضلية من ان ما سمى اللفظ
 باسمه من الخط بين اللفظي المعاني الحقيقي المطلوب وبين ما سمي المقابل الحقيقي
 المط في تصور شيء غير موجود في المط في التعريف اللفظي هو المقص
 بان هذا اللفظ يابا لهذه الصورة ولهذا يقبل المنع ويندفع بالنقل
 من اربا اللغة وما صلا حاد وقا لبعض ما ط من المتأخرين انه من
 المطالب التصورية واستدراكه عليه ما حاصل ان هذه الصورة ان كانت
 ص هو ان عنها فيحصل التعريف في القوة المدركة وان كانت في المدركة
 فيحصل بالتفاضل النفسي التي في ذلك عليه ان المقص منه بالذات ليس
 الصورة لا بالتفاضل فقد كان بالتفاضل في التعريف على ان التفاضل
 ليس صورة غير حاصل وقا لبعض المقص منه تصور الشيء بعنوان كونه
 مسمى اللفظ المعاني ضرورية انه لم يكن حاصل قبلي وتوجه عليه بعد ما سبق
 انما انه لو كان المط هنا كان تعريفها اسميا لا لفظيا فاما ان
 لا يمكن لذلك التصور اما القول بان الهلية امر بعد الهلية البسيط
 فيلزم الدور في تفصيل الكلام فيه بهي احتياج الناس لتعريف
 الدليل على ان الكلام المتكسب باللفظ حصولها موقوف على وجود
 المنطق ولا يشك ان تلك الكلمة حاصل لنا فلا بد من ثبوتها في
 على تلك الكلمة على ثبوتها وهذا التعريف ان دفع النقض لعدم الما

والوجود في ذاته

هو بالعدم وغير ذلك اعني التصور العام الى الصور الكيفية ولو لم يكن
 لتساوي المتكسب بالعدم والرسم والتمثيل في ما كان له من اوصاف
 فيكون موجودا ذهنية في ما على يد المحققين القابل للوجود ما سمي انفسها
 في الوجود على ما انقضاء به ان الوجود الذي كائنه في كل ما سمي
 كيف ولو كانت صورة المتكسب موجودة في الذين بوجوده في اصل الوجود
 الكيفية المتكسب في الخارج بنفان قلت المتكسب انما يتكسب له الوجود انما يتكسب
 المستقل الذي لا يكون من قبيل الذين فلا يكون متمسكا له فلهذا قسموا
 الوجود الى اربعة مجاميع يكون مبدءا لها بالضرورة وفيها الوجود في وجود
 القسمة ووجه الذي كان متمسكا انقضاء المحال بها ووجود آخر له في الذين وهو
 ليس كذلك ولهذا لم يتصف الذين بها بسببه هذا الوجود ان سمي بالوجود
 مختلف تارة المطلوب عنه كان مجرد اصطلاح في الوجود انما عرفته
 الفرق وان مناهم في الوجود انما هو ما ذكرنا واذا عرفت هذا فالمتكسب
 كان موجودا في الذين بالوجود انما هو فان كان وجوده فيه من القسم وكما
 لزم وجود المتكسب بالوجود الذي يتبع عليه الاثر فلم يكن متمسكا به
 كان وجوده فيه على النحو الذي في المعلوم بالضرورة ان هذا الوجود ليس
 الوجود اليه لحرارة وقد عرفت انه ليس وجودا حاصيا بالمعنى الذي تصدق
 فلم يتوهم انما هو اللفظ ولا غيره به انما المتكسب يكون على النحو الذي
 من وجوده لحرارة وقد عرفت انه ينبغي ان يكون المتكسب موجودا بهذا
 التوفيقا له ولو فرض ان تلك الكلمة تفصيلها ان اردنا ان الكلام

ثابتة في الخارج فغير مسلم وان اردنا ثابتة في الذهن فليس كذلك بل
دعوى ان ما لم يتم الشيء الذي لا يخلو من ان يكون ثابتا في الخارج
وان ادعى المتكلم في الذهن فلا يفيد المدعى وهو شئت المنطوق
الحاج ولو سلم ان الكلام ثابت في الخارج اما ثبوتها فهو ثابت في الخارج
لم لا يجوز ان يكون توقف الشيء الثابت في الخارج على ثبوتها في الذهن كالمعلول
الثابت نعم هذا المنع على تقدير كون الكلام ثابتا في الذهن كان او لم يكن
فاما ما يدعى ولا يمكن ان يكون الكلام ثابتا في المنطق ايضا
الذهن بنفسها لا يصح وتما وقد مر ان هذا وان كان وجودا ههنا
عندنا وانما هو في كونه في الخارج لفظ الحقيقة او الحقيقة في صورته ما ظهر
امسلا حاصفة الوجود انما هي حقيقة لا ما يحذر وقد مر على هذا في
أمره لا ما ظاهرا وانما هو في كونه في الخارج لفظ الحقيقة او الحقيقة في صورته ما ظهر
عمران كما التزم والتوسع وعلى ان يقال لو كان المنطق عبارة عن
كان موجودا خارجيا لكونه من الكيفية في نفسانية القائلين فكذلك
الكيفية الموجودة لكن لفظ القانون في تعريف المنطق في تعريف المنطق
المشهور يمنع حمل المنطق على هذا المعنى المتقدما ايضا على ما قد مر
اول الكلام لا مكان ان لو لم يخفى انما هو لا حاجة الى التحصيل
بل يمكن توجيهه في اللغة على وجه التحقيق ليس صحيحا ان هذا الكلام
حاصلا من التعريف بالرسم على ما لا بد وقد عرفت ان هذا الكلام لا بد
معرفة ذلك الترتيب من التضم بالوجود وهو يحصل من بيان الحاجة

الحاصل من مجموع المدعى بالعدم انما قيل المنطق ثابتا في المنطق
انما المراد بالمراد من وجود المنطق في الخارج لا دفع المنع المذكور بل هو
ان لا يتم منه على تقدير ثبوت وجود المنطق في الواقع لا ان لا يتم ذلك
المذكور على تقدير ثبوت استدراك بيان الحاجة فتأمل من ضرورة الثابتة
اي من التضم ترتب الثابتة المحيطة عليه هو السالغ في استعمالها
الركيب هذا واما ان التضم بالوجود مما يتوقف عليه الشرع بالبصير في العلم
فوجهه ان العلم بالوجود الشيء يحصل بآثاره ايضا لان العلم بالذي
بالوجود انما هو انما هو بالقياس الى الموجود في العلم
بوجوده كالحال الطبيعي واما ان المزية المركبة كالتضم بالاحتياج اليه
يتوقف على الربط اي التضم بالوجود فتقول او يتوصل الى العلم
بالوجود بغير العلم ويطهر بان التوقف المذكور في محل المنع
وان كان مشهورا بينهم غاية مما مر ان ثبوتها لا هو الشيء غير الوجود
متوقف على ثبوت الوجود في الواقع على ان هذا ايضا غير مسلم اذ لو كان كذلك
لزم في ثبوت الوجود للشيء اي ثبوت الوجود المطلق والذات المطلق
توقف الشيء على نفسه والتخصيص بغير الوجود على ما فعل امامنا تعسفا
بما نحن متأكدون ان الشيء لا يتوقف على ثبوت نفسه سواء كان علميا
الشيء لا في محل الوجود او غير اما ما ضاع عن الوجود كالتصديق
للوجود او تقديره كالتصديق السابقة عليه كالموجود وما كان ولا
جواب ما ذكرنا في التصديق بالوجود وانما ثابت للشيء مما لا يرد ذلك ان

النافي للوجود الذي وثقوا المحدث في الخارج كالا ساعه عقلا
من اياته التميز والمعرفة ويمكن بثبوت المصنوع في المحدث في هذا
موقوف على التقم بالوجود كيف يتم عنده بالنسبة الى هو لا العقل
فليتنا الى او يتوصل به الى التقم او ما يترك الى ابن الطلاق لا بد
هنا ليس مثل في اخيه وذلك لان المراد من لا بد معنى الوجود هو ان
من ان يكون على سبيل السبيل لا يقوم غيره مقامه فيكون واما ما
او يكون على سبيل التمييز فيكون الواجب حقيقة هو التقم المستوي في
الحاجة واما ما ذكر في حصول التقم بالوجود منه وهذا واجب لان الواجب حصل
في ضمنه ويمكن ان ياتي المراد ان السورج اخبر في المعين لا بد فيه من بيان
الحاجة وعلى الرغم من اندفع ان هنا ما لا يلائم الفاعل فانه لا يمكن
ثبوت التقم بوجهه فمحصرا في التقم بالاحتياج اليه فلا تفعل لما
استدل بها الحاجة لا يبعد ان لو لم يمتنع ان ان يبين معرفة التقم
من حيث انها غاية والمقصود بالترسيم ما التقم بالاحتياج فانه هو التقم
بالغاية وكان في قوله ويعنون الفصل به لانه مقوم لثبوت وسيله
مفهوم آخر هو معرفة مرتبة العلم لا يخفى انه اخضر واسم من ارتكبا ما ارتكبه
اليه فتدبر ففصل الفصل غير سره بترتيب كلام الشرح ففصل
ما اخبر من الشرح ايماء الى ان النظم الطبيعي هو ما فعله لان التقم لا يقتضي
ان هو حاصل ولا من وكان الفصل مقنونا به فينبغي تقديمه في الترتيب
تقديم ما هو في قوله في ترتيبه هو معرفة الغاية ثم ما يتيسر والكلام

الاول

وهو معرفة الحقيقة قوله وقد ثبوت كما في قوله التقديم في نظم الكلام المستوي ذكر
عليه ليل ليلايم قوله اليه وايضا كما سحران بان هنا وجه ثان لا يقتضي
والقديم معان ذلك يقتضي ان يكون ما ولا ايضا كذلك ولا يخفى ما فيه من التكلف
اذ عمل ايضا على ان ثابته من جهة ما تقتضي فقط او من تقديم الموقوف
مع الدليل ولا يبعد حال كلامه من سره على ان ذلك ليس بيان كلام الله
هنا الكلام ذكره من عند نفسه لكن لا يلائم قوله هنا وجه ثان لا يقتضي
عليه في العنوان وتقديمه في البيان دفعا للتكرار في البيان
ذلك بان لم يقدم بيان الحاجة وقدم بيا الحقيقة اي المهمة الموصولة
يكن بدس البيا وجه ما لا دليل لعدم بيا به فاما ان يبين هذا الدليل
وهو بعينه بيان الحاجة فلم يكن ذلك تقييما للغير واما ان يبينه
آخر فليزوم التكرار في ابيانه وجود العلم لان دليل الحاجة يبينه وازاد
تقديم بيان الحاجة ما ابتدأ به وتقديمه على ما يمكن تقديمه عليه فلا بد
انه لا يقدم بالنسبة الى بيان الغاية ثم الظاهر ان التقديم باعتبار كاستعداد
واما من جهة ثابته فلا فرق بينهما اذ هما ينتميان عند قوله وهو
المنطوق بغيره وهو المراد ان لا يكون بكنه الحقيقة قوله
المستفاد من بيان الحاجة اراد بالبيان في قوله من بيان الحاجة البيان
العلمي في قوله في البيان البيان المذكور والضمير في قوله راجع الى
ما اقتضاه وازاد ما لا يخفى في قوله يكون موقفا على معنى الترتيب ولا يستتبع
المراد التوقف عليه بغيره او المراد التوقف عليه او على مثلها في

لو

موصولة

ما مر منه لم يقله بيان هلية توقف على بيان الحاجة فتدري
ما ينحل اليه المقاصد اي آخر شي تنهي الى ذلك الا هو المقاصد فانك
بعض شي والضمير اليه راجع الى ما ذكر وليس هو مقوله او موصوفه
يحتاج الى ان يعود اليه يستفاد انها بالشيء الى نفسه الكلمة هي صفة كلمة
ما ذكرنا عداة عن نفس المقاصد قال في الحاشية انما يقوله تلك الى ان
تصور العلية خارج عنها انتهى ليس للغة بيان مستقل فلو كان
ياض عن بيان الحاجة بل بيانه بيانها واذا قد توقف بيان الحاجة
اراد بيان الحاجة بجميع ما يتوقف عليه التصديق بالاحتياج اليه فلما كان
معرفة التصديق المقاصد من انقسام كل ما يتوقف على ان
بيان الحاجة ما عدا المعرفة في نفس المقاصد ان ما عدا المعرفة في
بيان الحاجة يتوقف عليها فليس يتصور الفصل بينهما فيظهر انطواء قوله
واذا قد توقف على قوله صدق الفصل فتدري كلام في هذا الوقف
الكلام في التوقف استدراك التوقف الى التصديق والتوقف ما هو الحق فيه انه
لنظير الاحتياج الى كل قسم المنطوق قدم التصديق نظر الى ان
التقدير المحقق في مفهوم التصديق هو عدم ما اعترف في مفهوم التصديق
وما لا كماله في امتياز كل منهما عن الآخر وبما يتوصل اليه
مقدم على العدم في التعقيب المستفاد بالاعتقاد والتفكير في
تقديم التعريف المشتق على التصديق هو عدمه على التعريف المشتق
على ما ذكره في تعقيب تقديم معرفة التصديق فالمراد ان ما صدر

عليه التصديق مقدم على ما صدر عليه التصديق والمقاصد من التوقف اولاً وان كان
لكي يحصل المفهوم من التوقف لغرض صحة الحكم على افرادها فلهذا قدم التصديق
وتعريفه وبما قررنا طهران نظراً الى استدراكه فتدري لا يتناول
قال قلت الحكم في الكبري وكذا مادراكات الاربعة فما يصدر عنها
معارن الحكم في الضمير مثلاً قلنا ان المتبادر من الحكم فيه ما يكون متعلقاً
بما ذكرنا المقاصد مع تعقيل المشروط بالشرط والآخر ما كمال فتدري على
مذهب مام والحكم او ما على مذهب الحكماء فقط اذ الشيء لا يقارن بالشيء
مذهب مام فلذلك المتبادر من مقارنه شيء شيئاً ان يكون احدهما
بمذهب مام او عقل او هذا لا يتصور بل هي الكمال وخرجه فكلهم
الشيء الاصفهات لا حقايقه عاقله المراد من المعنى اللغوي
ومفاده ان الحكم يحصل بعده بلا واسطة اد الحكم انما يكون عروضة وقاية
بالذين يسمى تصديق اي في هذا الاصطلاح وان لم يسمى تصديق في هذا
الحكم ولا مام فان ذلك العلاقة اي وجب يلحق اما ان يلاحظ قوله يكون الحكم
في خارج قيد المذهب الثالث من لا يكون اعاقه لما التزمه وان ليس
بغيره اندفاع العلاقة وقوله يتم عليه ان هذا مذهب الثالث اعاقه لما لا يتقدم
لكن قوله ولا اشاحة في اصطلاح يدل على ان السؤال المذكور مركب
اجاب عن احد وجهيه هذا وعن قوله ما ذكرنا طهران نظراً الى
ما ذكرنا في توجيهه كان وقع على سبيل التوطئة والاستطراد ويمكن ان
يؤيد التوجيه المذكور ان لو صيغ اسرار بقوله يسمى تصديقاً فالحاجة عليه

والوجه فيه انه بعد ما انقسم الى المعنى المتبادر توجه عليه التقدير وعدمه
على شئ من المذهبين المشهورين فتكلف ذلك البعض وجهه على معنى اخر
منه انه لم يتوجه شئ من المذهبين ^{ثالث} ثم استشرنا به توجه انه قد
في التقسيم في التصور ايضا وبان الحكم كان خارجا عن التقسيم وليس في ذلك
تكرار لقوله على ان الحكم اما اوله فلان ما كان ايرادا على الوجه المذكور
اي ايراد على هذا الوجه واما ثانيا فلان الفرق بين النطاق وارتكابه اصطلاح
الحديث على كسبه يوم وان تعارفا من وجه فاما عن الاول بقوله ولا سيما
وعن الثاني بقوله ولا محذور فيه فتدبر ولما كانت اثبات مذهب جديد
لا بد من العلم من غير منه معتمد اي بلا نقل صحيح منهم اذ كون كلامهم كمنه
منه لكونه ما ظهر بعيد لم يثبت اليه الا او المراد ان وضع اصطلاح ما
ويعيد ^{رابع} فلا سند معتمدا قال بعض كذا كذا من المتأخرين لما كان الظاهر
منه ان المتأخرين ان الحكم فعل فلا يمكن حال تقسيمهم على ان قد هم موافق
امام في التقسيم كما فصله انه قد استند معتمدا على تقسيمهم ^{خامس} فلهذا وجدنا انتهى
ان كون الحكم فعلا لما كان مستقفا على ما يسمى فلا يتبع في الحكم ما لم يصح
اذ نلزم من كلامه حتى يلزم اثبات مذهب جديد له وكونه محال في التقسيم
لما اعتاره كدام في كون عبارة عن ثلاثة المشهوره ليس بها محال بل
الحكم على ما ذهب اليه كدام من انه هو الفصل اعني قوله مع الحكم استقراء
واعلم ان المحشر في كون الظاهر مستقرا على ما افاده من سر في حاشيته
الكشاف ان استيفاء المتعلق من نفس الطرف ونساق الذهب ليس غير

لما كان

عالم كان او خاصا فمثل زيد من العلم كان الطرف فيه مستقرا
الذهبي من ان انه معدوم من العلم وكون الطرف على وجهه
مستقرا واما كونه لغويا على توجيهه فلان لما حصل المقارنة بمعنى
العروض وهو غير مفهوم من الطرف فكان لغويا كذلك لان متعلقه
خارجا عن معرفته ومنه نظر لان من قال ذلك لم يجعل متعلق الطرف
المقارنة بمعنى العروض او غيره كيف والمقارنة هي المعية المتعلقاتها
وايض المعية والمقارنة التي هي معناه انما يستعمل باللام واذا كان
العروض فالامر فيه اظهر الى الصواب ان الطرف عند غيره ايضا مستقر
متعلق بمحصل او يكون واحدا في المقارنة التي هي مفاد الطرف
لانه هو يقتض كون احد المتعارفين خارجا عن الآخر ليقا
لكل واحد هو في اذ المتبادر عن المقارنة شئ ليس ان يوضع شئ لشيئا
متا او عقل وجب وضع الكل لوضع آخر داخل فيه وكلام غير
كان مبنيا على هذا الظاهر انه ان ثبت المساواة وحصل المقارنة
اعم من ذلك فبالمثل لكن مع ذلك يستقضي ذلك دفع التقصير
الركيب من البنية والحكم كالركيب من العناصر الاربعة والصور الباقية
مثلا في ترتيبها واما احكام كذا ما وصله بعيد مثلا والركيب
في هذه الصور كالركيب من الماء فقط مع الصورة او مع اثنين
منها او ثلثة فاذا اعتبرت الوحدة في المقسم هو المتعارف اندفع
فتدبر وما ذكرنا وجهه في مناسبة التقسيم في هذا المذهب بالاحكام

والا فالحكم ليس هو اصوريا حلالا في التصور المثلث وهي احدى ارباعه
للتصميم فتأمل حاصله من تركيبه واما الصوره التي كان الحكم
فيها خارجا فاستعملها خارجا بقدر الدوام المستفاد من صيغته
المضايغ التي تدرك في هذا التوجيه ويؤكد من صلاحيته اشكال
اورد في توضيح ما هو بعدد وهو الفرق بين القسمين او بين
ادراك النسبة بين الحكم اذا تباينتا اما التباين في نظريه
واما ظهوره لكونه عرقي فاما اي حكمها ما خذ من العرف فست
عليه لاكتشاف وتامه انجزم عن ادراكه من باب التباين او
مفهوم المثال او من باب الملاقاة وادارة العام
كانوا يتبدلون فافهم ان ذلك اما لمجرد جعل اتيار يعلم
لاستقرار تعليمهم او لان هذا التوضيح انما يحصل بعد معرفة الدليل عليه
ويجوز ان يتبدل على انذار ما يتبدل على استدراك من الفايدين ومن هنا
وجه عارض لاختلاف المثال من تلك العلوم المنطقية استفاد من
من سر في بيان ما يحتاج الى المنطق ليس عاما بالقياس الى جميع العلوم
فان الهندسه مثلا لا يحتاج الى المنطق فاللايق في المثال في احوال
المنطق ان يحتاج منها جزا عن توهم لزوم الدور لو افهمنا من غير
لاستطرق اليها غلط اخر اذ عن مثل الطبيعي والاهي المنطقي
المنطقي المخطوط لشهرته لا يخفى ان المنطق اقرب واسط من المحسوس
المنطقي المخطوط اقرب من غير ما تم اول الاشكال المنطوق المنطوق

المخطوط

المخطوط اي المثلث البسيط من غير اما فمفهومها المثال المنطوق
فقوله لشهرته اما علمه له ولكل الا انه ذكر على الشهره فيما عدا
ما هو فمبنى على ما يحققه لا يكون دافعا كذا التوضيح اسما
الى احواله المركبة او ما الى ان المراد بحاله ادراكه هو المجموع لا الحكم
فقط وهذه اشارة اليها لبيان اجزاء الكلام فتدبر سمعتم
بالنظم اعلم ان اجزاء القضية عند العقدة ثلثة المحكوم عليه والمحكم
والنسبة المحكية اي النسبة الذاتية توجيهية التي كانت ايجابيه في الموجبه
في السالبة وهي متعلق الحكم بمعنى النظم فهذه النسبة تارة تكون متعلقا
للادراك التصوري فقط كما في حالة الشك والوهم وقد تكون متعلقا
للادراك كما دعاني اما مع ما ادراك التصوري او بدونه كما في صورة
النظم وهذا النوع من ما ادراك مغاير للوهم والنوع ويتوجه بهما
اشكالان سيجي مع علمه وعند المتأخرين اجزاء اربعة دغما ضم
ان بعد تصور الطرفين بتصور نسبة ايجابيه تفيد به شهرته بين
الموجبه والسالبة وهي عبارة عن ثبوت المحرر للموضوع واتصاله
الذي للمعقود او منافاته له ولبعد يدرك نسبة ايجابية ايجابية
سلبية غير واعرها بالوقوع واللا وقوع النقص ووعوها اي في صورة
الشك لم يدرك هذا الخبر في خبره وان الفرق بين ما بين الشك
واليقين بان هذا لا يدرك في صورة الشك ويدرك في اليقين فلا
يجوز ان يتعلق التصور بهذه النسبة وفيه انما فعل ان الشك انما
يتعلق بما يتعلق به النظم فلو يتعلق النظم بهذا الخبر في خبره الشك

ايضاً فتصوّر ايضاً وايضاً لا يجوز في التصور يتعلّق بكل شيء وعند هذا ظهر ان
 تعريفهم للتقم نادراً في وقوع النسبة فتصوّر النسبة فتدبر
 او تقدير الحكم بالنفي وما يثبت لا فروع من الحكم وبهذا النفي وثباتها في انهما
 بمصطلح مختص بالتقم وحسب غيره عام فالاصح ان لا يجعل بينهما قيدا
 بل المقص منه تفصيل الحكم وتنويعه فان ادرك المركب التقيدي كان
 ينبغي ان يقول ادرك النسبة التقيدية لان الكلام في الحكم لا في التقم
 على راي ما دام الوجه ان مراده ان لو لم يقيد بدخل ادراك النسبة التقيدية
 في الحكم الذي هو التقم عند الحكم وادراك المجموع في التقم على راي ما دام التقم
 اختار المصدر بل لانسانية او هي بالاضراب الى ان لو لم
 نقاب لا تتعارف لا تقتصر على لانسانية التي هي اقرب لانسانية
 تامة ويمكن ان يوازي التوسيع محال للمحرر وذات
 بعضهم الى انه لا فرق بينهما انما بالعبارة وقالوا اخبار
 بعد العلم صارت اوصافا واما وصفه فاختار
 فهذا انتهى بالتقدير ويمكن ان يوازي ليس بمقصود
 التعريف في ذلك بل للاضراب عنه الى
 ان التقيدي مضافا على ما يدل عليه
 كلمة ايضاً قوله من وجوه الامكان

من وجوه الامكان الاسكاله مصدر في الاصل يرجع الى اذا
 قصد به الانواع المختلفة اشار الى وجه صحة الجملة بقوله من وجوه مختلفة
 هي مراد اخر لما كان بناء السؤال على ان اخر مقدم على الكل والتقدم
 بناء في المعية لانه عبارة عن سلب التقدم والتاخر عن المعنى الذي
 التقدم والتاخر فبعد عمل المعية على الزمانية لا بد من دعوى كون
 خبر اخر ما حتى يتحقق المعية الزمانية بيب الكل وجزئه اير
 تلك الاسكالات وعلمها اما منصوب معطوف على امر اذا كان هو الط من
 السيرة اذا اراد به المصدر على ما هو الاصل او مجرور معطوف على
 الاسكالات ان اراد به المحاصل بالمصدر لا على راي الحكم وقد
 ما عليه ما يدفع به ما عليه فيذكر والمراد هو المعية لم يحكم كلام
 على ان عمل المعية على المطلق وتحققها في ضمن الزمانية لا خلاف المتبادر
 المتبادر خصوص الزمانية كما في لفظ الوجود المتبادر من خصوص
 وهما على تقدير النقل والاستدراك المنطقي على ما يفهم من السقراط على
 الاستدراك المعنوي يحتاج الى ان يوازي اللفظ قد يصير حقيقة عرفية في
 فردا كأمثال المذكور انما على ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التلخيص
 يلزم ان اللفظ قد يصير في بعض المنهاج المجازية اشهر واجمع بينه وبين
 قبل ان المتبادر من اقوى علاماته الحقيقة اما بان ذلك مقيد بعدم
 والشهر في المنهاج المجازية فربما صار فيه اليه واما بان ذلك مقيد بما
 لم يكن علاقه المجازية بالنسبة اليه اقوى من ذلك كالتصريح من ائمة اللغة على

ذلك فيه مجاز فبدر دايما لا يبعد استغناء الدوام في صيغة المضارع
 الاستقبال بناء على استئصالها على الزمان المستقبل الذي كان غير
 والمراد الدوام في المستقبل ويكفي ذلك للعرض فبدر فلا يراد به
 الكثرة والوجود في الزمان الاول لا تدفع ايضا النقص بتصور احد الطرفين
 والنسبة اذ صدق اخرا القضية كان على سبيل التقاطع كظهور الرجوع
 الى الوجودان فاما ما لا ينبغي ان يراد الدوام بحسب النوع لا يشق
 بتصور النسبة المتصورة في الاوليات وان كان ممكن ان لا يتحقق
 التفرقة لفعله الذي وعدم الالتفات وما قالوا من ان تصور الطرفين كاف في
 الجزم في الاوليات فبدر بما يكون بعد شرط لا ادراك كالاتفاق على
 ما قبله و حصوله دائما انما قال حصوله دائما معكم ولم يتصل
 الحكم دائما مع ان لم يدفع النقص او يصدق ان حصوله دائما انما
 مع حصول تصور النسبة مثلا مع الحكم يتحقق على من له وجودان
 ان اخرا القضية انما يحصل ويصدق في الذين متعاقبة فصول النسبة في
 الذين وحدتهم باليس مع الحكم وان كان الحكم بدنيا اوليا فلا يصدق
 ان حصوله دائما مع الحكم اذ حصوله في الزمان الاول حصوله وليس
 فليس حصوله في كل وقت مع الحكم وهذا توجيه حسن فاما ما لا اشكال
 اي من هذا الوجه ولا تناقض في ذلك ما من وجود الاشكال من
 آخر وانما قد عرفت دفعه فذكر حقيقة هو الحكم اشار الى
 ترجم هذا الرأى مع تجوز الاول ولعل مجاز من جهة انه العلم

الكامل

الكامل المستقل واما الحكم فهو يحتاج الى الامور الخارج عنه توجد غير
 اي المتيقن مطلقا لا تقسم المص وصدق ذلك لان المقول متباينة
 مما ذكره الشيخ في الشفا وهو مبني على اعتبار قدي اذا في تعريف العرض
 ايضا او حذفه عن تعريف الجوهريا ايضا وكلما صدق من في كمال الحكم
 تدل على الاول حيث قال فيه واما المقول بان الصولة الجوهريا غير
 لان تلك الصولة مهمة كميون فاذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها
 فتح لا حاجة في توجيه كلامه الى التخصيص بالمقولة العرضية فبدر
 يصدق كالحكم احداهما كالفعل في مما يصدق كالعالم
 كالكيف والالتفات فتدبر المقولان فذلك لان الصادق على الشي
 صادق على ذلك الشيء اذا كان الصادقا على طريقه صلا الكلي على ما هو
 صفة كذا فيما نحن فيه بناء على ان صدق على الذي يكون كذا
 النقص تصديق الجوهريا على زيد وصدق الجوهريا على كميون فيه
 خلاف اي بين المحققين القائلين بالوجود الذاتي ومن يحدو حيزهم
 نشاء اي في الواقع بها ليس داخل تحت الاشياء ومن قال
 اي من الخالفين القائلين بالوجود الذاتي وقيل من عباده على
 وقوله والافانم اي تخصيصه وبيان له والظاهر ان المراد هو هو المنكسر
 الدافين للوجود الذاتي اي غير الافانم بقرينة ذكره بعد او المتنا
 لم وجه كان المراد بجائز ان يشام الصولة ما هو زعم الحكم وكان كلمة
 ايضا متعلقا ببقوله وعلى الوجهين الاولين كميون متعلق به ويحصل ايضا

الذاتي

والله اعلم
والامام سيجي ان المذهب المتصور في العلم انه من مقوله الكيفية
لما انفرد الوجود الذي لم يمكن لهم اختيار هذا المذهب وامام من قال به
ان يختار والعويب الامام انه اثبت وجوده الذي ومع ذلك اختار
مقوله الاضافه فانه قدس سره لعل الامام اي مما ليس
بالحكم المتعارف الا ان يدعى المدعى المخصوص الماتة وان ما نحن فيه من
القبيل لا الكيفية حتى ينتقص مبدأ المركب من القديم والكاد والركب من
البيسط والركب الى غير ذلك لا يصيد عليه اصلا لا متعارفا ولا غير متعارف
موجب للغة يعني ان الال للفظ لفظا على الحكم تلك الالفاظ الموضوعة
عندهم للتأثير بل لفظا الى المعنى الذي كان من قبيل العلم بناء على تعلم
انه فعل بمعنى التأثر وذلك لفظهم في اطلاق لفظ الفصل على القول
بناظر مساو كما نشأ وفيه ان اطلاق الفصل على القول عند
مبنى على عرفهم واصطلاحهم وليس ذلك من باب الغلط في المعنى الا صواب
ان بقى المراد انهم لا يفرقون في اطلاق قائم به الفعل والقول فعملوا
الفاظ اسم فاعلا والمقبول اسم مفعول في قولهم قبل الشرب السواد
مع ان الفعل ليس فاعلا للسواد والسواد ليس مفعولا وفي اصطلاح
الحكم ليس كذلك فاذا اظهر اختلاف الاصطلاح في لفظ الفصل والقول
فسر عليه تلك الالفاظ في عرف اللغة معنا الفصل والتأثر ومعنا
ما هو من قبيل العلم وهذا مبنى على امرين اهما ان اطلاق الالفاظ
على الالفاظ كان من الال للغة اي الذي اطلقوا تلك الالفاظ على

التأثر

التأثر والفظ ان ذلك من الال العربية لا منهم ويمكن ان يق مراده ان لا
يلزم تطابق اصطلاحي اربابها الفرض الال للغة كما لا يلزم تطابق
اصطلاح الال العربية وصاحب اللغة في مثل الفاعل والفاعل
المراد باللغة في التأثر غير في الال والتأثر ان هذا الاطلاق ليس
شله اطلاقا وعبد الله العلمي لا يلاحظ فيه الوضع التركيب ودعا به
المعنى ويمكن دعوى طهرون فتأمل المنصف الى وصاربه
اشارة الى ان الدعوى ضرورية وجبرانية ادراك ان النسبة
يمكن ان يقال ادراك ان النسبة واقعة في عرفهم صارا مخصوصا
بالادراك على الوجه الاذع للتأثر استقامتهم فيه فلا يتوجه التحجج
في التصور يتغير لكل شئ فتتعلق بما يتعلق التقم والحكم ايتم فنقص
التصور بهذا التصور فتأمل انفسها اي النسبة انما صغرت
شعر المدرك اذا كان في مدرك آخر لم يتبدل لولا الاستعداد
او التي في العقل الفعالي وهذه النسبة من حيث انها منقضية الضرر
او البرها او الموضوع فقط ومع بعض صيغاتها او محمولا او الوجه
بنفسه ظاهريا او ذهنيا فتأمل فليزم هناك اي بعد هذا الحكم
وهو بطلان قطعا بدلا بطلان القسم اذا تحقق الترتيب بينهما
اي يلزم تفسير الشئ بالمباين والحكم هو ذلك المحل اي ادراك
المحل اذ بالمحل البسيط لا المتجزى بالقول والمحلوط غير متميز عند
عن جميع ما يغايب واعلم ان الحكم ليس ادراك وقوع النسبة انما

المحلوط

ابي هذا المركب التقييد ولا ادراك وقوع النسب التفصيلية المركبة
 الخزن في امر بسيط غير عنه بالصيانة التفصيلية لانها اوله عليها
 وقع في كلامه قدس سر حيث قال ولو ان ثبت النسب الثاني على ثلثها
 من مقوله الكيف قال في الحاشية لان الصورة توصيف بالمطابقة
 كالعلم والافعال لا توصف بها وكذا اذا ضافة انتهى قوله توصيف
 بالمطابقة اراد بها المحاكاة والمضاهاة وكون المطابقة بهذا المعنى
 غير تحقق في الافعال والاضمار وان لم يكن قطعيا فلا حجة لنتيجه
 ويكفي ذلك لكونه مقصورا ولو كانت قطعيا فلا حجة لكان هذا المقادير
 صوابا والبواقي كان خطأ فتدبر من قبل العلم يعني ان المراد
 من قوله فهو من مقوله الكيف انه من قبل العلم بان يكون تقدير الكلام
 فهو من مقوله الكيف مثلا وبهذا يتدبر ما يتوهم منه انه من قبل العلم
 الضد بالضد اذ قد ثبت ان مقوله وهو ادراك ان النسب واقعة
 على ان المراد من الادعاء والقبول انه من قبل العلم والادراك
 وهذا في عند قوله ولو لا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك وقد
 اوجى اليه قدس سر حيث قال فيكون ان الحكم فعلا لها لا يثبت
 على ان الحكم فيكون فعلا وقد صرح قدس سر بان المراد بهذا النسب
 حيث قال واقصر على الكيف والحاصل ان المراد احدى جهتي الاقتصار
 على احدى الجهتين المتشابهة وقد ثبت في الحكم المدعى ان الحكم
 فعل للنفس لا بمعنى الثاني ولا بمعنى الاثر الصادر عنها وانما ثبت

من ان الافكار معدة للنفس لقوله صورا يفسر بها معا لكن بطلان
 مذهب المعتزلة بنفي ذلك فقط لانهم انما يقولون ان حصول التسمية
 من اثار الفكر هذا الحكم من نعم ان الحكم اي الذي هو الالفاء مثلا
 عند المحققين فعلا انه فعل بمعنى الثاني فعلى الكلام انه ليس بالمعزلة
 حقا حتى يكون فعلا لنا في الخبر ولو بمعنى آخر ليس متبنا غافية فهذا الكلام
 وقع على سبيل الترتيب والاستظهار جماعة اي المعتزلة
 وذلك لان التصورات انما ينظر ان ذلك لا اعداد بالافعال الى
 الحكم ولا يتوهم انه بالقياس الى التصورات لانه المذهب المنسوب
 له اعلم ان هذا اشكال احدى جهتي التفسير الذي ليس في الشفا
 واجاب عنه وعاصدها ان العلم بالحقيقة مثلا على المذهب الحقيقي كما هو
 اتحاد العلم والمعلوم في الهيئة على ما يلزم من دليل الوجود الذهني على
 ما سبق في الحاشية ومع هذا كيف يكون كيف او عرضا او كذا ان هذا
 كون شي واحد جوهرا وعرضا فالنظر الى الوجود من جاز فصوله
 جوهرا بالنظر الى الوجود الخارجي وعرضا بالنظر الى الوجود الداخلي
 منبني على اعتبار قدر اذ في تعريفه هو وتركه في تعريفه العرضي
 ما هو المشهور وثانها ان هو غير على الكيف حسن آخر حال
 وكيف يكون شي واحد حيانا عاليا حقيقيا متغيرا فان اختيار
 بعضهم ان الطراف الكيف على الصورة الذهنية متساوية ونسبة الامور
 بالعينية فلحقيقة تلك الصور الاما هو حقيقة معلومها لم يقوله

من تلك المقولة حقيقة وتسميتها بالكيف مسامحة وتسمية واختار بعض
ان تلك الصورة كيف في ذهن حيوان في الخارج وانقل الذات في
الوجود جائز فما في الخارج ان حصل في الذهن ما يتقرب الى الكيفية
في الذهن اذ حصل في الخارج انقل حيويا وفعليه الذات وتضمنها
تابع للوجود المعبر ما تضمنه في نفس الامر ووجد عليه ان يكون
او نفس الذات بتغير نفس الوجود وما ان انقل استند في القدر
المستتر بين الجوهر والكيف كان انقل الماء هو ان يقضي اتحاد الماء
المستتر كما ان الجواب عن الاول ان يقدم الوجود على فعلية الذات وتضمنها
بحسب نفس الامر عند ما انه لا بد في هذه المرتبة المتقدم من شيء
هو موجودا بهذا الوجود فغير ضروري عندها تقدم الوجود على فعلية الذات
وتوضيح ما ذكره ان هذا القابل في الوجود ان فعلية الذات وان كان
عن وجوده كغيره نفس الامر لكن تقدم على الوجود بحسب نفس العقل
ان العقل يفرض الذات او لا ثم يصفه بالوجود في المرتبة المتقدمة على
فعلية الذات فكيف كانت فرضا ويكفي ذلك لضرورة الوجود اذ هو
عندها ليس يفرض العقل في نفس الامر ولو سلم كان اللزام ان
في هذه المرتبة شيء ما يصلح ان يكون جوهر او كيفا وعن الثاني
المستتر في ذلك الصالح للجوهرية والكيفية وما كان هذا القابل في ذاته
في دفع الشبهة فليس عليه الاثبات ولا يقدح في صحة مجرد الاستبعاد
بالصدور عنها ما ذكره في الحكم النظري وبما يفي في الصدور بان هذا

حكم بان لا فرق بين الحكمين في الصور في الحقيقة والذات قوله
لم يتغير به ولا يتغيره فيكون غالبا عن الحكم وجود او عدمه لانه
سأدح اي خالف عن الحكم بناء على ان الاصل عدم وضع آخر بخصوص
المقيد بعدم الحكم بل كان من قبيل المجاز المشهور وقد قرر ان المجاز
خير من الاشتراك والتفكيك هو بين الاطلاق والساذج في هذا
دفع وهم وقوله من غير ان يجعل اه دفع وهم آخر بناء على دفع الاول
ولا يخفى التفكيك قوله كما شبهه لفظ الاطلاق متقدمة على خطه
التقدير وليس الاول مستلزما للثاني انتهى قوله متقدمة فلا يكون الثاني
ذاتية الاول قوله وليس الاول مستلزما للثاني فلا يكون الثاني
عرضا لازما فممكن اعتبار ما تنفك عن الثانية فلا يكون الثانية ان يحصل
فيه جعل قسمي الانسان الى اوزم محذور آخر وهو جعل قسم
قسمائه فيلزم اما تقدم الشيء لا يخفى ان يقوم الجموع لتفصيل
واستمرار الحكم بالنقض على فرض من الحكماء والمذهب المستند اليه
لازم ضروري ولا بد في الاصطلاح في التقسم فيه وكذا بطلان
ضروري فلا يكون بمدخل الاصطلاح لكن يقوم التقسم بالنقض
انما يلزم على مذهب الامام واصطلاح في التصديق وكذا استراط
مختص بمذهب الحكم لا يخفى في مذهب الامام فلهذا افسر قدس سر
الشيء بالنقض او لا لكن نفس ثانيا الحكم ليس على ما ينبغي فاعلم
ان عدم الحكم بتوجيه الشيء عبارة الكتاب بمعنى عدم الحصول

الحكم وتوجيه عن عدم الدخول فيه في تقسيم الحكم بمقتضى الحكم وبالنسبة
المستور في بعض عدم عروض الحكم له هنا واستغنى عما فررنا ان عدم
الحكم في غير مذهب الحكم ليس نقضا للحكم بل اما نقض للحصول مع الحكم
او الدخول والعروض لان نقض الشيء سلبه ذلك الشيء لا سلبه
آثره فلو نزل ذلك الشيء لان اجزاء اجزاء اخرى ايضا هذا بالنظر الى
الظواهر وان يكون اعتبار عدم الحكم في مفهوم التصور على سبيل التوجيه
اي الحكم اه فسر الشيء بالحكم دون النقص وهو الظاهر ليجعل ورود
متا ولا مذهب المستور والاول عدم اعتبار وجعل الشيء على
النقص على ما هو الظاهر اذ لو جعل الشيء عبارة عن الحكم فتوضح ان
بالعدم لازم على مذهب الامام ايضا فلا وجه للتردد على ان
عروض الحكم للتصور التلويح بمعنى انه حاصل بعد ازالة شرطه على ما
وليس الحكم عروض وقيام حقيقة القياس الى التصور التلويح يكون
التصور التلويح شرطا للحكم وقد مر ان الانسان الذي يفتقر الى التصور
ان يجعل المحذور يقوم بالنقص بالنقص على راي واسترطاط النقص
على راي هنا لان جزء الشرط شرط ايضا هذا بالنظر الى الظواهر
فيجوز ان يكون الشرط مركبا من جزئ الشرط والامر الخارج عنه قوله
فان العروض شرط لا يكفي ان على مذهب المتأخرين بلزم توقف النقص على
الحكم على سبيل كونه شرطا وعدمه على سبيل التوجيه لانه معتبر في صحة
على مذهبهم اي تقوم الشيء الموجود في نفس الامر والموجود بنفسه

ينافي

ينافي ما مر من كون العلم ليس موجبا لخرجا وهذا المعنى لا ينافي
اعلم ان التناقض قد يفسر على معنى نقض القضاء ويعتبر فيه اتحاد الموضوع
وهنا هو شياء من الظواهر فقط التناقض في عرفهم وقد يفسر على تنافي
المفردات فمقتضى الشيء رفع ذلك الشيء فان اراد المعترض التناقض
المعنى الاول فانه لا ينافي لان نقض لا يقتضي اتحاد الموضوع بينهما وهو الظاهر
من سبب وان اراد المعنى الآخر كان الجواب ان النقص بالنقصان او استبعاد
الشيء بالنقصان انما يكون محال الاستدراك اجتماع النقيضين في محال وهو
واحد على ما فصله من سبب او استرطاط بنقض الاول اذ
ذلك في مذهب الحكم وتوجيه التوجيه الذي كان الكلام فيه على مذهب الامام
ان يبق ذلك منه ايماء الى استنفاء اليقين ان لزوم استرطاط الشيء
اي الحكم بنقضه لازم على جميع المتأخرين ولا منفي للاصطلاح في لزوم الامور
في الواقع ويحتمل ان كلمة اول التوجيه لا لا نقضا فلو قلنا نقول اه قد تعرض
في اول الكلام لتوجيه مذهب الامام وتوجيه غير مذهب وتوجيه
عبارة صاحب الكتاب وقوله في نقول اما معارضة او سلب آخر وقد
تعرض فيه لمذهب الحكم بقوله الحكم موجود في نفسه ولم يتعرض لتوجيه
والنظر منطبق على مذهب الحكم كذا في نقول من يتوقف على ان
ما لم يتكرر في محاذ كراية عبارة متاملة واما ما ينافي الشيء
الا اعتبارا من شيء اما الاول فلان المحذور الذي يجب المحذور

اجتماع الامر من المتساويين في الواقع لا ما بعد ان يقتضي واما الشئ
فلا كما يتم الابهام المذكور في الافتراض على هذا الوجه كما ذكر في
التساوي بين الحصول وعدمه والدخول وعدمه مع اختلاف الموضوع
وتعقدها في نفس الامر وحق انه لا عزم بمثل هذا الابهام مع ظهور ما ذكره
على ان هذا انما يكون موصفا في مقام الاعتذار عن عدم الاقتضا على
عدم التعرض له والتقاط اليه الكلام فيه فتدبر هذا الجواب هو الصحيح
كان حصل الاول تعريفنا بالجماع الذي ذكره في شرح الرسالة
والثاني تعريفنا بالجماع الذي ذكره بقوله فان قيل فلماذا تفعل اذ
من البين الاصول ان يوجب كاستيثار النسبة من ان عدم الحكم صفة
للتصور الساذجة وان المعبر في التقسم ذوات التصورات التي
علم لاصفاها التي من قبيل المعلوما ما ما ذكره في آخره في اعتبارها
عليه التصور الساذج فيما يصير وعليه التقسم اعاده للمنفعة الساذجة
وارطال السند الاخصار انما اخص ما يتبادر واللاخص من جهة كافيها
فيما علم ان المعبر في السند ان يكون ملزوما للمنفعة اي للمنفعة المنوعة
فلا بد ان يكون مساويا او اخص منه مطلقا من قبيل السند وباطاله
الاول بطل المنع وثبت المقدمة المنوعة دون وما يذكر في مقام السند
ويكون اعم من يقتضيه المقدمة المنوعة مطلقا او من وجه قد يصح ان يكون
سندا واما ابطاله وان كان ملزوما لابطال المنع كما يتم منه بطلان
المقدمة بوجه آخر فيصير المصلح سواء كان اعم مطلقا او من وجه
الغير اعم اعم وهو الظاهر والمقصود على ما يشير اليه وما

يقوله

الكافي

هو ذاتي للشئ لا يبق الا بوجه مثل بآية لئلا لا يسمع وصف الالبوة
اي المفهوم الا بمقتضى الالبوة مع انها ذاتية لهذا المفهوم لا بالقول
معنى الكلام ان كل مفهوم كان نسبة بين الشئ وغيره كان خارجا عنه
عنه ما و ذلك لان النسبة لا بد ان يكون خارجة عن المتساويين كما ذكر
ضروري والالبوة ليست كذلك بل هي نسبة بين ذات الالبوة وبين
ذات الالبوة لا بين المركب من المروض ونفسه وبين غيره وهو مطلق
لواحد ما يجمع المفهوم ما قبله ان النسبة الى جزء من الموصوفين النسبة
الجزئية فلا يكون المجموع مجموعا لهذا النسبة مراعاة وحاشي اعتبار جميع
المفهوم ما كانت هذه غير محققة بعد فلا محذور في موصفها عن جميع المعبر
في ذلك الوقت لا يكفي انه لو قبلت نسبة جميع ما يمكن ان يتحقق وتقتضي
وقت ما اندفع هذا بل ينبغي ان يجازي بان هذا يرجع الى قولنا جميع ما يمكن
تحققه ولم يمكن ما زاد عليه وهذا اعتبارا للمساويين لان يكون اعم
بل في كونه متساويا وكون النسبة الى جزء خارجا عنه وعدم امكان الزيادة
عليه ان يكون جميعا لا يخرج عنه على ما يمكن تحققة اصله ان يكون
الجميع غير متناه وان النسبة داخله فيما عدا ذلك المفهوم اعتبارا للمنفعة
التقتضائية فقول الكلام ان المجموع الذي كان النسبة الى جزء خارجا عنه
داخل فيه لا كانت نسبة الى جزء خارجا عنه او داخل فيه ونظيره
نفسه شيئا كان وجوده وعدمه ملزوما للمجموع بل ذلك الشئ موجود او معدوم
فكافيا بان هذا المفهوم لا يصدق له في نفس الامر اصل ولا نسبة في الخارج

تجاء الذين يكون فردا له وهذا كتحقق حسن في غير موضع بالاشتغال في كل
ما كان غير متناه بمعنى لا يقف في جميع مقروا نه نعم اهل هو متناه او غير
متناه فيبقى يرجع هذا الكلام الى ان جميع ما كان ممكنا ولا يمكن ما زيد عليه
هو متناه او غير متناه لان كونه ممكنا يستلزم تناسله وكون الزايد عليه غير
ممكن يستلزم كونه غير متناه لان كل ما كان متناها فالزايد عليه ممكن فيصح
القولنا جميع ما كان متناها او غير متناه اهل هو متناه او غير متناه وقس عليه
نظامه كقولنا القسم في الجسم عند الحكم انما يولي واحفظ فانه من خصايضا
وانظري في شكل نظامه المشورة في هذه الاشياء ان يكون ضراء
او شرطا لا ينفى ان عدم الحكم بالتفسير المذكور صفة لازمة لتصور
الحكم عليه مثلا وهو اما جزء للتصا او شرط ولازم الشرط الجزئي واما
الاتصاف مع الكل والشرط فلا مخلص لا يمنع الساقض كما في تدبر
مجردا على الحكم عليه اي على هذا المفهوم فكان عدم الحكم
عارضا لا خفا ان هذا المفهوم من اضراء المصدوق دون التص
والكلام في اضراء التص فالسؤال المذكور يتوقف هذا القدر
ذكره من السدقيقا فلفظي في عدم الحكم الداخلي في الحكم عليه
وبين عدمه العارض لتصوره تماما للجزء وتحقيقا له وكان الباقي له
عليه شمول للذي وتعديفا للنظر مفتا الى متصوره او معناه
ان هذا التصور مجردا عن الحكم على متصوره لعدم الحكم عارضا للتصور
مفتا الى متصوره والمعتبر في التص وذلك لان المعنى في

المتصور

هو التصور والحكم عليه هو المتصور لا التصور فليس مفتا الى
هذا المفهوم المتصور فقط والقرينة عليه قوله على الاطلاق وارا دينا
تامة متصورا ما كانت لان هذا المفهوم مفهوم الادراك والعلم
ما كانت من قبيل العلم والمقتضى عليه هو المعلوم دون العلم
الى ما كانت اي متصورا ما كانت والعارضا واما متصوره
واحد من افراد هذا المفهوم الذي من جملة نفس تصور والمعنى
في التص فان قلت على مذهب من قال بان اتحاد العلم والمعلوم في الذات
والهيئة يلزم المحذور في مثل هذا التص قلت قد علمت ان الوجود
الذي هي على نحوين ويختلف الاحكام والخواص المنصفة بكل واحد منهما
والساقض انما هو من الحكم للحكام المنصفة بالوجود الذي ينصفه
دون ما هو متصوره وان كانت الصورة مطابقة للصورة
في الهيئة والحقيقة فعلى مذهب الاما يلزم تقوم التص بنفس الحكم و
صوره عدمه وبعبارة اخرى يبي الحكم باعتبار وجوده بنفسه
وعدمه باعتبار وجوده بصورته والتناقض انما هو بين الوجود
والعدم باعتبار الوجود بنفسه تدبر وادراكه تصور ساد
وهو ضروري ادراكه هذا المفهوم المركب اليقيني الذي هو من قبيل
الادراك الساذج ايضا فادراكه مفهوم التص فرد من مقابله
وقد اجيب في قد تصدى بعض الادكياس المتأخرين لتوجيه
جواب شرح الرسالة بان السؤال المذكور فيه غير هذا السؤال

بل بناءً على ما توهم ان المعينة في مفهوم النقص هو التصور الساتر
 فالحوايل ان المعينة هو التصور المطلق دون التصور الساتر كما لو كان
 صحيحاً هذا الاعتراض وانت بعد التأمل في عبارة شريح الرتبة
 علمت ان ليس مراد الله هو ما ممل عليه كذا الفاضل فاما ما تضمنه
 المطلق المراد في العلم اي لفظة او جعله الترادف في المعنى فتسمية
 للمعنى باسم العالم المراد في العلم لا يخفى ان هذا المعنى هو
 يلزم شريح الرتبة لتفهمها من بلا تفسير وتبدل بناءً على عبارة
 وقد خصصنا كما هو المراد اول مما يميز الضمير راجع الى كل
 واحد كضمير قسمه وقا على ضمير راجع الى كلمة ما وجع لا غبار اصلها
 هو ان المعنى في النقص قد عرفت ان هذا يصلح سندا للمعنى الذي
 ذكره الله بقوله من الهوى فتذكر سميت يدعى الواسع في
 اقرينة جواب غير مطابق للواقع الى فهم المبتدئ ليس سيما
 على جواب مطابق للواقع فربط المفهوم كلف وفهم غير مطابق
 له ويكفي الاضطرار عنه خصوصاً اذا كان مقتضياً الى اشكال الشيء
 وما شكك في الواقع عام لا يخفى ان هذا السؤال على ان قسم
 قسم لذلك الشيء وذلك حق اذا كان كل من القسمين انتهى الى
 الاشخاص في انهما ليس فيه فلا يرد النقص بتقسيم القسمين الى اقسام
 وتقسيم اقسام الى اقسام واما احوال ما ادعى من ان
 القسم الحقيقي الذي عبارة عن مجموع المقسم القدر وذلك حق

قوله في احوال تدبر احوال لبعض
 قوله متوقف وقوله على وجود
 الاضطرار

مبنى

قدوة

ضرورة ان صدق الكل على الشيء مفهوم لصدق اقسامه عليه وعلى
 ذكره في النقص كان احوالاً قديماً للمفهوم ولولده مجموع القسمين
 فتمنع صدقه على الذات فلهذا ورد بان ما نحن فيه كان المنقسم الى
 العلم واكمل كل واحد من التصور والنقص القسم الحقيقي على ما
 س نذكره من عند نقل الجواب الاضطرار عن هذا الاشكال لا يستلزم
 عليه على ما استقر وتوضيحه ان اذا وقع النقص المذكور في الجواب الذي
 ذكرنا اننا نعلم ان اذ القاسم ان يقوله مراد من التقسيم ان العلم
 وان خص بالمطابق منقسم الى كل واحد من التصور والنقص على
 يكون كل منهما قديماً للمفهوم ثم تقسم كل منهما الى العلم بالمعنى الاول
 واكمل المعاني له ولا محذور فيه كما في المثال احوال وانما
 بعينه اما احوال الذي قلنا اولاً ان توجه عليه من هذا ان يكون
 كل واحد من القسمين متشبهاً الى الاشخاص كان القسمين متشبهاً
 الى الاشخاص ظاهر لا يمكن منعه فلا يتوجه النقص بما يكون التقسيم
 ليس توجهها الى الاشخاص كمثل اقسام احوال فاما قوله
 تقدم قوله الله اذ مدان على ان التصور يتقدم بالطبع على
 النقص اذ لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه النسب لا شك في استقامته
 على ان يكون المعينة فيه مطلق التصور والنقص الساتر قوله
 لا يتصور لعدم المطابقة ولهذا فسروا العلم بهذا المعنى
 المتصور لا يتصور ما مندرجاً فيه فاما ما استدلوا به فلم يجعلوا منها

لكن

داخل الى اليقينيات وهو قولهم صفة توصفها كغيرها لا كغيرها
ذلك نقض ذلك التمسك بما نواجه جميع الصور استنباطا على
لا يقتضي لها كسب الالفاظ اذ هو مقتضى القضاء وهو الذي
اشار اليه من بانه ينبغي في كنه المناقش او بناء على ان جميع
الصور مطابقة لان الحكم بان الصورة التامة من شيء
لا يخفى ان الحكم على الصورة بانها مطابقة يستدعي التماثل
اليها عند ادراك ذلك الشيء فط ان هذا ليس ضروريا عند تصور
الشيء ايضا لو صح ذلك يلزم استلزام التصور مطلقا للشيء
انه يترك في نفسه يلزم منه ان يحصل للذي هو عند تصور كاشي
غير متساوية يمكن دفعها بالاعتناء وذلك بان ياتي المراد ان
بهنما حكم بالقوة القريبة من الفصل وكسب الفصل كغير ذلك
من النفس الى مطابقة صفة له بعد تحققه لكن يد ما لا يدفع
له وهو ان كثيرا ما قد يرى في الموجودات صور ما علم عند
مثلا ان يرى من زبد صورة من علم موته فط ان حكم اصلا
والاصول ان لو صح جميع المعلومات التصويرية موجود في نفس
التي هي العقل الفعالي لانها صارت موضوعا للفضيلة
الصادقة دون التصديق من حيث انها تصدق لان العقل
لا يكون محلا لرسم الكواذ بل هو كان لرسم فيه التصديق
بما من حيث انها مصدق بها حتى يكون مطابقا لذلك التصديق

يلزم صدق ذلك التصديق وهو من ذلك التحقيق بانه ما لا ياتي
كان المراد المطابقة مع ذي الصورة فكما تحقق المطابقة في
الصورية دائما كذلك تحقق المطابقة في الصورة التصديقية
وان ارادنا المطابقة مع المنك فكل لا يجب في الصور لا في العلم
ايضا فلا فرق و هو باضطرار السق ما و لم يمنع تحقق المطابقة في
الكاذب بل عدم تحقق المطابقة في نفس الامر وهذا الصديق معتبر
في مفهوم العلم فلا يري انه يمكن تحققة في ذين آخر مع ان المطابقة
لا يتحقق الا بتحقق الطرفين ما مل لا يخفى ان هذا التحقيق لا يمنع
الصولين القول بعدم صريان الالف في التصور بناء على ان
المراد الا المطابقة مع ذي الصورة اذ هو المتبادر من العلم
والقول بحكم بانه بناء على المطابقة الا المطابقة مع الشيء لا تصح
ملكه لا ياتي يلزم التمسك في الاحكام لان في المنة التامة كان
الحكم غير متلف اليه الذات وكذا تصورات فلا يستلزم
أض والعقد في اليقين بخصه اليقين لان العلم لا يظلم
على القدر المستلزم اليه الصورة والتصديق المطابق
بميت شيئا الظاهر من مسامحة كغيرها في هذا الصديق
فيه هو ضروري عنها او فيها اشارة الى ان في التفرقة المشهور
لكن قد ذكر احصوا تبيينها في معنى في التقديم كسبها
التبيين كمال الدال على الاستلزام لا يحملي فيلزم ان كان

المراد بالبالغة في الدوام مثل زيد عدل او من التعريف الذي لا يصلح
 بالعرض للانتماء وعلى التقديرين يستفاد لزوم الاضافة له وهو لا يمكن
 هنا التوجه كما لا يطاق ان النظر في محصل في باخر لفظ الصور فيكون
 الاول ان العناية به وذلك بان يكون المراد ان فيه تنبها على ان الوحدة
 بغيرها كونها امر عقليا اعتباريا بان يكون المراد بالثقة كونه امر
 عقليا كما اشار اليه هو لازم للوحدة ويمكن ان يكون المراد بالتقدم
 بغيره الاتمام به والمراد بالتنبيه التام الذي يتعلق به العناية به
 بالتقدم ولما ما قبل ان المراد ان التنبيه من اول الامر كصلى بالتقدم
 دون التاخر فينتج عليه ان هذا لا يصلح الاتمام الكلام ولا مدله
 فيه للتقدم والتاخر فتدبر باحصول غير في تنبها على ان التنبيه
 الى الذي من العارض الى المخصوص لا مثل التنبيه في المظهر والمظهر كمالا
 بالنسبة الى الكون وهذا يدفع ما يستشكل ولو لم يمنع موجود في
 الموجود في الخارج فيكون موجودا في نفسه قول بعض المراد به
 كونه وتبادر امر ذلك لا اختصاص التام الذي يستفاد من
 الاضافة وانت تعلم ان المتبادر من اضافة الصورة الى الشيء ان
 يكون ذلك الشيء ذا الصورة لا المنك وقد علمت ان لطايف الصور
 لذات الصور امر لازم في الصور والنقص ولهذا قال فان الصورة
 التي هي من شئ قد لا يطابقها فيكون مع هذا في احد ما من
 الفرق بين الصور والنقص وان التصديق لا يحقق لهما ما يطابقهما

الى اللام ٣

العقل

العقل الفعالي الذي هو الواقع وبانه ما انه وان تبادر من الشئ الذي
 اضيف اليه الصورة ودوا الصورة لا المنك لكن لا شك ان محتمل المراد
 والمبادر انه يخرج المنك لو لم يفسد بهم وفي الثاني نظر اد يخرج العقل
 عن غير ذي الصورة عن التعريف المحتمل لوصف الشئ على ذي الصورة
 فان التصو اليه شئ واعلم ان في المشهور كان الشئ عبارة عن
 الصورة لا اختصاص التام المستفاد من الاضافة وفي تعريفه كان
 عبارة عن المنك بناء على كونه من السببية سواء قيل بان
 صورته يمكن ان يكون العقل في المشهور يطلق على ما قبله بالنفس
 علم النفس في التعريف المشهور وفيه فائدة جلية في علم ان
 المبادر في ادراكه تجرييا للمادة ثلثة اقسام وهو المشهور عليه
 المحقق ان مدركه ذات النفس وصورته امر شبيه في الالتماس في
 ذاتها حتى يلزم حصول المادى في المجرى وبانه ما ان مدركه في
 لان المدرك ما لا يتم الصورة الادراكية فيه في شئ اخر فالتما
 ان يكون صورته امر شبيه في ذات النفس ايضا كصورته كطيفة
 ارت من هذا في النفس واسئلة الالاس اذا عرفت هذا علم ان التعريف
 المشهور لا يتبادر العلم بالخير في المادة الالاس على هذا المنهج الثالث
 وهو غير مشهور ويمكن ان يكون المراد من العقل الفعالي المدرك مطلقا
 اما المراد كحصول في العقل ففعله كونه او كان كلمة في محال التعبا
 على طريقه عموم الحجاز اعلم انه من قال في او لا يكسب العلم الاخرى

قد اتفق المحققون على ان للمدرسة الحكيمة والخبرية النفس الباطنة
وان السبله راكم الى قوا اكنه القطع الى السكس وانفلقوا في ان
اجريتها بحسبانية ويسم منها وفي ان انها فذه جماعة الى الثاني
على ان الصورة الشريفة بحسبانية فلهذا تسمى في المنطقة لا
بانها واذ يهتدون الى ان الصورة كلها مرسومة فيها بالمدركة
لا شيا ان اذ راكمها لخرتها بحسبانية لاسطة الاتمام فانه
هو التحقيق فاذ اذ راكمها شيا بالصور مثل ورجعنا الى عقولنا
انه قد حصل في انفسنا حاله راكمية انتهى عما نقلنا ظهر من ان لم يتصور
هنا المذهب الاخر وهو ان يكون المدرس هو الاله ولا قصور في
الشئ حيث لم يتبادر الى راكم اجريتها بحسبانية على هذا المذهب اذ المبدأ
من فعله عند ذلك المحرقة ان الصورة على لها على ما قسم حيث قاله
انما يكون للمجرد فلا تفعل ما لا تتم في الالات وهو ان
وما قيل في ترجيح تعريفه على المسئلة قوله هو العلم انه فان قيل لا
الى جعل التعريف متساو للخرية المادة لا ليس شيئا كذا قد العلم
المصدق المتعلق بها قد يكون كاسيا ومكتسبا ايضا كما في القضا الشخصية
فذلك هو قوفه على اذ راكمها التصور فلهذا العبد النظر الى العلم
ان هذا السبيل قد راكم والمكتسب لا يخفى ان المكتسب لم يقع
للمنطق قد تكرر اما استطراد اما بان يكون الذي عنه تعينا قوله
التصريح ايضا واما لفظة العقل فيسلم التمييز وليس كما في قوله

انما يكون للمجرد فان قيل العلم المذكور متساو للاحاسيس وهي
محصل للخرية اتفقت قد علمت ان المراحا العلم الذي كاسيا او مكتسبا
قريبا او بعيدا او البعد والعلم ان حاسس لان قد يصير
البعد في القضا بالشيء فلهذا تسمى على ما عرفت كذا يصير موصل اليه
وذلك البعد لخرية واذ راكمها لخرتها اذ لا كسبية اكتسابية فالحكم
فيه وجه التفرع انه يحتمل على المعنى ان علم المتساو لغيرها
بهي العلم المقسم لا يخفى ان ما ذكره من ان النسبة بين القسم
والقسم هي العوم من وجه واري اذ النظر في دفع لزوم
الشئ الى قسمه يدفع ايضا لزوم تقسيم الشئ الى نفسه فلو لم يكن
النسبة لعموم من وجه بين المقسم وقسمه لانه لا يحصل كل
فاصل منهما مقسم للآخر فلهذا لا بد ان يكون ان يكون قسم
القسم قسما الا انه انقص في التصرف في دفع قسم الشئ الى ما يباينه
لانه اشرفا با الا ان هذا الجواب لو قيل ان قسم العلم
الى المقصور والنقص ثم قسموا العلم المقصور والعلم النقص الى العلم
والعلم سقط هذا الجواب لتعالي الجواب في السرح ولو
ايضا لم يتم قسم العلم المعنى الاخص الى المقصور والنقص ثم قسموا
كل منهما الى العلم بهذا المعنى والكماله المعاني لتعالي هذا الجواب
فان اول الرد يد والتفصيل ما راكمها الجوابي معا وعلى
جوانه لا يخفى في جواب التقدم ما هو من الجواب المعنى على السرح

انما اخبر في ان المفهوم الى موديل الحيز على اختيار البصرية
 الشرط يقتض صدق الكلام او هو اختيار حقيقة لفظا فالاول
 تقصير على ما بعده ولهذا قال في تقدير حواء واكثر عندك
 الكونية اذ لا يخفى على من يسمع وعبدانه انه في قولنا اكرسك ان جئت
 بلا حفظ الاكرام الامرة واحدة قبل المحمي واللفظ تابع للمعنى دون
 العكس اما الضد انما يجب في صفة وهي كعملية الشرطية واما ما
 قاله كونه لا يخفى انه لو جاز له ان الشرطية على ما هو الظاهر منها
 المحذورة الله كما دفع على تقدير محله حال الكون لم يندفع المحذور
 على هذا التقدير لم يتوجه اليه الله وانته قد علمت وجه اندفاعه
 على ما اشار اليه من حيث قال بان يكون المتقدم جزءا بحسب المعنى
 فان جازا حاله على تقدير جعله حال عنه يكون قيدا للنسبة
 المتبادر واختبرنا معني صدر عن لا قيد للبتدائي بقول العلم حال
 اذ ان كان سادجا ليس الا المقصود بها لكن المنقول عن ابن مالك
 انما ليس المتبادر في المعنى صفة له بل انما يظهر لايديكم ما حقيقته
 لا بد ان يكون تصور عندك لانه جعل محمدا الاموال اربعة سما
 من العلم وذلك انما يصح اذا كان الحكم ادراكا وقسم من العلم
 ثبت في الحكم ان الحكم ادراكا لم يصح المصنف لانه ينبغي ان
 يدعى الى ان عنده ادراكا لولا ان الامام صرح بكونه فعلا
 حكم بكونه فعلا عنده وقوله كما عرفت كقولنا الوجهين في الشك

لما كان

كما لا يخفى وقد قبل ما نسب الى الامام انما نشاء من استراك لفظ الاستاء
 ونحوه بين المعنى اللغوي الذي سمي به ضم احد المفهومين الى الآخر على
 وجه خاص هو الاجابة والسلب فانه فعل من افعال النفس وليس المعنى
 الاصطلاحي الذي هو الازعاج والامام برئ منه لان الحكم
 ادراكا قطعا يعين ان المقسم من التقسيم امتياز ما اكتسبه من
 عن الكثرة الاخرى اذ لم يحصل ذلك من التقسيم يكون التقسيم ضارفا
 الى الفرض باخل صفة النظر قدر والنظم وعكس ان يجازي بالاسم
 ان مفهوم التصور معتبر في مفهوم المقسم لكن لا يتم عدم حوا ذلك
 فساد اجتماع المتقابلين لا يلزم لان كل واحد منهما محال الحكم
 البطلان فغفيرا ان نعم لو كان من الباطل المحمدي لا يجوز ذلك ولعل من
 الغير المحمدي وايضا عدم حوا تقسم احد المتقابلين بالآخر
 هو في المتقابلين بالذات وفي المتقابلين بالعرض جائز كما في الواحد
 وظان لا تقابل بين مفهوم التصور والذات ضرورة
 انه يراه في شئ من انواعه اربعة نعم يتحقق السلب واليجاب
 فبذلك معتبر بينهما الا ان لولا اعتبار الصفي التزم لا اعتبار
 فيه فاعتبر فيه المتقابل بالذات وهو الملام هذا انما هو
 مفهوم التصور فذممت ان المفهوم هو وان لم يكن ذاتا لما
 صدق عليه كونهما لانما ان الملام المحذورة هو اجتماع المتقابلين
 لازم غير متدفع هذا الجواب بانه الصواب ان لو محال احد المتقابلين

غير محال الآخر فلا فساد فيها والمحقق ان محال الكلام ان يكون
 ان احد المتقابلين مما يقع بسطل المتقابل الآخر من حيث الذات والكل
 بالقياس الى ضرورة والمشرط بالنسبة الى شرطه حاله ليس كذلك ويؤكد
 ذكرنا انه فانه من في حواشي على شرح حكمه الذي قوله انظر من عناية
 الحكماء ان صدور الذاتي هو بسبب وجود الوجود بالعدم سبقا ذاتيا
 وفيه يثبت ان العدم لا تقدم له بالذات على الوجود اذ ليس له
 ولا صدورا عليه انتهى فظاهر ان لا متساوية سوى ان احد المتقابلين
 بالذات لا يكون موقفا عليه لا آخر لان التوقف يقتضي الاستتباب
 والمتقابل يستدعي التمايز والتدافع وقد صرح في شرحه للموقف
 بمثل هذا في محله على الحدود لا فتنافس بينهما ان العدم لا يجمع
 في الزمان هناك كما ان مفهوم التصور لا يجمع مفهوم التمسك في المحل
 وان كان كذلك لكن التمايز الذي لا يجمع الا قسما والاستثناء كما هو
 شأن العلم مع معلوله ما لم نقول له يتوحد من التفرع لا ضرر
 وهو انه يلزم ان يجمع المتقابل في محل واحد ولم يحل كلام الله عليه
 اولا قد ضعف الشبهة بهذا التفرع لان مفاهيم المحل فيها طغاية
 الظهور وامانا فلان كون المتقابل بالعرض على ما قاله الله في
 الواحد والكثير انما يفيد في هذا التفرع دون الآخر فالتفرع
 والمعتبر في التمسك اي فيما يصدق عليه التمسك لا يخفى عليه ان التمسك
 بين هذا المعنى في نفس الامر على ما قرره من لاصد خلت التسمية

ر
 بحث

عدم ٣

بالنقص

بالنقص وتسمية الآخر بالنقص فيه وكذا اعتبار احدهما في الآخر على
 سبيل الجزئية بان يكون ماصداً وعليه احدهما ماصداً وعليه الآخر
 امر واقع لا اصطلاح فيه يدخل فيه هذا السؤال ليس لاختصاص
 افتناء المقضي اصطلاح التمسك وجعل من عداد ان اراد التمسك
 على ما اختاره المصنف في التمسك منظور فيه
 عليه الآخر لغيره اي من المراتب الخاصة فان من كان
 ماصداً عليه انه جسم في بعض شروح في شرحه للموقف ٤
 الاشياء المتقدمة لا يتغير قبل لانها الاشياء المتقدمة لا يتغير
 واحدا ما لم يعين معها مهية واحدا يتغير في صورته كغيرها
 اعتبارا بعروض دون الجزئية وليس سلبا ذلك لكن لانهم ان المهية
 بعينه التي يغني عنها صورها ليست هي الحكم كما ان السر كذلك انتهى ولا
 يخفى ان المركب الحقيقي هو الذي لا بد له من وحدة حقيقة والفرق
 بين المركب الحقيقي والاعتباري في دخول الهيئة لا اعتبارا في
 الاول دون الثاني كما في المواليد وكما في العسكر اشار في قوله
 على شرح حكمه العاين وايضا الجزء الصور عند حاله في الضم
 المادية والحكم بمعنى الادراك الذي كان الكلام في نفسه في النفس
 ومجرد كونه بحيث يكون المركب بالفعل عند وجوده لا يدرك على انه
 صورة حقيقي لتحقيق ذلك في الاعتبار كما لعسكر على ما صرح
 ان لا يلزم في التمسك المفروض ان يعين الوحدة الحقيقية في التمسك

التي

ولا يستلزم حصول وحدة في نفس الامر في هذا المجموع كلفه لا محذور
 وحيثما ان علم تام كامل ويتكفي ذلك في غرضنا ولو لم يكن مادته بل
 جميع المركبات الانسانية والتقديرية على مقتضى بعض ما ذكر في
 وهو مخالف لما مر ولما يشير اليه الا ان يقر المراد ان هذا
 في حقيقة التقديرية اعتبارا لوحدة تمام في هذا الكلام وانما
 اعتبر مقتضى الوحدة لكونها لا تعتبر في الاقسام على انها داخلها
 والزم دخول العرض العام بل الامر الاعتباري في الحقيقة الموصفة
 لم يتغير بتقسيمها منها مستقران المراد بموارد القسمة ما ذكر في
 القسمين لا يكون داخل تحت احد القسمين بل مخصوص به فلا يرد
 سقيم المقترن على الواحد الكثير مثل وكذا الى القديم والحادث والوجود
 والمعدوم فتدبر وهذه النظائر الثلاثة اعلم ان النظر الاول
 على المذهب المستعمل كان يادى في غير ما هو لزوم اكتساب النظم
 قول السارح بهذا المعنى في الاول وقد قدك في لزوم اكتساب
 التقديرية في هذا المذهب بل اذ لم يصح قسم العلم الى النظم
 من يقول ان الحكم فعمل بل هو من طوله على ما يشير اليه من
 ان لا يثبت بل يلزم اكتساب غير النظم عن المحبة والظاهرة بل يلزم
 النظر الثاني في ان كل واحد من التقديرية الساذجة معتبر في الحكم
 بالنظم عندكم والنظر الثالث يرد ايضا ما دى في تقديرية ذلك لان
 النظم على توجبه لا يقتضي الوحدة النوعية بما في ان يكون الحكم

بالنوع لا ادراك التقديرية فكذا المركبة في هذا التقديرية الوحدة
 او المنطقية قد عرفت انواعه عنه وهو ما في النسبة الواقعية
 من معنى على ما ذكره المتأخرون نظرا الى ظاهر كلام الشيخ في
 من ان في القضية الواحدة لا بد من ادراك امر اربعة المحكوم عليه
 والمحكوم به والنسبة الكمالية اليجابية التي هي بين وبين مشتركة بين
 الموجبة والسالبة عبارة عن ثبوت المحمور للموضوع في الحقيقة وعلى اعتبار
 التالي للمقدم وانفصاله عنه في الشرطية والوقوع او اللاحق والفرق
 بين صورتين احدهما والسكان في صورة السكالم تكن الامر الرابع
 مدركا اصل ولما لم يستغن عن تعريف التقديرية النسبية الثانية
 من السك او الوجود واحدا هو مخرج به في كنه الشيخ وغيره
 المحقق ان القضية مشتركة على ثلث اصناف واكثر الثالث هو النسبة
 العامة الجبرية التي في الموجبة بينه وبين السالبة سلبية وهي مدرك في
 الصورة بين معالكي في صورة مدركه مادراك المخالف بالنوع
 الادراكات وفي صورة السك مثل مدركه بالنوع الاخر وهو التقدير
 الادراك في تعريف النظم بان يكون على كمال ادعاء له غير النظم في
 تعريف النظم الا ان يقر ادراكه ان النسبة واقعية صارت في غير
 للمادراك الادعاء في كيفية في صورة السك لا يتعلق الادراك بال
 الاضحية الثانية بل بالنسبة والالتصاف مع ان السك ليس في النسبة
 الثانية انما يتعلق بها النظم وايضا لا محذور في التقديرية بل في

المصدق

نفسه فيها سواء انشأ من ان العلم التصديقي النوع كماله للتصور على
 من هذا التحقيق ان العاقلين اتحاد العلم والمعلوم بالذات وذلك من وجهين احدهما
 على ان يتعلق بالنسبة المتبادلة او كما كان محالاً ان بالنوع فيلزم ان ينصير
 به ويكتفى بها عينه بان ما قبل ان التباين بين العلم والمعلوم لا اعتبار
 في العلم التصوري لان ذلك يلزم من انبائه الوجود الذي هو ذلك انما يجري
 في العلم التصوري وانها انما تصور الشيء فيلزم بينهما على هذا التحقيق اتحاد
 التصور مع الشيء نوعاً واحداً ونحو قولنا ما قالوا ان العلم والمعلوم متحدان بالذات
 معناه انهما يتحدان بالماهية النوعية لكن لا مطلقاً بل مع قطع النظر عن العوارض
 الخاصة للعلم في الذهن فالانسان مثل اذا اصاب في الذهن بعرضه بها
 بعض الاحوال وهو اذا اعتبر بها كان متبايناً حقيقة الانسان كماله
 الاعتبار علماً لا اعتباراً واحداً في حقيقة العلم خارجة عن حقيقة الانسان التي
 هي المعلوم وما ذكرنا اشار الى المحقق في النمط السابع في سره لا اشار
 حيث قال في جوابه عن ارض الامام حيث ذكر ان المحقق في السبيل
 في السبيل السبيل الموجود في الخارج في تمام الماهية كماله الماهية العيان على
 السبيل المحقق اذا احدثت من حيث هي عرضاً قائم بنفسه لا يمكن من السبيل
 انما يكون مهية لها من حيث هي تكون صورة في العقل مطابقاً لشيء انتهى
 بقوله في وجه الاول ان اتحاد العلم التصوري بالنسبة ليس من حيث
 تصورهما وكذا اتحاد العلم النظمي بهما بل اتحاد كمالهما معاً عند حذف
 الاعتبار التي بها يصير نوعاً آخر فنظروا ان الانسان من حيث ان كان

بساو

ميتا

مخاها بالنوع للانسان من حيث هو وقس عليه غير انما هو على الاخرى
 هذا التحقيق فانه بذلك حقيقة وان صح عملنا بالذات لا نفي ان لا يكون
 المقارن للعلم بالعلم انه تصور ساذج او تصور فقط مجرد مجرد عن كل خصوص
 بل انما ان يلقى في توجبه صورة التمثيل بالذات ان على الفعلة عن المقام كالمثل
 كان تصور ساذجاً ايضاً اذ قلنا ان هذا التمثيل ليس بالذات بل بالتصور
 ثم بينهما شيء آخر وهو ان في التصور كسب الاسم ايضاً كقولنا تصور هو العلم بالذات
 او التصور الاسمي هو تصور مفهوم بنا وضع له اللفظ او الاستفاد من اللفظ على
 ما يشعر بعبارة الشفا حيث قال في منطق به تمثيل معناه في الذهن فلا فرق
 ويمكن ان يقال ان التصور ما هو معنى الاسم في الواقع صدقاً ان تصور
 بخلاف تصور حقيقة على ما صرح به واما عبارة الشفا فينبغي ان يكون في
 او على التمثيل لان هذا ضروري في التصور الاسمي فيقدر وكأنه اراد انما
 كان لا محالة ان لا يكون مندرجاً في قوله كما اذا كان بل في محله بل في ذلك
 الاول هو المركب العام اي النسبة التي هي فيه من ذلك كقول
 الشيخ من ذلك كقول ان يكون انسان الى شخصه وعلى الاول كقول ان يكون
 الشار الى كمال العزيم وهو الاطر فلا يتناول المركب في الناقصة البعيد
 فيشأ ولها وان يبيح كمال البعيد ما عدا المركب في الناقصة البعيد
 لها فيشأ وله المفرد ايضاً على الاول وكلمة من كمال ان يكون بها بالذات
 به وكما ان يكون ابتداءً متعلقاً بقوله وهو كقول ان يكون الشخص
 بما لا يخلو به الفرد وبذلك كمال كمال لا يخلو ان لو لم يكن من ذلك كمال

ممكن ان يكون انسان الى جنس
 فعل كمال وهو شرط

على ما قسم به قدس من ينبغي ان نقول الشيخ منه او من ذلك اللفظ على عدله
 صفة بعد العلم وهو كمال ما علم ان المراد العلم ليس الحكم وبما قربنا من ان
 انما قدس من الشيخ اظهر الاحتمال واقرها ولهذا اختار على تقدير
 فعلا ما تصور اراد به معنى المصدر لا يفيد ان كيد في هذه الصورة
 الصورة على الصورة الفعلي ولذا اقرنا عند قوله ما لو لم يوج ان لا يتم قوله
 نسبة الصورة الى الاشياء انفسها وتوضيحها حملها على العلوم كما صافي
 الذين والمراد من صورة التاليف التاليف كما صافي في الذين والاول ان كمال
 على ما علم الماتة واختاره الصورة الى النسبة والامر فيه بان انما
 يطابقها بدله من قوله نسبة الصورة ولا يخفى ان هذا مستعربا اختاره
 المتأخرين من تعدد النسبة على ما فضلنا وتطبيقه على يد الشيخ كما ان
 تكلف وحمل الكلام على ظاهر ظاهره فاعلم الى الاشياء انفسها والاشياء
 بصيغة الجمع كان نظرا الى المواد المتكثرة والمراد بها النسبة كما صافي في
 العائنة الى العقل الفعالي على ما مر وحمل بعض اصلة المتأخرين على ان
 القضية قد يكون ذات الموضوع فقط كما في حمل زيد انسان او زيد باجماله
 وقد يكون ذات الموضوع مع صفة قائمة به كقولنا زيدان يبيض وقد يكون مع
 خارج متفضل عنه كقولنا السماء فوق الارض وما الى ذلك من الامثلة
 اول وجعل قسما للنسبة هذه الصورة في النسبة في بعضها بقوله النسبة
 وهي الوقوع والنسبة في الحكم بمعنى ان يعاين هو العلم او العقل والاول
 وقوميه ان كل في مستعمل في نسبة المشتق الى العاقل فيشعر بان الوقوع منها

قوله

النسبة

قوله

مؤخر

مقبول النفس فانه لا وجه لقوله كون الوقوع مقبولا للنفس من جهة حصوله
 بنفسه والاولم انفس النفس به ففانتم ان يكون من جهة حصوله فيها
 بصورة فكانت النفس على ما في العلم هو حصول صورة الشيء عند العقل
 على ما من ذلك ينبغي ان يفهم هذا الموضع واما قوله انما هو سبيل كان
 معارضة على الغرض او على خطية ما مر مما ثبت في الحكم وليس كذا في الحكم
 المراد ان ليس هنا ماضى هو التاليف وان كان يمكن ان يكون هنا هو فعل المبدأ
 والنفس قال ليس الا ان هذا الفعل ليس باسمه الحكم تصديقا لما مراد انه ليس
 هنا فعلا كان حكما عند الحكم فتدبر كما يؤخذ كما قد يمكن توضيح هذا
 ان المتعارفين السباع عند ازالة احصاء استعمال او اما ما لم يعدل في كل قد
 يؤخذ بعد ازالة الاحصاء ونظير ما قيل في العدول من كمال او ما في حكم
 الاشياء الى حقيقة والمجاز العقلي الى كلمة من معنى وانيتهما ان المتبادر من
 قد في المضارع العقل وعند ايراد في مقابلته شيئا بدلا من العقل بال
 اليوح نقول لو لم يكن هناك قسم ثالث وكان مقابل كل منهما محصيا وان
 فقط لو تم تقابل كل منهما بالقياس الى الآخر فقط وهو ظاهرا الفساد والافرا
 فتق من آخر هذا سنضمنا الى كل منهما كان كثيرا بالقياس الى كل منهما فقط
 كل منهما قليل بالنسبة الى مقابل وهو المجموع ولا فساد وهذا توضيح لطيف قد
 الذي هو المقصود اذا كان المجموع ذلك الكسوف والامتنان فلا ينبغي ان
 يجعل الادراك الساذج متبا ولا لما كان مقارنا للمجموع ما وان كان مجردا
 عن الباقي على حقيقة ما نقول لو كان ذلك لم يبق التصريح الحكم

والشئ اي العلم او لا شك ان
 عند فعل هو العلم والتاليف

الحق

على ان المشتق فصل وان كان مودودا فان الشئ الذي هو المشتق
فيه ان فيه هو على القيد والصواب ما ذكر في ما يشبه شرح التوحيد فيكون ان
الشئ في الجذر وثبت الشئ نفسه وري حاصل ان المقصود من جانب الموضوع
هو الثاني فلا يكون المراد من جانب المحمول هو الذي يلزم من الجذر بتدريج
الذي يذكر فيه تسمية القول بالغير انما هو قول الله العربية ونحو لا نقول
فذكر الشئ في مفهوم المشتق لا يصير دليلا علينا وعلى ما قررنا من دفع القول
بالغير قول الله العربية ولا يلزم التوافق كما يحكي في كتب اللفاظ وانما
التركيب على اى حال فندبر فلا يصح سرها له انما ينفي عن ان افعال المرء
لا يقال ان يكون محمولا كما فيهم مما نقلت منها من كاشية او على ان عدم هذا الغرض
بهم في مفهوم عدم اللفظ في الوجود في يتوجه المنع والسند وقوله وان اخذ
منها محمول عليه ليس المراد من الماخوذ منها التركيب من هذه المظاهر المتعلق بها
الغايات لها وهو على حقيقة المشتق ومعناه فلا يلزم التسمي مع يدفع
نفي لا يمكن حرمه في الفقه والنسب على زيد مثلا ولا يمتاح الى الترام ان
لم يكن محمولا بهذا القيد فيمكن على اذ اعبر عنه لفظ المشتق بما في الترام
فخرج المشتق منه عن مفهوم المشتق لا يخرج عن مقتضى وان التسمية بعض
من المتأخرين وعند بعض اصحابه من المتأخرين ان مفهوم المشتق ليس هو
كل متغير باللفظ من الاعتبار ان البياض محمول ان اخذ بشرط شئ
اي مشروط بشرط خروج الموضوع عنه كالبيضا وعرضا وان اخذ بشرط
شئ كان شديدا ابيض وان اخذ بشرط شئ كان ابين وعرضا ويذكر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

فلا نقول اشتراكا لفظيا بين الوجود والعدم لا يبعد ان يقال ان اشتراك
اللفظ على ما يتناول المجاز اذا لفظ ان الملاقاة لفظ العلم على الحكم لو كان قولا
كان مجازا بعلاقة المجازة او السببية من التقيم الى التصو والتقم تقيم
اليها كما ذكره لمراعاة المشهور بقيد المكان استقيم العلم في ذلك بوجهين
احدهما ان يكون المقسم نفس اللفظ ومعنى التقيم ان هذا اللفظ قد يكون براء
هذا المعنى وقد يكون بالراء ذلك وبما بينهما ان يراى باللفظة المسمى به وتقيم
المفهوم المجازي للفظ للأفراد وهذا اقرب فتدبر ليس كاله واحد
لفظ الله في الموضوعات ليسا شمول الحكم للأفراد كلفي في الاول للشيء وفي
الثاني للوعنة واعلم ان المسمى بهما ربيع اربع موصيا عليه يلزم سلبه اربعة
خبرية وبالحقيقة كان اربع مدعى غير غيرها بهذه العباد روبا لا خصا في
اللفظ فلا نقول وصلة شمله معرفة اه اورد على نظري النظر في
ان كل نظري يمكن حصوله بدون النظر بالنسبة الى صاحب القول القدر ان كانت
لعلمها بالنسبة الى ضرورة ولا ياتي كونها نظرية بالقياس الى غيره وبكفي بها
التميز فلا كاله واحد استكن ان يكون صاحب هذا القول واجبا ان كل شخص
في كل وقت متفيدا ببعض الاحوال لا يمكن له الحصول على نظر وان كان يمكن
في وقت آخر مقارنا كما به اضري بالعلم نظري بالقياس الى تقيدها ببعض الاحوال
ضرورة بدون هذا الاعتبار بالنسبة الى نفسه والاصوب ان ياتي المراد من
الى النظر انه يحصل به لان لا يحصل الا بالاولى لعل الشخص اياها في النظر
غير اياها بدون النظر بالشخص لا بد لتقي ذلك من دليل فقامل قوله

الاصحاب

وذلك لان هذا القول لما
 صدر عليه انه صواب كان
 مفهوم الضرورى متبادرا

والله اعلم بالصواب
الى امر احوال

ی حی بر نعمتہا الصغیرہ
قرآن بطران احمد بن سید علی م

بطلان و ص

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

عبدالله بن محمد

من جهة المادة فوجدنا ان يلزم من ايجاب شي لا يوقعها وتقعها وعلى هذا الصواب
 لا تبال النظر الفاسد من جهة الصورة سواء كانت المادة فاسدة ام لا فتدبر
 كما يدل على بيان السراج صديقا لادان من التصور والتصور والتقدير من سواها
 ان قيل لا ينبغي ان يكون العلم بالمادة فاسدا فالتقدير هو العلم بالمادة
 اعلم انهم استدلوا في العلم بالمادة بالامر الكافي او الصورة الذهنية التي لا
 المحققين كما في الخبرين المحضين على ما ان النفس لا يدرك الا ما حصل فيها
 الصور الذهنية ومقتضى هو لا يقدرك ان النفس لا تدرك الا ما حصل فيها
 في الخارج كالتأني والمبرهن فانما يدرك ان شيئا لا يوجد لها في الخارج على كونه
 ما في الخارج ومقتضى الاول ان العلم بالمادة لا يكون ملتقيا اليه بالذات ولا
 حتى اذا كانا زيدا مثلا كان التماسا في النفس الى جانب العلم الذي هو زيد
 الموجود في الخارج حتى لو اردت انكم على صورة كذا في الخارج لا التماسا في النفس بل يقول
 شئت الصورة انما هو بالذات المتيقن للوجود الذهني والحواس التي ليس علم
 بالذات في الصورة وكذا المتكلم في النافون لا يتسام الصورة بل يكون تادير
 الحكم لا يفرق في العلم ليس الا ما هو الموجود في الخارج والتحقق في ذلك ان التماسا
 لفظي وذلك لان الحق هو العلم هو المتيقن من شي مع قطع النظر عن كونه
 في الخارج او حاصل في الذهن على ما لا يعلم هو الصورة الذهنية فالقائل الاول
 اراد ما لم يجر ما على الصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية فالتقدير
 الموجود في الخارج وكيف يقول على ان العلم انما هو الاشياء الموجودة في
 فيكون ادراكا للمعدية الخارج في العالم المتيقن انما اراد بالصورة للمتيقن

الي نصر

ما قد تم

فقد ان العلم هو الامر
 اخباره فارد به هذا وكذا

نفس الامر لا يستلزم احد المحالين لا الاستدلال بها لما توقع في امرتها
 يستلزم احد هما من غير ان يكون شيئا كان شيئا للمعنى لا ان
 اراد بالصورة التامة تامة على انهم صنفوا على المعلومية فتدبر ذلك
 محال لا ينبغي ان يما به تلك المقدمات لتبين محال وان اراد ان يجمع على
 كسبية الجميع بناء على ان يما فيه عدم ملائمة قولهم قوله وان كان
 متافيا له يتوجه عليه ان يرجع الى القدر في المادة المتكلم في ذلك المتيقن
 المستدل وكيف يقول احدان هذا التقدير كما لا يستلزم لما كان محال على
 ذلك التقدير الذي في قولنا لما لم يكن نازلا ولا هو بالذات ان قوله
 باليقضي العلم ان ان يكون الثاني محالا على تقدير المقدم معناه
 متافيه فغير محصل الكلام ان المقدم المفروض ملزم للنتيجة
 له ان يجمع وذلك جائز بناء على كون المقدم محالا لكن يتوجه ان كان
 قوله متافيا لفيكون الثاني تكرارا او على ان يكون جميع تلك المقدمات
 الواقعة في الدنيا بدورية واقعة ضرورية نظرية عنها والمراد بالجميع
 في نفس الامر الذي قد روي انما هو ما لا يكون علمه ان قوله الثاني
 لو كان الحكم كسبيا كانت تلك القضية كسبية منه او لا فاستدلوا
 كونها بدورية على ذلك التقدير وهذا اي كونها بدورية على ذلك التقدير في
 قوة قولنا لو كان الحكم كسبيا كانت تلك القضية كسبيا بدورية محتمل ان يكون
 وهو انظر الى الكلام عليها او لا تامة بينها بما حصل ان العلم يستلزم
 تامة ويحوز عليها من قولها انما في تامة تامة وهي صحيحة بان في ان



العامة تنفي صدق الثاني ولو كان منافيها لمقدورها لما كان كل واحد من
 المنفيين المقدمة المنوطة بالثاني المحل المقدم على سبب ما تنافي الزمنية على
 تقدير كل مقدم أصالة الاتفاقية على فرض كونها اتفاقية لا على تقدير
 كونها لزومية لأن الاتفاقية لا يكون للزمنية منع لزوم الدور والعدم
 الواقعي بناء على عدم لزوم تنسب تلك القضايا في الواقع ونظر الثاني
 في الجواب الثاني سببها في الواقع فيمنع صدق الثاني فلا يمكن بناء على تقدير حمله على
 أي على أن يكون لزومية وعند ذلك ساءت تلك الاتفاقية وتجوز كانه يبيع للخصم توسيع
 لداره التي استيساها للاحتمال والافاقول على العمل على
 اللزومية فتأمل هكذا ينبغي أن يفهم لم آخر كما لو كان ليق
 بأن يكون ذلك التقدير محالاً مستلزماً للنقض بنفسه كما هو
 أشار هذا إلى أن هنا وان كان شهوراً لكنه خلاف التحقيق كما
 أن علاقة اللزوم منافية لعلاقة اللزوم وعلاقة المناداة بلزوم اجتماع المتنافيين في
 المناداة ولو تحقق بين الأمرين الواقع لا على تقدير المحال من لوق استحالته على المتنازع فيه ويمكن
 أن يقر منع الإلزام بهذا ليس كون اللزوم يتحقق مع المناداة في الواقع
 لا متناعها فيه بل بمعنى أنه يتحقق المقدم تحقق الثاني ومنافاتها
 اللزوم للمنافاة يجمع المحل دعوى المتنافيين الشرطتين أحدهما
 إذا تحقق المقدم تحقق الثاني وثانها أنه لو تحقق المقدم لم
 يتحقق الثاني وبها على المتنازع فيه فاحفظ ذلك أن يكون
 متنافيين رد على العلاقة المتنافية في اشتراط الاتفاقية العامة

طحا
 مع
 في الجواب الثاني
 أي على أن يكون
 لداره التي
 اللزومية فتأمل
 بأن يكون ذلك
 أشار هذا إلى أن
 أن يقر منع الإلزام
 لا متناعها فيه بل
 اللزوم للمنافاة
 إذا تحقق المقدم
 يتحقق الثاني
 متنافيين رد على

الذي

أن يكون الثاني منافيها المقدم يمكن أنه المتنازع فيها صدق الثاني وان
 كان منافيها المقدم منافيها لما ذهب إليه الشيخ الرئيس وعن من تحقيقها
 الفنى وبها حق لا إذا فرض أن الثاني يتحقق في الواقع كما
 فرض فيه أنه يتحقق فيه كان محالاً يتحقق معه في الواقع أيضاً
 كان منافيها فتأمل لو كانت تنسب في نفس الأمر ليق هنا منع
 آخر وهو أنه على تقدير كون تلك القضايا تنسب في الواقع بلزوم النسخ
 في الواقع إذ يجوز كونها نظرية لكن كان لها عار ضرورة بناء على فساد
 المفروم وعدم صحتها في نفس الأمر ولكن من هذا لا نقول المماوس
 المقصود بالجمع ما يترقب عليه الدليل لوقفاً قريباً أو بعيداً فتأمل قوله
 اتباع السكوت ويمكن أن يقر أيضاً للمناقض أن نقول الراي المتبدل
 بأنه على تقدير كون البعض ضرورياً على ما ادعى يمكن الاستدلال بذلك
 المقدم فقط هنا الجواب أو نقول لوجه ذلك الاستدلال سلك المقدم
 بناء على معلومتها في الواقع أو بما بينهما في صحة النقض والوجه
 النقض فيطل الدليل ينسخ لوجه الدليل بطلان ما يلزم من صحة بطلان كان
 ما لا أو نقول لو تم الدليل ثبتت بداية البعض ثم النقض ولو لم
 بطل الدليل إلى آخر ما قلنا فتأمل صحة الدليل لا إلى أصل الدليل
 أصراً عن النقض لأنه أيضاً دليل فلا يترجم المنع إلى جوابها أمانه
 بإيراد ما يطلب من الدليل أو بطلان ما يدعى هذا المطلب عليه فادعائه
 بدعوى البديهة لم يردع بوايتها وذلك لأنه يكفي الاستدلال بدعوى

على تقدير صحة ذلك
 لا ينافي صحة ذلك

ولرب

تلك المدة المذكورة وما يتوقف عليها الامور المعلقة بتوقفها
 بعضها في نفس الامر لا على العلم بها وادعاءها وكذا التسليم العلم
 بالعدم صدق بطلان الدعوى والتسليم من رد انهم يمكن ان يكون
 الدعوى وتبلغوا في المقدار وكذا في صورة انما يكون البعض نظريا
 دعوى كون التسليم كغير العالم مثلا مما جاء الى الفلاس في دعوى
 كون البعض نظريا او في الكليات بينهما فخر ان يكون الشخص قدما في
 نظرية فلا يلزم من دعوى البداية في التخصيص دعوى البداية في التخصيص
 او رخص ايجاب الكليات بتوقفها على الحاجة الى التمسك بالادعاء
 لا بما دعوى البداية في الدعوى وما قرنا اندفع ما قرنا بعض
 المحققين في معاشية على تذبذب المطبق على ما نقلنا فندفع الصدق
 في الحام المحلل اقسام المحلل انما يلزم لو لم يكن تلك المقدمة معلومة
 كمال احد في نفس الامر واسكانت الخصم لو لم يكن كما في مسكونا
 يحكم به عقله كصدق ذلك بان لو تلك المقدمة مثل امتناع عدم
 الشيء على نفسه ان كانت معلومة كذلك تم الدعوى على نفس الامر
 ايضا ان لم يكن معلومة كذلك في الواقع فليست قاطبة لولا ان كان
 الخصم متناهما في البلاد وان كانت معلومة كذلك فليست معلومة
 كذلك في ما عدا عن نفسك ومع لائتم الدليل بالشيء من الدليل
 على تفويض بدية البعض اسم او كمال ما القى اليه يقول العلم بالشيء
 من التسليم البدوي صدق على ذلك التقدير لا يخفى ان ما استدل

قد تقدم
 في
 هذا
 المقام
 ان
 الدعوى
 لا
 تكون
 بطلان
 العلم
 بها
 وادعاءها
 وكذا
 التسليم
 العلم
 بالعدم
 صدق
 بطلان
 الدعوى
 والتسليم
 من
 رد
 انهم
 يمكن
 ان
 يكون
 الشخص
 قدما
 في
 نظرية
 فلا
 يلزم
 من
 دعوى
 البداية
 في
 التخصيص
 دعوى
 البداية
 في
 التخصيص
 او
 رخص
 ايجاب
 الكليات
 بتوقفها
 على
 الحاجة
 الى
 التمسك
 بالادعاء
 لا
 بما
 دعوى
 البداية
 في
 الدعوى
 وما
 قرنا
 اندفع
 ما
 قرنا
 بعض
 المحققين
 في
 معاشية
 على
 تذبذب
 المطبق
 على
 ما
 نقلنا
 فندفع
 الصدق
 في
 الحام
 المحلل
 اقسام
 المحلل
 انما
 يلزم
 لو
 لم
 يكن
 تلك
 المقدمة
 معلومة
 كمال
 احد
 في
 نفس
 الامر
 واسكانت
 الخصم
 لو
 لم
 يكن
 كما
 في
 مسكونا
 يحكم
 به
 عقله
 كصدق
 ذلك
 بان
 لو
 تلك
 المقدمة
 مثل
 امتناع
 عدم
 الشيء
 على
 نفسه
 ان
 كانت
 معلومة
 كذلك
 تم
 الدعوى
 على
 نفس
 الامر
 ايضا
 ان
 لم
 يكن
 معلومة
 كذلك
 في
 الواقع
 فليست
 قاطبة
 لولا
 ان
 كان
 الخصم
 متناهما
 في
 البلاد
 وان
 كانت
 معلومة
 كذلك
 فليست
 معلومة
 كذلك
 في
 ما
 عدا
 عن
 نفسك
 ومع
 لائتم
 الدليل
 بالشيء
 من
 الدليل
 على
 تفويض
 بدية
 البعض
 اسم
 او
 كمال
 ما
 القى
 اليه
 يقول
 العلم
 بالشيء
 من
 التسليم
 البدوي
 صدق
 على
 ذلك
 التقدير
 لا
 يخفى
 ان
 ما
 استدل

فورا
 انما

انما

لها انما يتوقف على صدقها ومعلومها في نفس الامر لا على صدقها على
 ذلك التقدير فاذا سلم المصروف ما ولستم الدليل عليه لا حاجة الى
 التردد حاصل ويمكن ان يكون ايضا صدقها في وجه واحد
 الواقع فعدمه متمنع فيه وما يستلزم المتمنع في الواقع متمنع فيه نظرية
 الكمال متمنع في الواقع فبشيء ما به البعض يدير ولا عار في
 سوى صدر الذي لا يباين فيه ان يخصص المانع فيه غير مسلم قالوا وط
 ان لو اذ كانت تلك القضية صادقة في الواقع ولم يكن صادقة
 على ذلك التقدير فكان التقدير منافيا للواقع اذ لا شيئا الغير
 في الواقع محتملة صادقة فيه فبالله فاذا فرضنا تقديرها لا انما
 ولا يخفى ان اعتبار عدم التناهي لا يلزم ما مر منه في الاتفاقية العامة
 وانما ان هذا طريق اخر من الدليل لم يلاحظ فيه كونها اتفاقية
 عامة بناء على اثبات الشيء بوجود المقضي وعدم المانع اي المانع
 فلا بد من دعوى عدم المانع فانضم على مقصود اثبات المطبق على
 المذهب انما يلزم هنا بظاهر مناقض على تديدان في التسو
 ومع يما بان هذا اشارة الى حيل السيد المذكور وما واط ان
 يحل على انه محقق وبيان للواقع لانه ايد على الشيء على عوام
 التصور يمكن دفعه عن كل واحد من التصورات التي مع كونه انما
 المذكور اما التصور فيان يوح النظر والفكر لمحصل الشيء بتوقفه على
 تصور ذلك الشيء بوجه ما تنتقل الكلام الى هذا التصور انما لم يحصل

صدقها
 متمنع
 اول

لتحصي

متى ترتب التصور الى غير النهاية والمعروض نظرية جميعه واما التقم
 فهو جوهري وذلك بان يتيقن ان النظر لما كان فعلا اختاريا كان مسوقا
 بالتقم بقايد ما اولى الحركة الاوطا كما ان منقطع عند الظاهر
 على المبادئ المناسبة بالتقم بانها ما سبقت له ترتب فكرها فنتقل الكلام
 الى ذلك التقم او بها ويتم الكلام قد يتيقن ان يحصل التصور
 او بعض المصطلحات بان ترتب الفهم مباد بعضها مع بعض ما
 شعور على الخط الذي يحصل بها ولا التقم بان له قايده ولا مانع
 حصول هذا الخط ترتب فنتبعه الترتيب كحصول ذلك المظهر وكثيرا ما يقع
 ذلك كما يظهر من احد تفكيره في نفسه وخ قوله ان كان حصول ذلك
 بالنظر لم يتم ما ذكرتم وان لم يتيقن بنا وعلى ان النظر هو الحركة او الترتيب
 المذكور كغيره المبادئ الى المجهول فيعتبر في مظهره ان شعور
 المجهول ويصدق بان يحصل من ذلك القول في تحقيق الواسطه بين
 النظر والضرورة فيمكن ان ينتهي سلسله الالتفات الى ما يحصل بهذا
 الطريق وذلك لان مثل هذا لا يكون شيئا من اقسام الستة المشهورة
 للضرورة فلا يلزم من توكيد كسبه احتمل بمراد البعض واكما حصل
 الحركة والترتيب قد يقع بل اختيارا وقصد نعم لو ثبت ان النظر فعل
 اختياري بالثبت ولا بد فيه من التقم بقايد ما وان لم يتيقن تلك القاييد
 المطلوبة وهذا التقم شتما على التصور ايضا فتنتقل الكلام اليه واليهما
 وكما لا بد من تصور المظهر التصوري نوجب ما يتيقن الكلام بان قد في

٢ غا
 لعل
 عليه
 مفهوم
 النظر

صورة فكرية مادوية لم يتحقق التقم اولا مع كونه فعلا اختاريا بالتحقق
 التقم بانه سيظهر كما وان لم يتحقق التقم ترتب القاييد العائدية لعل
 كثيرا ما يسيى بمجرده افعال الروية المبهمة تصديقا بها مع توهمها
 قلت فليكن ان يتيقن في هذه الصورة التقم بان الروية تملك
 بهذا السيرة ولولم يجد من نفسه هذا التقم لم يتحرك ولم يفعل شيئا مما
 حتى يظهر ان الداعية على الحركة في هذه الصورة هو ذلك المجرى في حاله
 والتجيز او التقم بان كان ترتبا على لا يلزم من الشعور بعينه قد
 يحصل الياسي ولم يتوجه العقل حصوله الى كيفية حصوله وذلك
 لعدم شعور بذلك الشعور فكيف يتم اذا طال المدة وكثرة العلوم
 الشبهة مما علمنا فلم يعلم الا ما حصل قبله فما الزمان الى حصول النظر
 او بالبداهة المراد بعدم الشعور بما كان قبل الزمان المفروض
 لا في الحال حتى يتوجه ان بعد التوجه حصل الشعور وكفى
 نقوه وتنفق ولم يعلم حقيقة الحال قوله فاما الكلام اسرار بقوله
 فاما الكلام بالبعث الى ان هذا الدليل الذي اختار ان له نظرية
 الكل اخذ من الدليل الذي ذكره المهم لتوضيح ضرورة الكلام كما اخذ
 الناس بان المساواة وقوله قد بالغ بعضهم ارادة المقاصي في شرا
 لمختصين اما حاجيت المبالغة من جهة ان المذكور قد في الفروع
 المقدمة وهي لطلال الدلائل في دليلي كسبية الكلام ونفوذها في الاربع
 ندم الفروقة في المدعي وتوضيح ما افاده القاض ان من انكر وجود كاسم

٢
 مختزنة
 العقلانية

ليس كان كخاف الحكم على اما كخاف معناه ان الالفاظ تغيرهم لغيرها واما بانها
 حكايه بغير ضرورة لما عرفت ان المكايه شديدا في المناظر فلا فائدة في
 القاء الدليل اليها اي دليل كان على اي دعوى كانت كتنصير الملوك
 والمراد بالتصوير والتقدير متعلقا بها وقوله كتنصير كخاف ان
 للعلم بالتصوير اي المتصور كتنصير كخاف والبرهنة اراد التصور
 لا بالكنه حتى يد المنع ويح يعلم ان التمثيل للتصوير لا للقياس اما
 طارفا في تلك اشار الى ان ليس في التصور نظرية ولا كنه
 معها انما اضروته كالا حكام وخفاها اي تفهم بالتعرف اللفظي الذي
 هو وظيفة اللفظ والحيات الى التعريف الصانع من بين المسائل
 تقريرها والمسألة ان يبق اذ افرضنا خطا غير متناه وكان هناك
 آخر متناه مواز له ثم نفرض من كسر المواز الى المسألة فممنها لا بد
 ان يحقق في الخط الغير المتناه نقطه هي مبداء المسألة فممنها لا بد
 حادثة لا بد لها من اول لكن كل ما يفرض من الالفاظ في الخط
 الغير المتناه هي انما اول المسألة نقول بحصول المسألة قبلها
 اخرى فوقها او باخر كحصول هذه المسألة في انما احر ككانت
 مسائلة بتحقيق قبلها بنقطة اخرى فوقها ولهذا فكل ما فرض
 فهو ليس باول واذا كان الخط المفروض متناه كان اول المسألة مبداء
 وهكذا نقول في عكسها ان يجر كسر المسألة الى المواز او المسألة
 لما كانت زائلا لا بد له من اخر نقطة ينقطع عندها وليس في الصور

اما

فوق
 انما

المفروض

المفروض والمناسبات ما نحن فيه وبما ان المسألة باقية لا بد من
 تحقق اوله لم يكن هنا ويوجه عليه النقض كحصول الحركة وينقطع
 بانقطاع الحركة لا بانها متناه وانما من المقدمة القابلة ان كل حادثة
 لا بد له من اول محض بان يكون هناك ان هو اول حقيقة وحده
 لم يكن حاصله قبله كاي تصور المذكور لا لا بد من مسوقه لعدم
 وهو متحقق فيما نحن فيه وفي النظائر المذكورة وكذا لا يلزم في كل
 زائل من آخر لك قدرها كلام اجمالي ومن اراد تفصيله فارجع
 الى ما سبق في حاشية شرح حكمة العيسى في هذا البحث وكذا
 يتوجه الخط ان السؤال الثاني الاول انظر بحري في الدليل الذي حصل
 عليه فندري كذا هو وايضا الخط ان المقصود من بيان وجود
 هذه المسألة على الدليل المأخوذ من بيان المسألة ليس مجرد تحقيق
 الحق وبيان الواقع بل لا بد من كسرها اندراج تحت قوله فالحال
 لان المسألة البسيطة لا بد من كسرها لا يجوز ان يكون النظر
 بمعنى الاضروته والضرورة بمعنى ان النظر مع ما لا ان يكون
 وجودها والضرورة مع ما لا هو الخط من التعريف المذكور لهما الواسع
 لو فسر الضرورة بما حصل من غير نظر والنظر بما لا يحصل بدون
 لا كسرها بل في كل من النظر والضرورة ان المسألة البسيطة لا
 الموجبة المعدولة او لوق منها ان المسألة المعدولة لا يستلزم الموجبة
 المحصلة لا ينبغي ان يوافق احد من المسائل البسيطة لا يستلزم الموجبة المعدولة

كما لو سلم

عمدة
 الاسفل

وفي الاخران السالبة المعدولة لا يستلزم الموجبة المحصلة وايضا عدم اعتبار السلك
 المحرر لاجل اولا واعتبار ثانيا في عين السلك كما لا يمكن ان يكون منها
 في قوة نفق الاخران مدال المعدولة المحصلة على اعتبار المعدولة المطابقة
 والاولى من ضبطها وتوجيها ذكره في سره انه جمع بين واحد من بعضهما
 لا اول من مع الاخر من بعضهما من غير ان لا يجازي في البناء وليس المراد
 انها محتملة في الواقع وكيف وجهها متساوية الى المقصود بجمع بين المعدولة والموجبة
 من احداهما مع السالبة البسيطة من الاخر والسالبة المعدولة من احدى المعادلتين
 المحصلة من اخرى سره جمع الموجبة المعدولة منها مع السالبة البسيطة لا
 في البناء لكن كل منهما في نفس اخر وكذا جمع السالبة المعدولة مع الموجبة
 فيها مع ما ذكره لانها محتملة في الوجود وكيف وجهها متساوية في قوله وانما
 النظر في عين الاخر في الصورة في عين الما نظري ليس مراد من سره ان
 في الوجود بل انه يمكن جعل كل منهما بمعنى سلك الاخر لكن كل في نفس اخر
 ينبغي ان يفهم هذا الموضع والتكامل على التوفيق فان قيل سببه
 هذا التوفيق في المقوم فخصوا ابحاث القضايا كاللزام المذكور بالقضايا
 الخارجية التي حكم فيها على افراد الخارجية المحققة والمقدرة ولم يفرضوا
 للقضايا الذهنية اذ المستعمل في الحكم ليست ذهنية فتدبر المستعمل
 هذه اي المسائل لان موضوعها المعقولات الثانية ومحمولة المعقولات الدالة
 وما بعدا وظان ان هذه القضية ليست من مسائله فالمراد كما ان مسائله
 ذهنية كمثل تلك القضايا التي هي معدومة واما الوجود الخارج
 اعلم ان التلزام المذكور مع قطع النظر عن خصوصية كون القضية

فقر
 اخبار

والمر

قاربه او ذهنية مثل السالبة البسيطة الخارجية المستلزمة للمعدولة
 الخارجية عند وجود الموضوع في الخارج او قد يكون المحرر المحصول
 المعدولة كلها مستغنى عن الموضوع في الخارج فالكامل افضل المتأخرين في
 الوجود من المحررات العقلية لا يتناع استغناء عن المحرر وحصوله قد
 وكذا لعدم وجهها فاما لانه احدى في سره اما انه من المحررات العقلية
 متناع استغناء عن المحرر واما انه من المحررات العقلية واول الخارجية
 محصلة للمهمة وحمل عليها في الخارج واراها انها اي الوجود والعدم
 وما كان وما متناع الذي انتهى فاذا كان الوجود والعدم كلاهما
 المحررات العقلية وكان معقولا ثانيا لم يصدق زيد موجود ولا زيد معدوم
 قضية ما يصح مع صدق قولنا زيد ليس موجود في الخارج وكيف يصدق
 زيد معدوم في الخارج مع انه يلزم اجتماع الوجود انما كان الموجبة
 نفق وجود موضوعها في الخارج هو وبما قررنا يظهر ان كل سره
 واما الوجود الخارج مني على الذهن على ما حققنا بنا ووفق بهنما
 وهو ان ثبوت الوجود انما هو لزيد الموجود في الخارج لا لصدق قضية
 ذهنية لان ثبوت وجودها لا يصدق ذهنية فلا يصدق ونفقه عليه
 ذهنية ايضا لصدق السالبة الخارجية ولا يصدق المعدولة مع وجود
 الموضوع قاربا وذهنيا وعلى ان يكون المراد بالمعدولة ما كان السلك
 المحرر سواء كان المحرر مركبا من كل السلك ومحمولة المحصول فقط كما المعدولة
 المختارة او كان المحرر مستقلا على السبب فان القضية المسماة بالسالبة

عند المتأخرين وذلك لصدور تعريف المحدث له عليها وحيث يصدر
شوة الوجود الخارج شوة أخا جيا على ان يكون سائبا خارجا كذا لصدور
شوة هذا السلب للموضوع ولو شوة هذا فلا اقل يكفي لهذا بالصدور
فما لم يتفرغ واما جعلهم السالبة المحمودة للمحدث ولا حكم بانها ان
وجود الموضوع فكلها غير صحيحة اما الاول فلا عرفه واما الثاني فلا
يخفى على المتصفح ان وجود النسبة في المحمودة لا شوة في عدم اقتضاها بالموجبه
وجود الموضوع على ان التبيين الرئيص صريح بان قولنا زيد لا يصدق
وجود زيد لان غير عاد لا يقتضي ذلك لان لا يحيا يقتضي ذلك فعلم
ان هذا يقتضي نفس النسبة كما يحيا بالفرق حكم بطرلسا مل بان اشار
على وجه كلي صريح غير على المعتم والتالي في استلزامها للموضوع واللازم
الموضوع والمحمود وما وسطا كدب واد ذلك لينا وحيث الصور والهم
ليعلم في ما قرأ ان لا يباح مقتضى نفس هذه الصورة ولا مدخل فيه
لخصوصية المادة من لواورد مادة مخصوصه وانتم هنا لم تأتوا ان ذلك
مخصوصية المادة فلم تكن لا يباح كلها لم تكن متما المذكرة او
المواد المحررة المتدرج في تلك الكليات والافان المذكورة فيها لم يصلح
شيئا منها لانها مبراد من اى ضروري لبعض المطالبات التي
تخصيص لكنه الواجب على شاة وفي قوله لا بد ان تكون الكليات نظرية
ضروريا بخصوصية اشياء المفيدة هي احدى ان بعض المطالبات التي
ليست نظرية لا يمكن تخصيصه وذلك لكنه الواجب على لا بد ان يكون في الضروري

فروا
أخبار

و

ايضا لان القسم في الضروري والنظري هو العلم الممكن الحصول وانها
ان لا بد في تخصيص كل مط نظري من الضروري واستعدده فلا يصح التفرغ
بالمفروض على ما هو راي القدامى من المتفقين واداد تصفية الجمع ما فوق
الواحد للمهية النوعية اي لكن المهية النوعية واداد بالنوع المعنى
الاضافي على الحدود اشار بذلك الى انه لا بد في المبادى
يكون مناسبة للمط من وجهين احدهما هو البعيد ان يكون موصلا
في اعمه وانشاء الى ذلك بقوله المشتمل على الحدود اذ لو لم تكن مشتملا
عليها لم يوصل الى المط الذي هو النظم اصم وانها ما هو القريب
يكون موصلا الى خصوصية المط وانشاء الى ذلك بقوله اليقين اذ لو كان
لا شتمال على الحدود لم تكن يقينية كان موصلا باليقين الى المط لكن
ليس موصلا الى خصوصية اليقين كما اذا كانت طرية فانها موصلا الى النظم
الظني وقس على سائر المعاني سوى من اقسام قول الشارح قوله
يقع الغلط غلطا كثيرا من جملة من ذوي البصائر فاقبوا واداد ان
صديقه مع رعايتهم الاضياط ونهاية ذلك انهم في تخصيص الحكم لا
نوعا من رعايتهم لم يتوجه ما اوردت ان من المعاني صدر لان
لا استقرار ذلك لا استقرار ههنا وقع استقرار او الحرف ان الحرف
يقبى لا بالنسبة الى الحرف كما في المحس فيه لا بالنسبة الى غير كالحكم
ايضا كالاتقيا فغنية بيان المط لوجه فيه مباغته راغى
جانب المادة يعني ان تلك الطرق والشرائط تليها ولا يعرف مناسبا

المواد من صميمها ما يحتاج اليه كذا معرفة الصورة كذا ولا يقدم في
 ذكر وقوع لفظ الطرق عند المادة فان لفظ الطرق اشارة الى
 مجموع الطرق المذكور وهي كما والطرق المذكورة عليها ضمنها بقوله لا يمكن
 ان يتيح الحق على ما يتم احواله وان كان فيه نوع بظهور في اللفظ
 وكلم ان العلم اشارة بهذا التفصيل الى ان في كلام الله قصود اذ لابد
 من بيان عدم الضرورة في كل من معرفة المادة والصورة حتى يثبت
 الى كل من مباحث متعلقة بالمادة ومباحث متعلقة بالصورة وذلك
 لوقوع الغلط في الكلام منها ليس كل من اكتسب التصور والتفكير
 ما يحتاج الى الاقسام ثمانية للفظ لكن الظاهر ان ضروريه بالعلم
 متضمن او متعذر اذ كيف يمكن في المقدمة اثبات ما يحتاج
 كل مسئلة مسئلة من مسائل النفس ولا يعتبر ذلك الا بالبيان تلك
 المسئلة اولها فالاول ما كتفاري بيان ما يحتاج الى الاقسام
 للنفس كالمباحث المتعلقة بالتصور والمباحث المتعلقة بالتفكير
 ولهذا قسم العلم الى العلم والتصور والتفكير فليس لفظ العلم
 معنى على تفصيل ان الطرق مخصوصة بالصورة وقد عرفت ان ليس
 لم يثبت فيه الاحتياج الى مباحث الصناعات الخمسة بالخصوص وتعين
 كما في تقريره من سوره وان على سبيل الاما او اما ان كان في تقرير
 ما واما ان الكاسية وضع المبادئ العظمى في الكاذبة موضح

فالعلم

فروا
أخبار

فالعلم في الشيء لا يصلح هذا ولا ينافي ذلك كون بعض المقدمات ضرورية
 اما لنعم كون المبادئ لا يصلح بهذا المبدأ النظري ضرورية بل كوزان
 لا كون كاذبة نظرية وكما يتبينه انهم في حوان لا يرد ذلك بتقدير
 عن اهل التميز فان قلت على قوله من سوره لا ينافي في وقوعه باعتبار عدم
 مباحثها انه لا بد من العلم بالمباشرة فان كانت ضرورية فلا يقع الغلط
 فيها وان كانت نظرية فيحتاج الى مباحث وصورة وتنقل الكلام اليها
 متى يلزم الفساد من الصورة قلت لعلم لم يتوجه الى رعاية المباشرة
 ولم يصدق بها حتى تنقل الكلام اليها فاما ما ذكره فتعرف ان هذا
 ما و لا يترك الواجب في غير على تلك المقدمة هي ان العلم بذلك
 ليس ضروريا بالمباشرة الى كل مطمط وان قد عرفت انه يمكن بيانها واما
 هذا التقرير فهو على انه لا يلزم ما يحتاج الى العلم بجميع هذه الخبرات
 لا بد من اكتساب كل مطمط من العلم كجبر متعلق والمفروض ان كل فني
 ضروري ضروري فلا يلزم العلم بالتفصيل بالامور الغير المتناهية جميعا
 كل ضروري كمنحاح اليه علم مخصوص وذلك حاصل فاللزام لما خطب الفني
 المتناهي بطريق لا يقف وذلك غير صحيح الا ان يوافق انها وان كانت ضرورية
 لكن لو نظر فيقوانا في كلية شهد بانها به جميع العقول
 منها كمن يظن انها نية فكان يدبره عقل قديما يد تسميها حق العقل
 على ما يسمي في كلامه من سوره فان لا يحتاج اليه الا ضرورية وخصوصا
 اذ لو اكتفى ان يتيح الحق لا بد في الاحتياج الى كسب المواد والصورة

محاسن بيان وقوع العلة في كل واحد من الصور والنق من جهة كل واحدة
 من المادة والصورة من ثبوت لا يحتاج الى اقسام لا رتبة التي هي
 كما ولي العلم المنطقي على ما مر الاشارة اليه في كماله لكن المقوم لم يفتقر
 الى التعريف لئلا يحتاج الى حصول المادة او الصورة بل التفتوا الى ما
 الى كل واحد من مبادئ التقويم والنق من اركان من جهة المادة والصورة
 وانما ان هذا الاول انما يسمى في بعض النسخ
 لا يحتاج اليه كسب صفة لكن قد عرفت ان هذا ليس امر ضروريا
 فالفرق بين ضروري وضروري اثبات لا يحتاج اليه دون ضروري
 لكن لما كان اثبات لا يحتاج الى الاضراء كاوليه او للثانية كان
 ينبغي ان يكون مقصودا لهم على ما ينبغي قد مر من كمال مسطر
 الكناية وسطر الكيد والظلم من عبادته سر من انه اما لهذا
 واما لذلك وتكون للقدرة المشتركة محال في العمل عليه اربوب
 القضية غير المقدمة الى القضية اشارة الى ان هذا يخرج الى ان كونها
 مقدمة جعلت ضرورية حجة انما يثبت لها بعد كونها صالحة للكون
 فما كان صاها انما هو القضية ويمكن ان يبق المعنى في كون الشيء مقدمة صالحة
 حيز الحيز او اصله كمال كثر قد يضر ويحتمل ان هذا بناء على تسليم ان المادة
 لفظ المقدمة يكفي فيه صلاح كونها ضرورية او اما اذا اعتبر فيه كونها ضرورية
 بالفضل فالاحتياج الى التبريد صار اشد الى المراد جزئيا موضوع في
 التعريف لا صما الى كان المضاف والمضاف اليه طاهما محدثا والقضية

عليه قوله تعريفها حكمها منه وعلم ايضا ان تلك فعمل ان المراد بال
 الاستمالة بالحق القريب من الفصل وعلم ايضا ان المراد بالانطواء على
 جزئياتها استمالة لها على أحكامها ليصل الى ان يكون كبرى العلم ان
 الكلية التي كانت أحكام جزئياتها نظرية يسمى قانونا بالقياس اليها والى ما يصف
 أحكام جزئياتها نظرية دون بعض يسمى قانونا بالقياس الى البعض وقول
 واستعرف ان بعض مسائل المنطق ضرورية بناء على ان مسائل العلوم ينبغي
 ان لا يكون بدورها ما دام ما يحتاج اليه الى تنبيه ان يقع مسئلة مثلا
 انه يسمى قانونا بالقياس الى تلك الضرورية لاخرية لانها محتاجة الى تنبيه
 ينبغي ان يراد بالضرورة الكبرى والنتيجة ما يتبين من حصول النتيجة
 لمعونة التنبيه فبما سمعنا محم وتكون لادارة المقدمة الكلية لم تقال لادارة
 القضية الكلية لان هذه الصلاحية لم تكن لازمة لكل قضية كلية مثل اذا كانت
 جزئيات القضية بدورها ضرورة بحيث يحتاج الى تنبيه ان يمتص ما كان
 جعل كبرى الضرورية انما لازمة لكل مقدمة كلية فان قلت اللزوم في
 جزئ المنع كوا ان يكون المقدمة الكلية البدئية تقع ضرورية فان كونها
 مقدمة لا يقتضي ان يكون مخصوصها قلت يمكن ان يبق المراد المقدمة الكلية
 من حيث انها كلية فقط ان كونها كلية لا دخل لها في كونها ضرورية فتدبر
 لانها من قسم محال الحكم على ما هو شرط له سهل الحصول ليس مما يطرح
 بل محال الحكم على ما هو شرط له قد يكون ضروريا وقد لا يكون وقال في بعض
 المحققين انها القيد لا حراز عن قضية كلية يحصل النتيجة منها بضم الضرورية

الغير الضرورية اليها فانها لا يسمى قانونا كالمسألة التي تتبع ويتوجه عليها مثل
 قولهم كل حيوان قاتل منطوق مع ان صفة قاتل في قولنا الحيوان قاتل
 عطف في النظرية لانه يتبع او معتذر. وانما ان مثل هذا لا يسمى قانونا
 بالقياس الى التفرع اما صفة منها بفهم الضمير السهل المخصوص للكل الكلي
 للمفرد فان في غاية الظهور ان مداه على الاعتبار فاذا ارد ان
 يتفرع عن قولنا لم يتفرع من سره لبيان فائدة عند تعرف احكامها في
 التفرع الاحكام ولا لفائدة من يخرج الفروع من التقوى الى الفصل في التفضيل
 ان يبق فائدة لا شعاع لعمارة القانون ولا شأن الى ما هو مضاعف
 على ما ينبغي انه لا بد في تعريف احد المضامين من ذكر المضامين الاخر
 لكن لا بعنوان كان مضاعفا باعتبار مثل ان يد في تعريف ما
 لا من لكن لا بعنوان النبوة بعنوان آخر كما في ان حيوان تولد من
 حيوان آخر فيجب ان يد ان يراد بالفروع معنى لا يكون مضاعفا لاصول
 من سره من ان يراد بالفروع الذي يخرج اه اشارة الى ذلك في الاصل
 احد المضامين ما هو في تعريف المضامين من ان يد ان يكون مضاعفا
 في التعريف واما ان صراحة عن القضية الكلية البديهة الضرورية كالحتمية
 في استخراج جزئياتها الى تنبيه في حصول صلتها بالكلية في فائدة
 ويعد ان صراحة عن المقدمة الكلية التي يستنتج منها ان احكام على ما
 يساوي في صوغها اما هو ان يعم منها فانها لا يسمى قانونا بالقياس اليها
 كما في سبب التسمية بخبرنا الى ان كل علمياتها اشارة الى ان

وهنا

فروا
انما

كلياتها
الطائفة

الى انه يمكن ان لا يقدر الموضوع واما احكام على ما مر وذلك بان
 التجوز في اضافته بخبرنا الى القانون بان يراد بها احكام الجزئية
 الجزئية ولا بد من ارتكاب مسامحة عند تعريف احكامها في
 توجيهها واما المقدما فاما متعلق بقوله لانها من قبل الكل
 على ما هو جازم له وكان جوابا لسؤالنا من ذلك ولا تدركها
 صواب الكشف فالفصلين من اصول الصناعة وانما هو هذا
 ما نتقنا منه يمكن ان يبق في وجه العدو والضرورة ان كان محمولا
 لا يمكن انتقالاته فالمعتبر المحلولة من الضرورية ولعل الفائدة
 في ذكر الضرورية التنبيه على ان ما كتبنا لا يمكن بدول ان يكون
 منها ضروريا في الجملة فانه في ان المتبادر ايضا من عبارة المقصود
 بالذات اما من الضروريا الى النظريات او من النظريات المحلولة الى
 نظريات محمولة فلانها لا تتبادر والانتقال بينهما واسطة
 ان ما نتقنا به بواسطة مركب من انتقالات كل واحد منهما بل واسطة
 والمفروض ان عبارة المقصود بتبادرها معا متبادر وله ايضا ولا بد من
 بخلاف عبارة الكشف وانت تعلم انه لو قال سوسر ان عبارة المقصود
 بتبادرها جميع الانتقالات بواسطة سواء كان من الضروريا او
 من النظريات بخلاف عبارة صاحب الكشف بعد احوال على المقصود
 منها لم يتوجه ما ذكرنا اذ قد تدبر في ما عايننا من المذكور قوله
 ان اراد بان صراحة عن عدم دخلها فيه فمساومة وكذا في قوله

قولك بغير الظاهر لا يفتقر الدخول ولا كان خراجا بل يكتفي
 فيه اصحاب الدخول على تقدير عدم ذلك القيد اي بما بعده فلا حاجة
 الى ما ذكره من الكلام تقديره ^{وهي ما في القيد} اي الباقي من
 القيد اي القيد من الذي هو الفصل ^{اي انه فصل حقيقة} لان
 ما افادته ثابته للقانون الذي هو المنطوق بالقياس الى غير
 معرفته طرقا متعاقبا فلا يكون ذاتيا وانما قلنا للقانون الذي
 هو المنطوق او مجرد ثبوت لنفسه بالقياس الى غير ضرورة
 الجنس المركب مقدم ^{اي فكل} منها من حيث النوع يستحق التقديم
 امكان مقدما ولو تقديره او من حيث الخصوص يستحق التأخر ^{وكما}
 متاخر اكد ولما كان لا صرازا للعامة بخصوصه ^{فما استلزم} ولما
 كان المقيد للقانون جعل القانون جنسا وهو فصل ولم يكتسب ^{منه} العلم
 في المقيد وعاصم الفكر المذكور في تعريف الرسالة دون ما قوله
 وما يفيد على ان يقي افادة القانون للمعرفة المذكورة ^{لانها مستقلة}
 لان استقار تلك المعرفة انما هي منه ومن ضم الضرر ^{الشرعي} المخصوص
 اليه كما يمكن نسبة افادة الى القانون الذي هو الكبري في القياس
 نسبتها الى الضرر ^{اي نعم} نسبتها الى الكبري اقوى لانها يستفهمه
 لتنبيه شتمه عليها بالقوة القريبة من الفعل على ما مر في تعريف القانون
 لكن هذا لا يقدح في جواز النسبة اليها ايضا ^{وحيث كان النسبة} القانون
 وبين المقيد المذكور ^{غويا} من وجه كسب الصدق والواقع ^{للمفهوم}

فمرو
 اخبار

وعلى هذا يمنع ان يكون الخبر في كلام الله على الضرر ^{اي خبر} الخبرية الطريق
 الخبرية وفيه تكلف ^{علما} الينا ذكرنا في امانه اراد ان ينظر الى
 التعريف المشهور ^{ايض} اولان هذا القيد مقدر كما اشار اليه
 بعض الحكماء باعتبار الصدق ^{تفصيل} تفصيل ^{المنطوق} فانه يعرف احكام
 جميع لا كما باعتبار مناسبتهم ^{اي لا} وعند هذا يظهر لك ان قوله اطلاق ^{المنطوق}
 مانه يعرف احكامها كلها ليس على ما ينبغي ان يكون ^{اي ليس} مسترا في افادة
 احكام في احكامه من يوق العرف بالكلية ^{فالفصل} الفصل ^{المنطوق} لا يفيد معرفة
 المادة ان البعض الذي كان من مسايل وانما يفيد معرفة ^{من} من
 المناسبة لكن ^{انما} لا يفيد معرفة البعض ^{في} في ^{اي} ^{قوله} عارضا كونه
 للعامة ^{منها} ليس على ما ينبغي لان ذلك الترتيب ^{الذي} هو الطريق ^{الخبر}
 بعينه فلامع لقوله صدر عنها ترتيبه وكسب من صار عارفا ^{بوجه}
 انه ليس المراد معرفة الطريق ^{الخبرية} التي صارت وسيلة للعلم ^{الكلية} بل
 معرفة الخبر ^{اي} التي هي فروع بالقياس الى ما هو المعلوم ^{ويح} كان ينبغي
 العالم على العارفين لكن الموافقة السابقة ^{على} العمل ^{الروضة} فيه
 اي معرفة الخبر ^{اي} صارت وسيلة للعلم بالكلية ^{على ما مر في}
 مراتب النفس لم يذهب عليك انه هذا انما يتبادر ^{بعض} اقسام المنطق
 وهو ما يكون نظرا لكن ذلك كاف في هذا المعام ^{الخبرية} المعاد ^{المنطوق}
 لقوله المعاد والمفيد الى ان الطريق ^{الخبرية} فان كانت عارضة ^{من}
 لكن ذكرنا بنا على ان معرفة المعاد لا يكتفي ^{لا} من العلم بالمفيد ^{واما}

فقد عرفت انه لم يتميز بين الطر والخرية والكلمية وجعل الخيرية من المنطق
 او شبهه ليس من جهة ان العلة العائية فانية حقيقة لذات الذي
 هو الفصل لا لا لا والمعلوم ان من جهة ان المعرفة والعلم ليس بالامر
 النفس ليس من ان المبدأ الفياض وقوله ليس كذلك بالاعراض والعلة العائية
 بالنسبة الى العالم السفلي تلك المعرفة لما كان القانون معلوم
 من جهة الوجود الذهني وهو المعرفة والعلم فان تلك المعرفة والعلم فلا
 يناقض ذلك المنطوق بالعرفان القانون لتقوم باجزائها اشار الى
 نوعي العلة فالاوليان علان المنة لا صياحها اليها لثباتها واما فيكون
 علما الوجود فقط يتلوه نية بلفظ فبالمع كانه تدعى ضعفه او التدا
 في ذاته مع هذه الكيفية هو الوجود لا ما هو عليه من العاقل وغير المناس
 اما اولاه اما اول فلان وجود المعلوم انما هو من لوازمها كسب وجودها
 في الخارج لا مطلقا واما ثانيا فلان هذا اللزوم انما هو اذا كانت على حقيقة
 وليس كذلك قد تقر انما علة على سبيل التلخيص واما ثانيا فلان وجود المعلوم
 انما يلزم بالو كانت تامة وهو مادي كوزان يتوقف على بعض الشرط وعدم
 المانع واما رابعا فلان هذا الوجه لا كمال يلزم ان يكون بالعدل على ما
 اليه يقول انما هو بالعرفان العلم ومنه من دفع العناية بان المراد
 كما صافي ولو قرر بهذا التعريف بالعدل يعرف بشئ على جميع ما هو مع
 العريضة التي بها زيادة مفضل في الوجود البشري في نفسه لم توجه على التماس
 لكن شرط حصولها اشار الى سبب اللزوم من قبل المعلوم

فخر
 انما

الى ان لا نأخذ موضوعا للمعلوم دون العلم وقد عرفت ان الموضوع في ذلك
 وان الحق انما هو موضوع للمنة من حيث هو وليس موضوعا للمعرفة كما في
 انه قد يكون للمعلوم ما لا يكون موجودا في الخارج فمراد من قال انما هو موضوع
 لا من انما هو ليس بمعناه المتبادر بل من انما هو ارادة من قال انما هو موضوع
 للتصور الذهني و قد اراد انما هو موضوع للمنة المعرفة فان العلم والصور
 شيان فهو سمي انما هو موضوع للصور الذهنية من حيث انما هو موضوع للمنة
 بالنفس بعبارة اخرى انما هو موضوع لفظي وقيل هذا التراجع ما سمي التراجع في
 ان المعلوم بالذات ما هو والمطابقة ايضا لفظي وذلك لان ان ارادنا بالمعلم
 بالذات المقص بالذات فهو المنة الموجودة في الذهن وان ارادنا الموجود في
 الذهن بالذات فهو الصورة القائمة بالنفس بالقول الموجود بالذات انما
 هو المنة من حيث هو وقد علمت تفصيله وتحقيقه بارجع اليه في غير ذلك
 هو العلم اذ لا شعور للنفس تلك الصور بل قد يكون منكرا لها كما للملك في العلم
 ان ليس الموضوع له هو التصور الذهني والالتبادر من حيث كونها متشبهون
 وليس كذلك وفي ذلك يتبين على ان التبادر الذي هو دليل الحقيقة يكون
 باعتبار القصد لا بالكون بل بالخطور بالذات ولا يتحقق للمعلوم التفتن
 مطلقا وبصرف اللزوم كالمكانة للقول كما سمي وتعلق هذا الكلام
 بذلك المقام من جهة ان لا خلاف بان القضية المنطوق موضوعا للمعقول
 فاذا ثبت انها حقيقة في المعلوم دون العلم ومما يؤيد ما ذكرناه ان
 الشيء في الخارج معروضها الموجد انما هي هكذا الذهنية والموجود الذهني

هو المعلوم وفيه تارة اذا المراد في الذهن بالذات هو الصورة الذهنية
وان كان الحق بالذات هو ذو الصورة فبذلك جزء المنطوق فان
يقول اذا حصل المنطوق عبارة عن القانون فكيف يحصل المعرفة المذكورة
جزءا منها قلنا القانون لا يفيد المعرفة المذكورة الا بشرط تعلو العلم
فما حصل ان العلم به يفيد المعرفة المذكورة فلو كان ذلك المعلوم جزءا
من العلم بالقانون المذكور لزم المدعى بقدر المواد خبره الاخر له
يعني ان هذا معنى لزم السائل وقد مر نظيره ولا ينافي ذلك ان معرفة
الطرق متناهية ولا معرفة المواد ايتيم وما ليس في دفع المناقاة من معرفة
المواد مما سبق انما اذ في مجموع معرفة الطرق السرايط لا الطرق
وحدها فلها فاضل في تعريف السرايط قد دفع بما سيذكر في موضع
وتقرر جوابه ان جزء المنطوق هو العلم بالطرق الكلية وسرايطها كما
يطلق اشياء بالشبه الى ان لا خلاف على الذوات حقيقة وعلى معلوماتها
مجازيا باعتبار العقل كما ان الطلاقة على الملكة ايضا مجازيا باعتبار الشبيهية
اذ لا ريب ان هذا بناء على ما مر ان الملتفت اليه بالذات والمفهوم
هو المعلوم دون العلم تصور العلم لا يخفى عليه لو كان المتكسب هو النفس
العلم بنياتها لم يتوجه الشبهة الموقوفة في نفى المتكسب في التصور
انه ان كان المنطوق حاصل كان يحصل الحاصل وان كان طالع المعلوم
فذلك لان الحاصل قبل اكتساب العلم بالعلم اي حصول العلم بصورة
والذي يطلب به حصول العلم بنفسه فلا يلزم تخصيص الحاصل ولا طلب المعلوم

فان قيل

وتعلمه بحال يمكن توجيه تعلمه بحال لا يعرض بان يقي عدم غرض العلة
على تقدير المراعاة تارة على المنطوق كيف المنطوق لا على المراعاة ثم
العلة فغرض العلة من صاحبها العلم كان ماديا وهذا هو غرضه من
اللفظ فهو الكرمي مقصود ان لما كان المراد من المراعاة تطبيق العلة عليه
وتوقيفه فعلى تقدير عدم المراعاة وعدم التطبيق كان الغرض الكرمي
لما ايمنا اذ يجوز ان يكون مطلقا للقوانين المنطوق وان لم يكن
العلة في تقديره تطبيق عليه ويتم عليه الحاصل ان المراد بالمراعاة
تطبيقه على القوانين المنطقية والترديد بهي وجود المراعاة
اشراطها وبمعناها اي لا اشتراطها الا اشتراط عدمها
كان اللازم دوام العلة لا الكثرة فبما لا خلاف انه على تقدير عدم
اشراط شيء من الظروف مع العلم بالقوانين كان العلة نادرا
على ان عدم المراعاة كان نادرا يتكون استثناء من معنى الكلام
لكي توجيه الاستثناء بانه متعلق بكلمة بعيد وببانه ان ذلك القانون
يفيد معرفة الطرق الجزئية وهي الفروع المستندة من تلك القوانين
وقد علمت ان الطرق المتناهية للمواد ايضا ومن الظاهر ان العلم بتلك
القوانين مع كماله بذاته في رعايتها لا يكفي في معرفة جميع الطرق
المتعلقة بالصرف في المواد معا بالنسبة الى جميع المطالبات المتوقفة
لان لا ينتهي الحركة الاولى الى اوصاف المواد المناسبة للمنطوق الى ان
ان الشرح الرئيس مما يقوله في بعض المطالبات ليست احصاه وهذا وجه

فان قيل
انما راد

من فان نهاية كماله القوة هذا ليس على ان ذلك هو سبب
 الهندسية على ان تلك القوة هو صواب الكمال ونهاية الى النفس
 لعدم تقطيع الانباج البين في تطبيق لا تقدم لفظه للاندراج
 تنامي بلاوة لا يخفى ان المنتهى في البلاوة وفوقه على جميع قوانين المنطق
 وضبطها بعيد غاية البعد فالاول ان يوافق في العطف من عبار الغنى
 مع ذلك كجهد في رعاية لكنه نادرا كما يشهد به كتب العلماء الكبار او
 ما يرى وما يصح ولا حاجة فيه الى التمسك بالبلد المتناهي في البلاوة على ما
 يفهم من بعض النسخ حسب وقعها وكذا في لقولها بالبلد لعدم اصابتها
 في النطق لا لعدم تقطيعه للاندراج البين ومع نقول ان توفيق كلام
 من مرم ان المراد بقوله ان روعيته ام لا انه ان اشترط في عدم غرض
 العطف المستعاد من قانون المنطق رعايتها وكان المعنى ان ذلك القانون
 يفيد معرفة طرق الاستقالات بحيث لا يعرف من العطف في الافكار المتعلمة
 الجزئية الكلية مثل الاندراج بشرط رعاية تلك القوانين لا مطلقا وان
 لم يشترط ذلك فكان المعنى انه يفيد تلك المعرفة بحيث لا يعرف من العطف
 الاندراج مطلقا يعني ان من صاحبه علم المنطق ان يكون صوابا معناه
 العطف وليس المعنى انه يفيد تلك المعرفة بشرط عدم الرعاية اذن محال
 بهذا العمل وعلى هذا فكان الشئ الذي عدم استراط الرعاية في عدم
 العطف لان عدمها في الواقع وتداثر الى ذلك فمراعاة شئ بعد ما
 عدم استراطها فلا عبا رتبة على ما ذكرنا قوله اذا لم يبالغ صاحب الفقه

اللاور

ظهور ان عند عدم الرعاية وفقدانها بالكلية يفيد استغراق الطارة فاعلم ان
 في ذلكنا وكثير يفهم من قولنا قانون يفيد المعرفة المذكورة بحسب
 العطف الاندراج ان ذلك عند عدم رعايتها وعدم موافقة الحكم مع
 وان اريد حقيقة الرعاية اسما بقوله حقيقة الرعاية الى ان الرعاية
 لم تحقق بمجرد ذلك كجهد واستغراق الطارة في الطبيعة لا ان النفس
 ومن ذلك يظهر وجه انه لم يصح اول الشئ الذي بالذکر ولم يرد
 المتبادر هو هذا والعطف في صورة حقيقة الرعاية لعدم العطف للاندراج
 مع كون القياس صحيحا لما تقر في الحكم ان النظر العيني هو
 العلم وجا به ان هذا شرط سلامة القوى وعرضا من شرائط لا ان كسرها
 قبل الطاعة على تلك القوانين لا كما مع عدم تقطيعه للاندراج اذ ان ذلك
 القوانين بعضها نظرية وبعضها بديهية لكن كفاها الى نوع تدبر ان
 البعض المذكور احلي واظهر منه فاعلم ذلك البلد تلك القوانين
 سيما مع تطبيق فكر عليها لا كما مع عدم التقطيع للاندراج البين وعلى هذا
 نقول يلزم كلف الشئ عن النظر العيني مع سلامة القوى لا يتغير
 قوانين المنطق على ما ينبغي كان قوا سلبية كفي ذلك افادة النظرية للعلم
 وانت تعلم ان لا دليل على امتناع ان يحصل الشئ في ولا يحصل له
 بسبب حصول الشرائط المعين في ما لا يكون الله اتفاقا نعم انه يفيد
 نادرا فلذا حكم بغيره فاما ما ذكرنا من ان على توفيقه ان كان
 مع وقوع العطف في الفكر ليس ان العطف وقع في نفس الفكر كما هو الظاهر

اذم

عبارة المصنف في ترتيبها كالمطهر منه فهذا وجه آخر الذي ذكره في
ان بعد ما يكمل المسامحة في عروض العطف والفكر يمكن توجيها لانا
بان يقر على المقدمات والسير بديهية جليلة بحيث تصدق بها البديهة
لعل صدق بعضها في يقع العطف من هذه الجهة لا من جهة عدم تفضل للاندراج
وهذا عطف في الفكر مثل ما قاله الله فتدأوى الى هذا المنع قاله الشيخ
الرئيس في آخر منطوق اشاراته بهذه العبارة ومن بعد المعنى والمحرر
اللفظ ثم راعى اضرار القياس من غير ان الفاظها راعاها بتواضع العلم
بما فيها يتكرر في المقدمات او يتكرر في المقدمات والنتيجة وراعى شكل
القياس ثم علم اصناف القضايا التي عدوا ثم عرض ذلك على نفسه
ما يستلزمه على نفسه معاودا ومراجعا فقط من احوال ان يحسن
وتعلمها وتكمل سيرها طوله والسلام على من ابتغى المهدي ومنها ما ذكر
الشيخ وامر من سير مطالعة ولا يخفى على الناظر لانه على ما ذكره الله
كل في النتيجة احدا على النظر الصحيح مع العلم بقوانين المنطق المتعلقة بالمواد
والشؤون وتطبيق فكر عليها فقام له وتزيد كيبا لما ذكره الدليل
على اجتناب الناس الى المنطق في العلوم النظرية وظنوا هذا الدليل لولم
لذلك على اجتناب اليه في جميع العلوم النظرية وذلك العلوم نظرية لا محقق
الدليل يلزم اجتنابها الفاسد في هذا البيان الى ان الدليل المذكور
لا يدل على اجتناب تلك العلوم اليه فظان ما ذكره بغيره في هذا المنطق
بها ولا يخفى ان هذا البيان وما احتمل جاري التصور بان يكون طرق اخرى في

التساوي بعضها ضروريا لا يحتاج الى التساوي من الطرفين الكلي الذي هو القانون
المنطقي لكن لما لم يتغير المقوم بهذا التصغير في جانب التصور كما يفرضوا لها
في المقوم لم يتغير من سائر اقسام في مقام التفصيل والبيان او كسر
في التصور الذي ذكره من قال ومن عرى ان العار عن هذا التصور
بافكار صحيح وتوضي ان الطرق المتعلقة بالصورة في جانب المقوم برعاها
ليست ضرورية كتساوي التصور اذ تقتضي اجتنابا على الفضل كان او لا
الطرق المتعلقة بالبيان من جهة المناسبة لفرق بين الذاتي والعرضي فتنطوي
عروقها في الهمة الحقيقية ولهذا قوله وانما كونه مستفادا بيان
استنباه اليه يقع العطف في التساوي التصور من جهة ضرورة على في الهمة
ما صلاحيته اعتبارية فلم يقع العطف في التساوي موافقة لكل وقع
لقوله الله وعدم وقوع الخطا فيها الى اسان الى ان العلم اي
قاة على ذلك لكن بمعنى المقام ولهذا عرى الدلالة بالاسان انما
وذلك لانه لا يتم كونه ضروريا واريد به ضرورة فيكون كناية عنه ولا ينافي
ذلك كون عدم وقوع العطف اعم من كونه ضروريا وان العام لا دل عليه
انما هو مما لان هذا في نفسه وما ذكرنا بالقرينة فلا ينافي وليس دليل عليه
لزوم الدور ولا ارتكابا من جهة عنه على انه على هذا التقدير يمكن ان يقر
قوله فذلك لم يتطرق معطوف لكونه ضروريا اسان الى بيان الهمة المحكم لا
له فقام له راجع الى العطف وذلك مثل الطلاق في انتاج الممكنة للوجوب
في التصغير والشكل ما ورد وانعكاسها على المستوى وانعكاس السالفة

ان ضرورية كنفصها لك فانما تنصرف في عقد الرضخ كان الحكم مقصودا
 على ان قراد التي تصدق عليها العنوان بالفضل وقتا ما او متناوبا جميع
 ما فراد الممكنة وهذا كذا في لفظي لان مرجع ان المراد بقولنا كل استود
 كذا متناوبا والرد على ان لا وهو امر لفظي وفيه تأمل لان الخلاف
 في ان انقضيا المستعمل في المعلوم المحاراة كان الحكم فيها على جميع ما يمكن
 صدق العنوان عليه ومقصودا على ما صدق عليه العنوان وقتا ما او اما
 ما ذهب اليه انه من ان الفعل الذي اعترض الشئ متناوبا وفعل لا دا
 وهو فرض الذين صدقوا على تلك الفرد فنية ان المراد من العرض ان
 كان هو اعتبار صدقة عليه فيقدر عدم ما عتبا كان خارجا عند الشئ داخل
 عند الخارج وان كان هو تجويز العقل وصل فيه لا عتبا فالوجه ذكره
 لترجيح رايه ووراء القضية من هذه الجهة يصير موافقا للعرض لا لاعتد
 اذ محدد صلاحية العرض وما عتبا يتدون ان يحصل لا عتبا ويوجب الفصل
 لا يصير القضية التي متناوبا حكمها لم يتعارف فمراة هو الاول ويخرج نظائر
 ان اختلاف معنى وايقظ الخلاف في تقدم الجنس على الفصل في احد التام
 انه هو واجبه او كان على سبيل ما اوله يتبعها في معنى نعم التي انما
 علماء هذا الفن فيه كبت تملك تقرير استنزام الدوام للتقسيم بوجه دفع
 عنه التمسك وذلك ان لو وقع الدوام كان متحققا في نفس من يلزم
 منه وقوع القسم فهالان على تقدير تحققه في نفس من كان يجب ان يجامع
 كلا ما تحقق في نفس من لا يستلزم ان قولنا الموقوف غير الموقوف عليه

قوله

متحقق في نفس من لا يتحقق الدوام في الواقع كان متحققا فيه مع هذه المقدمة
 وذلك لان في الاتفاقية العاتية يكفي في صدقها صدق الدوام وان كان
 متناوبا للمقدم كما يسمي في الشرح منقولا عن الشافعي واليه ارجع في قوله
 ان الموقوف عليه غير الموقوف واذا تحقق المعاني وتوصل صدق قولنا
 نفسا عسرا وان هذا لا بد وانما ايضا مقدمة صادقة اخرى هي ان النفس
 المستقلة لا تباين ان تصدق على تقدير وقوع الدوام وتكون مخالفا لما
 صادقا فيها ايضا وهو ان الموقوف غير الموقوف عليه قبل ان يتم
 تقدير وقوع الدوام مع انفس المقتضيات الواقعية في الواقع يتم
 الكلام وعلى ما قررنا نرفع النجاة اما اولها فوطر اما الثاني فلان قوله
 فلا يستلزم ان يستلزم قولنا بوجهي رايه لا مكنى قوله فلا يجامع
 صدقة صدق قولنا نفسا الى اعمى النظر وذلك لان صدقة مع
 الدوام مع كونه لما كان محال جاز ان يستلزم انقضيا
 ان وقوع الدوام مع كونه الموقوف عليه غير الموقوف يستلزم
 نفسا عسرا ولما فرض صدقة وقوع الدوام مع كونه الموقوف عليه
 الموقوف يجب اجتماعه مع كل صادق مثلا كون النفس المستقلة وتعلقه
 بغيره لا يمكن دفع ما ذكره بما قررنا قاله فالاول لم يتصل
 فتدبر هو اشكل من ذكره لانه قربة عالية عرضة لم يجمع
 في الدعي كما في المشهور لعدم الحاجة اليه لتعارفها في غير انفسها
 ما يمتد الى ذكرها معا ولم يعكس لا شك اولها بالشرع كقوله

القاعدة المنطوق فيها اي بزم اليه فلا يخرج اي عند قلده ما قام في
السؤال او عند هذا التعديل بحسب والمنوع الواردة اي
المنوع التي سيذكر في جواب التي كانت واردة بانته في منقعة
المنوع الموردة على سवाल كانت واحدة ثابتة كما في المنوع الموردة
في اجبا المرضي او المنقعة كما في المنوع المذكورة في اجبا
المنوع لقوله لا يوق و اراد بتعدد النوع بقدر ما يعتد به
التسديد وهو إشارة الى استقوله بها على تقرير لا حسن السؤال
واحد فاذا اورد على تقرير المص كان سوالين بها واما المنوع المذكورة
او التي يمكن ان يذكر في الجواب المرضي بتقرير المص في ان يمنع قوله
لو كان المنطق نظرا يعرف فيه العلة لزم التسليم ويستند بتلك
الاسانيد ان يكون البعض نظرا بعينه في العلة والبعض نظرا
او ضروريا لا يقع فيه العلة وان يكون البعض نظرا لا يقع فيه العلة
والبعض نظرا يقع فيه العلة والبعض ضروريا واما المنوع المحض
ببطلان الاله الذي هو في قوة المنع في كل ما يستلزم الاله من غير
بان المنع المحض بتقرير المص ايضا يرجع الى منع على ما اشار اليه
سوسر و هو ما وصفا ضروريا مستنية و هو ان على ما عتد القوم
يمكن ان يوق لا يلزم التسليم بل ينتهي الى طريق ضروري في كل العلم
المتسق المنتظم فان قلت لا يحتاج الى قانون المنطق ان لم يكن
من جهة لونه طريقا كليا فكيف هذه الطريق اخر في الجواب اليه ان يكون

تدبر

من جهة ان تسال ان المنطق المتعلق بالايصال وان كان طريقا
جزئي لكن لا بد ان يكون المكتسبة مقدمة متعلقة بالايصال وكانت
مسئلة منطقية لان ما محموله بالايصال لا يكون الا مسئلة منطقية فالحاج اليه لهذا
قلت يمكن لكونه امورا في اي سؤال يحتاج دفعه الى هذه التدقيق
على ان الكلام في ترتيب الطرق الى الغير النهائية من حيث انها طريقا
من حيث انها مكتسبة فيها واما سادسا واما سابعا فلان هذا التقرير
شتمل على التعرض للذوق كتمام فيه الى الاعتقاد من جهة تركه على تقدير
صحة كد هذا طريقه لقوله و يتبادر في بياضه قوله بعد ذلك وكذا
ما حكم للمقابل والفرق والافلا حاجة اليه بها فتدبر او مع قضايها
ظاهرا لوقوع واما ما اوله فتدبر غير طائفة مجرد فخر اعلم ايدي
ولا يخفى ان مثل العرض من هذا الكلام السبيل على ان المنطق لا يسمع
عن المنطق مرافقا لقاعدة القدم و قد نظر من هذا ما اعرفت في
الكسب القانون المنطوق بحري في غيره فالمنقول ليس على القوم صحيح وقوله
لا يوق دفع لهذا الكلام بتوجيه ما قبل في الكسب المنطوق المنطق من جهة
و تأويله بوجه لا ينافي ما ذكره ان في وقوله في نظره فتدبر مستبعد
ادعى الاستعداد وما استدله على ذلك دليل على ما شاع ولعل وجهه
ان غاية ما يمكن ان يوق ان المكتسبة لم يعرف بعضا اصطلاحيا واما ان لم
يعرف نفس القوانين في غير طائفة تدبر ترتيب القوام ترتيبا مستطردا لان
الكلام في الكسب المنطوق بالمتعلق بالمانعة في الترتيب بالمتعلق

ولعل توطئة لما يجري من نظرم في الصورة فنذكر **الاول قاعدة المنطق** كما كانت
 قاعدة المنطق ان قولهم نقيض الضرورية هو التامة مثل ما ذكر في قوله لولم
 يصدر عن المنطق لصدور نقيضه من غير فيها او لازم منها ولا يخفى ان اقامة الصيا
 لا تستثنى في كل مادة لا يتوقف على مفهوم النقيض المطلوب بل يكفي فيها ان ي
 مثل لولم يصدر عن كل انسان ما كان ضروريا لصدور نقيضه ليس بصادق بل
 وتوجهه ذكر من سواه ان هذه الشرطية الملازمة للقاعدة المذكورة او مندر
 فيها وعلى التقديرين لا بد من تصور مع النقيض او العقل انما يحكم من جهة الحكم
 القاعدة او يقر انجزا غير محصور فالاسهل ان يجعل مندر تحتها
 كلمة او يقر ما ذكره في غير المواد المحصورة المستعمل في كل قياسية
 يلزم تصور كل نقيض والوجه هو انما والاول فينتج عليه قوله لا بد
 من تصور مع النقيض وانما الثالث فينتج ان قوله الذي يستفاد من صفة
 الناقض لا يلزم اد المستفاد منها هو مفهوم النقيض الكلي وكذا قوله في
 التنبية على ما صطلح السالم على الفاظ وهو ظن اعلم انهم قد استدلوا
 على كونها مكان نقيض الضرورة لما ذكرنا اما محصورة بما لا يكون مستندا
 عليه في كلامهم او جعل استدلالهم على انه تنبيه لا دليل وبما حققنا بطريق
 قوله والثالث لا بد من تنبيه على تصور الشكل والافان يتوقف على الشكل
 والاول المطلوب غير شرط وتوجه ما مر في العكس في كتابنا فلا يلزم
 عدم استقلال العكس في البيان على الهيئة المذكورة اي نوع الهيئة
 المذكورة او المراد من الهيئة هو النوع المذكور في ضمن العكس وليس المراد

حضور الصنف المذكور بل لا بد ان يكون صنفا آخر من نوعه كان له
 قولها كما ينبغي ان يمكن ان يقر منها فائدة ان آخرها ان اعدوا ان القائل
 انما يكون قانونا بالقياس الى ضربها لم يكن بد من صفة بل كتمام الى نوع
 لا ان في ذلك الجزئية وان كانت ضرورية بحيث الى منه عليها المعونة تلك
 فلهذا اوردوا تلك القوانين وجعلوا مسائل المنطق وانها ان كانت
 كانت غير محصورة فالاول ان يجعل مضبوطة في ضمن تلك القوانين وجعل
 تلك مسائل فيية اذ بها ينسبط ما هو المنطق لدراسة من كثرها فكان ينبغي ان
 يجعل مسائل فيية لا يبادى وكان ما ذكرنا من الوجهين اوطع اذكر من سواه
 كونهما واجبين مما طلبه المسائل واما ما ذكر في فقه فصول ان اللزوم منها ليس
 سوى فائدة ايرادها في المنطق واما ايرادها ان يجعل مسائل فيية فلا يحصل
 منها احوال الافكار الموروثة اي جميعها الضرورية والمنطقية وانما
 اليها المنطقية تم وما بلغ معا فمحصل ما طلع لا يخفى ان ما ذكرنا من سواه
 من الوجهين لم يدل شيئا منها على ما هو المنطق السبيل وهو فائدة جعلها
 مسائل الفقه بل المستفاد منها فائدة ايرادها فيية للعلم ان لا يخفى
 الوجه الاول لما كان ايرادها محصورا عند الطمانينة في العلم كمنها
 المقصود لدراسة ما كانها مقصودا لذاتها فاستلزم جعلها من عداد
 المسائل دون المبادئ وفي الوجه الثاني وان كان ما ذكرنا فيية ايراد
 اكساب القسم الضرورية يقتضي جعلها مبادئ كمن قولهم فمحصل ما طلع
 على ان افكارا في جميعها من الضرورية والمنطقية معارفا بالقوانين

مسائل في خمس اشارة الى انها اشار الى دفع الدافع من تقرير الشرع بها
تدافع من وجه آخر وهو ان قوله بتغير عبارة والفاظ مشعر بان ذلك تقرير لفظي
وتم يكون فيه كسب النظر الجسم الا ان يبق مثل ما قاله في لفظ التنبيه والاصح
انها كلفه والحق ما نقله عن المحقق الطوسي حيث لم يجعلها اصطلاحاً من قبيل
العلوم النظرية والعرف من نقل القسطايني ان قال في مثل ما قاله الش
بابه لا يتقدر كما كان ثم نبه على ان الحق ما نقله عن المحقق حيث عبر عنه بالمحقق
قال لبعض المحققين جعل المنطق اولا قسمين اكثر واقل وحاصل اكثر
نظرا اقسام ما اصطلاحاً وادنى ونحوه والنظر ياتى الى حيث من شأنها ان
يفعل منها وجعل ما اصطلاحاً فيما لها اشار الى القسم الثاني بقوله فان
اجتمع في شي من اى من المنطق على سبيل المذلة وادى الى الصنف الاول القسم
ثاني وهو الذي جعل اكثر فلا يدور لم يتغير المحقق لذكر القسم
ما هو في اكثر النسخ ولعل وجهه ان نظرا الى الواقع وهو ان مسائل المنطق
محصولة بالفعل وان كانت غير متناهية بمعنى انها لا تقف عند حد بل
تتلاحق ما كان وقد تعرض له سوسر حيث قال طراد ولا ينظر الى جهة
الفرض والاعتناء في اداء النظر الكمال وجهه كاستنباط المعطيات اشار
الى تبصير على انه التفاراز في جعل النسبة بين المشروطين محضاً مطلقاً
ذلك ان الحكم منه غلط محالاً يكون من شأنه ان يغلط فيه على كونه
السبب من هذا القبيل على نظر كيف وقد اختلفوا فيها الجسم ان كان كماله
على انه خلافه في تفسير الالف على ما مر نظيره فتدبر وكل القديسي

يكون

كيف يستغن القسم الثاني عن المنطق مع انه يكتب من القسم الاول منه لما نقوله
المراد من ما يحتاج الى المنطق لا يحتاج اليه من جهة جعله طريقاً لا يصلح
كونه موصلاً وذلك بان يكون الطريق اخر في نظرا اما من جهة الماد فان من جهة
الصورة وتكتب من الطريق الكلي الذي هو القانون المنطقي واما اذا
نظر الى المنطق من جهة ضرورة بطريق ضرورة فليس هذا احتياجاً الى المنطق
من شأنه منطق طريق لا كتبنا وعلى هذا فالانتم من قوله سوسر ان الطريق
من المنطق غير محتاج الى المنطق انه مكتوب في الطريق ضرورة ومن قوله ان
الغير المسوق به كبحاج الى المنطق انه دايماً يكتب بالطريق النظر والالم مكتوب
الى المنطق وفيه تأمل واعلم ان كون الطريق مدسفا لا يعرضه الغلط شي
وكونه جليلاً لا يعرضه النفس في كسبه شي آخر فلا يتوجه ان يكتب النسبة في غاية الدقة
فكيف عد من الطريق الذي ليس من شأنه ان يغلط فيه وذلك مثل الهندسة
التي في غاية الدقة مع ان لا يعرضه الغلط من القديسي السابق اشار
الى ان التخصيص في عبارة السمع فصوره في التعظيم او في الكون او في قواي
باعتبار سديس كما مر وايضاً في تفصيل المقام واستيفاء المقام الواقعة في
نفس الامر هذا تقرير للسؤال انه رد الجواب من السؤال المذكور كما هو
من يبق السؤال الاول على حاله بل على ذلك قوله في السؤال الثاني
الى المنطق حيث لم يقل مع انه ربط اولاً يتم الجواب غير ذلك بالطريق
المراد من الطريق ما يستعمل في سبب المبادى كما مر وذكر الهندسة بطريق التمثيل
فلا يرد انه لا يلزم عدم احتياج الى المنطق من جهة معرفة المناسبة على ان المنطق

هو الوجه القوي والمقيم انما يحتاج الى القواني المنطوق بالماضي والصورة
 معانيد على الطريقة فشرع بذلك بناء على ان ما فكار داما انما
 اول على السبيل الخريف وحيث ان اول اليها داما وايضا القسم المذكور
 اول كان مذكورا على ان يكون المراد منه ان يقع مائة منها كان المراد منه
 ان يكون الخريف في سبب تنسب سائر العلوم وذلك لان كولي القسم المذكور
 مما وقع مائة في الكتب سائر العلوم قد عرفت انه لا يخلو ان هذا العلم
 هكذا الطبيعة العكس في الجوهر والطبع كالعلم والصفة موضوعا والاعراض
 فصيحة في الطبيعة وان اريد بها ان القسم قد نقل عنه من سببها فاشبه
 وهي هذه الترويح كلام الله والصواب ان المراد المعدل هو المعنى كما هو المتبادر
 من اللغة وفي كلام الله اسنان الى ذلك والى الجواب الحقيقي هو كما وصفت
 في هذه المقدمة التي رد بها الجواب كما لو زاد لفظ على الجواب الذي ذكر
 اكتشف فتأمل انتهى وفي قوله توجيه اسنان الى ان جواب الله غير موجه اما اول
 فلا لانه ليس دال السبيل ان يقول للمعدل معنى قولك الفلاني كذا سيما اذا
 المعنى المعبر المتبادر واما انه ينافي ان متبادر من الكفاية هو المعنى كما هو المتبادر
 مع قطع النظر عن عدم دلالة اللفظ عليه فبعد عن مقتضى المعدل وهو ان يحتاج
 الى القسم النظري من المنطوق على ان هذا العمل لا يوافق اسرار اليك كما هو المتبادر
 عليه لقوله على ان الكافي في الكافي في شي لا يجب ان يكون كافيا فيه فاما انما
 يكونا في موجهها اذا عمل العمل الكفاية على المعنى في المتبادر واما انما لفظ
 فانه الكلام انه يجوز ان الكفاية على المعنى التام كالتق ذاته نعم كافيه في وجود
 العالم بمعنى انه لا يحتاج الى امر غير صادر عنها لكن احتمالات المعنى لا والله

فيه فعليه استفسار والتردد بل انما وبعبارة اخرى لو كان المعنى محفوظا
 الفساد وبعبارة اخرى فلتفهم كون كافي في الكافي في الشيء كافي في الشيء
 مع ان هذا المنع ينشأ على حال الكفاية على ذلك المعنى كما هو المتبادر من المعنى
 الحكم بان معنى الكفاية هنا مع حال الكفاية في المعنى المذكور بعده على المعنى كما هو
 ان يستقروا ان اريد بالكفاية المعنى الذي هو اللفظ عليه وحكم بان
 الكفاية تسلم ان الكافي في الكافي كاف ومنه عدم ما انفق الى المنطوق على هذا
 التقدير وان اريد المعنى كما هو المتبادر من المعنى كما هو المتبادر من المعنى
 كون الكافي في الكافي كافي في الكافي كافي في الكافي في كون المعنى كافي في الكافي
 المسار اليها في الشرح بقوله مراعي كالمعنى المحقق في المعنى المذكور في كل سبب
 والمستند بان الكافي في المنطوقين يرجع الى التفسير كالفقاه ايضا في قول المعنى
 لكن انت تعلم بعد الدال ان ما من من مع موجه في مقامين في دليل كونه
 ودليل كونه ليس نظريا بل هو في اللفظ كما هو متبادر من المعنى كما هو المتبادر من المعنى
 فلو لم يقع فيها فلا فكن لغتها ما يكون وليها واحد كما في قول المعنى
 فشيء واحد ما بالآخر بل بقوله في ما اوله شيئا لا يسد واحد وهو ما من مع واحد
 مستند بسندين ففي كل واحد منها واحد من وجه وتعدد من وجه فلهذا
 شيئا واحد ما بالآخر لصاحب الفقه واجاب الخفي على الناظر ان قوله
 ويمكن بعض الناس عن كتابه بدون المطمح وقوله كما ان استغناء الناس
 بالطبع عن علم العروضة على ان حال السؤال على انما هو المتبادر من المعنى
 يكفيه السبب المنطوق بالطبع وغيره لا المريد القوي القدسية قد صرح

والى المعنى قوله لو كان نظريا
 لا يضر فيه الفلاني لم يقع
 احتمال قسم
 مستند ان ص
 المنطوق

السؤال يلفظ النظر والفكر والكسب لما حكم بان يحصل العلم بالنظر لا يتم بدون
 المنطق لا ينبغي ان يخص السؤال بصاحبها وحده بل على انه في غير محال بل
 لكن لو حال على هذا كان ما سبق من انه في توجبه لفظ الا نادرا انه لا يتوجه
 الشك في غير محال فلهذا امر من كلامه هما وفي تقرير السؤال الثاني على
 مختص بصاحب الفقه القدسي لتوافق اضرا الكلام وتيلام بقدر ما كان
 ينبغي ان في نظم كلام الله تشوشا واضطرابا قاتلا للمؤيد اي خاصة
 الكسب على ما صرح به بعيد والمراد من غيره من لم يكن مؤيدا من عند الله
 بتلك الخاصة لكن له اصابته في افكارها لانها كانت واقعة على الترتيب الضواري
 في نتائج وليس المراد المؤيد بالقول القدسيه والالم يكن ما ذهب اليه صوابا كما
 اليه ان ربما كانت مطلقا اي في جميع افكاره يكون الكسب اي معرفة
 لا مطلق الكسب بل هذا الشيء ايضا كصلى العلم بالنظر لا بالقابلية
 لمجال المنطق بالطبع اي المنطوق فيه لمكان العلم المنطقى فهو
 فلهذا في اعتبار القوة العقلية المفهومة من الكلام ولما يكون عطفها على مجرد
 العلم لان المدرك هو العقل فقط لا قوة اخرى وفيه تأمل ايا مجرد
 العقل وكذا المعطوف اما الاول فانه لو كان معطوفا على ما حكم به في ان
 في احد من قد لا يتبع ما حكم به كما اذ يتبع المبدأ دفعه من غير يتصور
 ما طرأ وسوق وشعور اذ لا يكون لاستعانة القوة احد شيئا ذلك
 داخل في احد من مقتضى تعريفه وليس القضا التي قياساتها معها لانه قد
 مختص بغيره ولا يصح ان يكون فيها جميع الكلام فيكون مقتضى معرفته في
 بل

سبقي

قوله

من

لما العلم

فيما ينقسم قسمين احدهما ان يوضع المطاوعا لانهما ان لا يوضع واستيف
 الى ما يتوهم والاستيف قد يكون مع سكون نفس وقد يكون مع حركتها
 لكن لا دخل لهذا في حركتها في هذه السجود او يكون لها دخل في ما فيها
 السجود في في تصوراته فان احد من يجامع احدهما ولا التي كانت يحصل
 المادة فتدبر العلم والتحقيق ان الحركة لا دخل اليها كانت يحصل المادة
 بتحقيق المتعلم لكن ان الحركة الثانية حاصله لكن للمعلم مدخل فيها وكذا
 الترتيب الذي لم لها اذ كان المعلم ترتيبا اجزا الضعيف ومن احوال الكسب
 وكذا ترتيب بين الضعيف وبين اجزا الكسب فلهذا المتعلم ايضا رتبة في ذلك
 لكن باعتبار رتبة ما يتوهم في العرف الى المرتبة هو المعلم وان المستدل هو
 وان ما نسب الدليل بانه دليل على مرتبة ان المستقل في ذلك هو المعلم له
 هو الكلام في كون فكر او اما الكلام في ما يحتاج الى المنطق فانه له
 احتياجا اليه لكن بواسطة المعلم وفي خصوص الحركة الثانية فان اراد
 الله الى ما يحتاج بالذات اليه او ما يحتاج الكمال مع توجه كل به
 العلم في هذا الموضع محال حيث ونظر من الجانبين ما لا يعرف
 والاضابط يخرج من الضابط الفقهاء التي قياساتها معها الا ان
 انما مرتبة من احد من قد يكون بمعرفة حقائق ما شأنا اذ المعرفة
 حقائق ما شأنا لمعول المبدأ الموجود في الخارج من حيث انها موجودة
 بذواتها وبمعرفة احوالها انقسم شيئا منها لها وانما في هذا
 الموجود في الخارج لانه كما يستداه في نظرهم في معرفة المبدأ المؤدية

من ان

ومعرفة احوالها واراد احوالها هي احوال التي تعرض لها ذاتها او هي مساوية
 على ما يستفاد من اضافة احوالها اليها وهي التي تعرض لها ما يتاها احوال الذاتية
 ووجه ان ما يعرض الشيء لا مساوية وان كان حاله المتساوي حقيقة لما استقر
 ان الواسطة المعنوية هي هنا هي الواسطة في العروضة وهي العروضة ^{وكان}
 الشيء معروضاً على سبيل التحويز على ما هو صريح في ما كان مساوياً للشيء لم يزد
 ربطاً واقصاه من ذلك الشيء عدم احوال ذلك الشيء وتسعاً ويترتب عنه في
 العلم الذي كان موضوعه ذلك الشيء واما احوال التي كانت عارضة للشيء لا
 فيكون عنها في العلم الذي ^{افضل} او لا وما لا يبعد ان يقال كما هو معتد به في العلم بنبوءة ما لم يكن حال
 كان موضوعه ذلك ^{او ما ع} ما يخص الشيء حقيقة بل يجوز لذلك الشيء والتعرض للتقصير انا بنا على انه جعله بعضهم داخل
 في الحكم واما على سبيل المبدأ ^{او ما ع} وعدم التعرض للعلم بنا على انه لم يقصد
 انصافاً ما يحصل به السعانة فقط ان بنا العمل على العلم والمراد كقائمه
 ما شيا واهوالها ما يتاها ^{استقصاء} الحكم العملية في موضوع العلم ان هي هنا
 كلاً ما ينبغي التنبه عليها انه اذا كان هناك اشياء متشابهة في العلم لم يخلو
 ذلك فامر المشترك موضوعاً للعلم المعروف وموضع ذلك انما يكون في
 يمتد عن المساواة المتخلفة ^{بل ما ينبغي على المساعدة} لكل شيء من تلك الاشياء عن اعراضه فانه ذلك الشيء
 فكانت اعراضه غريبة للقدرة المشتركة وقد عرفت انهم لا يمتد في العلم
 عن العرف الغريب القياس الى موضوع العلم ان قد كثر ما يمتد في العلم
 الطبيعي عن اعراض الفلانة الى العلم كمنصوره او الفلكي لذلك
 كقول الخرق وعدمه قلت قد منى منهم ان موضوع الحكم ليسوا
 بل اشياء

لا

للمفتاح موافقا لشرح التفسير ان جعل موضوعا الحاطة على العلم موضوعا لم يعلم
 فليس في ان جعل ما هو معلوم موضوعا وما هو مجهول محمولا كما فعله سبويه عند
 قوله ثم الفروع في الشروع والاعتماد على ذلك لم يصح بما هو الحق عندنا
 وهذا الى ان هنا غير مرضي لانه قيل ان الموضوع وقع محمولا في هذا
 فتنبيه ولم يد بالماط اي لم يد كصورتها طاهة والوزن ما من معرفة الموضوع
 في ما طاهة بالفعل ولا ينافي ذلك ان يكون المراد من لفظ ما طاهة ما طاهة
 بالفعل من استعمل لفظ كان وكذا ما كيد وبيد لما يفهم من لفظ كان
 فكان المعنى ان ما طاهة كاصلة من العلم بالموضوع هي ما طاهة ما فتراى
 اشار بقوله فتراى الى ان هذا محمولا من كلامه والى ان يمكن تأويله بوجه كان
 صحيحا اما الاول فلان اللفظ من لفظ العلم المتعلق بالمفرد ان يكون المعنى
 المقصود اما الثاني فان لفظ المراد من العلم بالموضوع يكون الشيء الفلاني
 فيكون المراد من العلم بالموضوع المقصود في قوله ولما توقف تصور الموضوع
 الخاص دون ان يقول ولما توقف العلم بالموضوع الخاص على نوع اما الى ان
 اللفظ العلم مستعمل في المقام وليس معنى التصور كعلم بالموضوع الخاص فانه
 لما كان معنى التصور غير معنى لفظ التصور الدال على المقصود لانه ظاهرة
 قال لما كان تمايز العلم تمايز الموضوعات الخاصة التي بان المعقول الذي
 من حيث ما يصح موضوع المنطق من مقتضى الشروع في المنطق ولما كان تصور
 الموضوع الخاص اي تصور هذا المفهوم المركب التقيدي الذي وقع محمولا
 او موضوعا في هذا المقام موقفا على تصور الموضوع العام الذي هو موضوع

المعلم

مما ذكر

هذا المركب عرف موضوع العلم مطلقا ومن هذا البيا يظهر وجه امران مما ذكره
 على قوله من هو اللفظ وليس كذلك اي ليس تصور الموضوع مقدما للشروع
 بدول اعتبار كون المقام المذكور مقدما وهو متوقف عليه ليس من هذه
 باعتبار ان حقيقة كونها من المبادئ وليس حقيقة توقف الشروع عليه بخلاف
 ما اذا اعتبر المقام قال حسيثا في ذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم
 في توجهه هذا الكلام لن يندفع عنه ما عارض الله وازاد الموضوع هذا العلم
 المركب ايضا في الذي وقع محمولا او موضوعا في المقام بالموضوعية وحيث يندفع ما عارض
 الله بلا كلية واما الاول فنندفع بما ذكر في تأويل كلامه ولا يخفى انه لو قصد
 هذا البعض فوجه كلام السالوق في بانه لم يظهر دفعه الاول الى انظر انه
 قصد دفع الثاني فقط وحيث يتوجه ان توجيه كلامه بما ذكرنا انما يتم اذا اول
 كلامه بما قد راجح يندفع ما عارضنا معا في قصد دفع الثاني فقط فظهر غلته
 من هذا التوجيه وجعل المقدمة تصور الموضوع في المقام فلو ان المقدمة او كانت
 تصور الموضوع في المقام كان تصور ما هو موضوع لا هذا المفهوم نعم لو كان هذا
 آخر مستقلا استغنى بغير مقدمة امكن ارجاعه الى ما قاله في كتابه
 على سبيل التسامح اما بقطع النظر عن الواسطة او باطل في المقام الموضوعية
 ما نفعنا فيه على ادراك الامر القريب من حيث انه غريب مجازا لان المجاز
 خير من اشتراكه بواسطة التي اعلم ان المراد باللفظ والضم
 وانما له كما كان المستق دون المبادئ كما قاله من سره كذا كان المراد
 مفهوما تاما دون افرادها اذا التفت بالعموم والمساواة انما يعتبر فيها او

الى ذلك من سره بقوله فان مفهوم الشيء له البياض وقوله في انكنا مبدء
المحول او المبدأ و مبدء مفهوم الشيء الذي هو المحول اما صدق عليه المسوق اليه
مفهوم المتجه اليه كما ان افراة لنا بقوله كل مفهوم يصدق على فرد بشي
على مفهومه لا بشرطه بل كما في صريح ذلك بعض المتأخرين فان
مفهومه من الجسم الذي له البياض حتى يكون الواسطة داخله لو كان
ذلك لم يكن حال الجسم على ما ينبغي مع ان البياض قد يعبر عن السطح ايضاً بل يعرف
الاية على ما صرح به الشيخ وغيره وسنذكر من حيث على الظاهر المتعارف
وصف الجسم به ابيض واما على ان النسبة المفترضة ههنا المساواة والعموم
يتناول الصدق والتحقق مساو وان لم ينفى لم يحقق بدون الجسم
والصواب ما ذكره لا يخفى ان الواسطة اذا كانت مبنية على ان يكون
وان يكون داخله كان جزءاً خارجياً وكلمة هذا فالواسطة امر مباح ولم يقيد
بما في ثبوتها ويمكن ان يكون بناء على مستحق من سره ان المفترضة
مطلقاً المساواة سواء كان باعتبار الصدق او التحقيق ان كان
الواسطة جزءاً بيانياً لم تحقق ولم يتصور كون اخرى مائلاً في
التحقق فتامم اعتبار الحق لا يخفى ان الحق في المسوق
اما بمعنى العظام او بمعنى انحاء المحول واما الحق بمعنى المطلقات
فلم يرد في المتعارف وظاهر ان صاحب القليل حيث قال لا يخفى على سماعه
ولم يقل غير صحيح بل الحق على معنى المطلق اعم لكن نظره في ان
هذا الاطلاق غير محدود فيما بينهم بقوله من سره فلا يرد في حاله

اجله

مقابلة مثل حال الحيوان
على الانسان وليس
وكون الجسم مطلقاً
من الابيض صرم

يق

على ما عرفه الرئيس القوم وهو ما يقرر بقولنا لا يخفى
على الاله كذا اعلم ان هذا تعريف الواسطة في القياس المحلى
والمراد من ضمير لانه موضوع المطالب لا يتقضى عكس احد الواسطة
في القياس الشرطي ولا طرده بالاضطرار في الشكل الثاني
والبراهين فتامم ما ثبت لشيء اى ثبت للمفروض
او بلا واسطة مفروض آخر ولم يثبت للآخر اى حقيقة او بلا واسطة
الا وقد ثبت للشيء كذا لا يخفى ان هذا غير لازم اذ يجوز ان يكون
العام عارضاً لكل واحد من نوعين غير متشاركين في مفهوم
صالح لان يكون مفروضاً حقيقياً له والى الغير ثانياً وبعض
فائدة اطلاق العرض على غير مفروضه الاولى كالاطلاق
على الانسان بتوسط الحيوان او اطلاق الابيض على الجسم
السطح مثلاً لا يكون مجازاً ام حقيقة ذكر بعض اجل المتأخرين
ان ذلك مجاز ولا يبعد ان يقر اهل اللغة لم يكن عارفاً بهذا
التدقيق فاطلقوا الماشي على الانسان لا من حيث حقيقة
ذاته لانه مجاز اتفاقاً بل من حيث انه من افراد بل من افراد
الحيوان واطلقوا الابيض على الجسم الذي كان طاهر ابيض
تعييناً قرينة ويقرمون ذلك بل قرينة ايضاً فيكون حقيقة
ولا يبعد ايضاً ان يكون بعضها مما يظهر على اهل اللغة تحقيق
الواسطة كاطلاق المنحرك على جالس السيف مجازاً وبعضها

حقيقة كالمثل المذكورة فأمثل استواء الواسطة في
 وما وقع في حاشية شرح الرسالة موضع العروض الثبوتية
 على ان المراد من الثبوت العروض يجوز انفة بما حقق في
 او على ان ما وقع فيها كلام ظاهر ليس مبنيا على التحقيق
 التي هي اعم وذلك لان كل ما كان واسطة في العروض
 كان على سبيل في نفس الامر للعروض بدون العكس واعلم
 لنا وسائط لنا الواسطة في الثبوت والواسطة في العروض
 والواسطة في الالبان والنسب بين الاولين هما العموم مطلقا
 كما حقق من سر واما النسب بين الواسطة في الالبان وكل واحد
 من الثبوت والعروض فعموم من وجه كما يظهر بالآلة
 انتهائه والقول بان الواسطة هي المنتهى وهو معروض لخط
 كيف وهو مفهوم غامض وكذا الخط ظاهر انه داخل تحت
 قوله من الاعراض الاولى كما ذكرت مجرد قوله ثبوتية
 عند النقطة عارضة للسطح المحروط والقول بوجود السهم في الخط
 وكانا تحصيلهما معا وان عروضها له او لا بعيدا اما القول بان
 شئ راسا للمحروط لمعبر بالقطعة وفي المنسب ينتهي بالخط او لا
 خلافه تدبر وما لم يكن كذلك اشار بذلك الى ان
 لم يذهب عن خط المناس الذي اوردوه صاحب القسطاس
 اذ يرجع العارضة بالواسطة المباشرة وغيرها في عبارة دالة على

حقيقة

الواسطة

الراسطة في العروض وفي قسم المباشرة غير الى ما ذكره من
 لم يقتصر الى ما ذكره ولم يذكر لغير المباشرة مثال اخر فذكر
 واسطة في العروض اعلم ان المقوم حيث اعتبر بالواسطة
 في العروض في هذا الموضع قد عرفت انها المقوم لا الشئ
 كلامهم على وجود كل الطبيعي وحيث لقول على مذهب من ما ليس
 بوجود الطبايع التي كانت ذاتية لفرد موجود خارجي
 ووجود غير من العرضيات بالعرض قد صرح بذلك الرئيس
 من المحققين كان الامر مشكلا مثل مفهوم المتعدي لما كان
 موجود الوجود الانسا بالعرض وكان المتعدي لم يكن موجودا
 بذلك الوجود لما علمت من معنى الاتصاف بالعرض على ما
 به من سر موافقا لما نقلنا عن بعض المتأخرين فكيف يكون
 معروضا حقيقيا للعرض فكذلك مع ان ثبوت الشئ على
 ليعنى وجود الموضوع له فالتمس ذلك البعض بان الفرق بين
 والابيض مثلا بالاعتبار والابيض وان كان موجودا
 احسن بالعرض لكنه موجود بوجود البياض بالذات فان البياض ان
 لا بشرط شئ كان ابيض وان اخذ بشرط شئ كان ثوبا ابيض
 مثلا وان اخذ بشرط لا شئ كان بياضا وربما يؤيد ذلك انهم
 قالوا ان البياض ان كان قائما بغيره كان بياضا لغيره والغير
 كان ابيض به ولو كان قائما بنفسه كان بياضا بنفسه وكان ابيض

لوبا

بنية فوطان اطلاق الابيض عليه كما طلاقه على الجسم الابيض
 لا يتغير مفهومه فاعلم ان المستتر في مفهومه ليس هو البياض
 لكن بشرط في صدق الابيض عليه من قيا به بذاته وذهاب بعض
 الاذكياء منهم الى ان الكمال موجود بوجود الشيء بالذات فيشكل
 معه حال الاعمى مثلا واما كما يتبع على زيد والترم ان في
 البصيرة يتحقق مفهوم وجودي هو المحرر حقيقه ولا يكون فيه
 ويمكن ان يكون حمل شيء على شيء وانما به معه ان كان بالذات
 نقض وجود ذلك الشيء حقيقه وبالذات وان كان بالعرض
 يكفي فيه وجوده بالعرض وحمل الضاحك على المتع لما كان العرض
 يكفي وجوده بالعرض وينبغي كتحقق كلام الشيخ لم يكن قائل بوجود
 الا بالعرض ولم يقل بان اتحاد بين العرض والعرض بالاعتبار
 ويرد على هذا ان الضاحك حقيقه مثلا ما كان مبدئي
 الضحك قايما به وهو كونه موجودا خارج حقيقه فكيف يكون
 بها لا يكون موجودا حقيقه فان موضوع حقيقه العرض الموجود
 لا يمكن ان لا يكون موجودا الاما ز او هو فاما ما حدا
 هكذا ينبغي ان يفصل وتحقق هذا المقام للجسم العنصري
 اختصاص الاجسام العنصرية بالهيوكل المخالف للسطح
 العنكبي في النار واللوانم كقوله احرق والاليتام قوت
 احرار والبرودة والرطوبة فاليسوس وغيره يدعى انها

بذلك الوجه ان
 الشيخ ص

كذا

مشترك في معنى ذاتي جنسي عبر عنه بالجسم العنصري تحت الجسم المطلق
 وفوق الجسم النامي فان قلت هذا اعتراض اما على قول الشيخ
 حيث ادعى تصحيح الـ بذلك او على حمل كلام الـ عليه وقوله
 مساهله في المثال على ما اوله بمعنى المسامحة وعلى ان السهر
 وعلى الوجهين ينطبق الجواب فاما بل للسطح الموجود هذا
 بان مفهوم السطح غير موجود في الخارج وهذا ما لم يكن في
 عرض السطح للجسم فوطان لا فرق بين المفهوم في ذلك كالمعجب
 والسطح فيكون الكل عرضا اوليا وقد عرفت ما هو الحقيقي
 وينبغي ان يعلم ان البياض لم يعرض الا للسطح لان الجسم المتكامل
 يكون البياض ان كان متصلا واحدا فبعد قطعه وتفكيكه
 السطح في باطن فمجرد البياض فيها ان يجد وان لم يكن
 متصلا حقيقيا فبعد التفريق لو احسب بالبياض الذي
 في جوفه كان قايما بسطوح اضرائه الموجود فيه لا يمكن
 كماله من عند اناء قوله وان اريد ان ادخ بل هو ذلك
 بل يكفي ان يوافق الجواب انه قد تقرر ان اللوان عارضة للسطح
 وايضا حديث الوجود لا يلزم بها الحكم ولعلك تقول
 اعراض على ما ذكره من ان العارض ليس بمرتبة الذي ذكرنا في غرض البياض
 على الطلاق وهو الذي قد اشارة اليه سابقا ووعد للسطح بواسطة السطح لانه
 الجسم عليه وما ذكره بقوله فنقول تسليم له وتحقق المقام
 وفي هذا الوجه لا يخفى

الوجه
 السيد
 على هذا الكلام
 الذي ذكرنا في غرض البياض
 الذي ذكرنا في غرض البياض
 الذي ذكرنا في غرض البياض

عنه لا ان من قوله بالضرورة ان يكتفي في الخارج بمطلق المساواة يمكن
توجيه كلامهم بوجه لا يرد عليه ذلك وكان منطقاً على هذا التحقيق
بعد هذا التفصيل لا يكون من احواله حقيقة ان هذا مبني
على ان الاحوال التي توجد في غيره كان عارضا بواسطة الامر
الاعم والعارض بواسطة الامر الاعم مطلقا عرضا غريب لا يمتنع عنها
في هذا العلم المفروض وفيه نظر اما اول فلانهم يجوز وان يكون
العارض لذاته اخص كالزوجه للعدد بناء على ان المراد نفي الوجود
في العوض فيجوز العقل ان يكون الموضوع المفروض معروضا حقيقيا
لعارض ولا يكون بينهما واسطة كان العارض عارضا لها او لا حقيقة
والموضوع ثانياً ويجوز ان لا يكون لعارض كبحسب افراد الموضوع بناء على
ان عروضا مستقلة بشرط لم يوجد في اجمع فيمكن ان يوافق في ان
يكون عروضا لعارض للموضوع لذاته ولم يكن بينهما واسطة هي مفروض
حقيقي لم يكن يوجد له في غيره بان يكون في ذلك الغير ايضا مفروضاً
حقيقيا له واما ثانياً فلان العوارض الخارجية العارضة للسلطان
كانت اعم منها والتي يعرض للمهيات المركبة وكانت اعم من اعم اثباتها
لا يكون لها مفروض حقيقي اذ لو كان فلا يكون ذلك الموضوع لان
العرض ان الاعم لا يكون عرضا ذاتيا للشيء فتعني ان يكون مفروضاً
اخر كان اعم من الموضوع مساويا له وهو واسطة في عروضا
ذلك العارض للموضوع فنقل الكلام الى عروضا ذلك المفروض

توقف

للموضوع وان لا بد من واسطة اخرى كذلك وهكذا سئل عروضا الموجود
للشيء لم يكن لذاته فيحتاج الى واسطة كانت مساوية للموجود
كما يمكن ان يكون العام فنقول لو لم يكن الا مكان العام عرضا
اوليا للشيء لكونه اعم منه فيحتاج الى واسطة اخرى ولا نقول بل نزم
التقسيم حتى لو التزم في الاعتبار او تنقطع بالقطع الاعتبار
نقول ان لا يكون كجمله تلك العوارض معروض حقيقي بنفسه فاما فيه
فاحفظ ذلك فانظم في سلك نظائره المنسوبة في هذه العقيدة
في غيره اي الغير الذي لا يكون مساويا له في الصدق او
التحقق اولى او المراد بالغير الذي لا يكون عروضا لعارض لم عروضا
للمفروض المفروض لشيء ما يكون الراسطة مبانيا في الصدق بل
لشيء غير العارض الاوليه واراها احواله حقيقة ما يكون لم
ارتباط وتعلق بذلك الموضوع بغيره فيسبب السبب ويطلب مفروض في العلم
الذي موضوعه ذلك الشيء فتدبر والمراد بالتحقق الذاتي وقوله
فحق بلاغ هذا وكما ان يكون المراد معادلا بالعرض فيحتاج
الى الاعتقاد في غير العروضا الاوطيان مساوي الشيء في
حكم الشيء فكان عارضا لعارض الشيء في الاعم وان خص فتدبر
مخصوصا من النوعه احتراز بقيد مخصوصا اي نوعا معينا
فقط عن مثل الزوجه فان عروضا للعدد وان كان كما طالي
ان يصير العدد نوعا من الانواع الزوجه حتى يستبعد لعارضها

له لكن لا يحتاج الى ان يصير رابعة مخصوصة مثل ان يكون عرضا للصحة
 فانه يحتاج الى ان يصير كحيوانا انسانا بخصوصه حتى يتصف به والبشر في
 ذلك ان في الدنيا كان المعروض المحقق ذلك ان في الدنيا كان المعروض المحقق ذلك
 لم يكن مهية متوسطة بين كاربعة والعدد كانت مشتركة بين الاربعة
 يصح ان يكون موضوعا للزوجية حكما بان موضوعه هو العدد لكن ثبوته
 له مشروط بشرط لم يتحقق في جميع انواع الاعداد ولو كان هناك مهية
 متوسطة بينهما بالوجه الذي ذكرنا فلا شك ان معروضه باحققة هو تلك
 المهية لا العدد والمناقاة في المنابر غير ضار فبذلك **قوله** وهذا امر
 يستحق في دفع المنع المتوجه على قوله حتى يبرز كالميلين بناء توهم ان المقام
 هو في فتي **قوله** اعانة هذا ليحتمل توطئة للتفصيل الذي جعله حتى يتضح
 فهم تخصيص الواسطة العامة بما عدل الداخلي هذا واعلم ان يجوز ان كان
 خارجيا مبينا في الصدق فحكمه حكم الخارج المبين فان كان مساويا
 في التحقيق كان العارض الواسطة ذاتيا والكان عرضا غير باق قوله
 اما مساويا لم ينشئ تعلقا بالخارج والداخل معا **قوله** بحيث يتحقق
 عروضه فلو كان تعلقا آخر اشده منه ولا يتحقق ذلك لم يعبر في مقامها
 هذا **قوله** لا يوجد في غير الموضوع لكن يستبعد لعروضه ما لم يصير نوعا محصيا
 ولم يذكره لذكره التناق **قوله** اذا قام اه ذكره القيام لان ما كان فيه
 هذا القبيل وان فقد لا يكون هناك قيام كما في تحريك العرض فبذلك
قوله سواء علم اي من الخارج لا من نفس البرهان اذ علم من البرهان

في

نفس له الحكم وعلته انه على ما توهم عبارة انهم حيث قالوا ان
 العلم يعطى او يفيد علم الحكم ليس اذ ان يعلم من البرهان ان علة ما ذا
 بل انما يعلم بثبوت الحكم واما ان علة ما ذا فيعلم من الخارج نعم برهان
 العلم يستلزم على ما هو علم الحكم في الواقع هو مرادهم من قولهم يعطى
 او يفيد علم الحكم فبذلك **قوله** نعم المظهر اه هذا لا ينافي ما تقر ان
 المسئل المشترك بين العلمين متغاير باعتبار تغاير البرهان
 لما واما فبذلك اعتبار كانت مسئلة من علم ان المظهر الذاتي ليس
 سوى الاينة وايضا يمكن ان يكون المراد ان هذا هو المظهر
 الواجب في كل علم ولا ينافي ذلك ان يكون في بعض العلوم مطالب
 اخرى اي ثبوتها للموضوع اي ثبوت العلم بمعنى العلم بثبوت
 وليس المراد ان القضية ههنا البتة **قوله** اي من المسائل اه
 فسر بذلك اذا المطلب العلم قد يكون ضروريا على ما هو التحقيق
 كما ان علمنا هذا بعضه ضروري وكل بعضه نظري يتكسب من التعرض
 ان اول طريقه ضروري **قوله** فان قيل ينشأ السؤال ان
 الحق لما كان بمعنى احوال على ما مر واهل قد يطلق ويراد الحكم
 فهو هو وقد يطلق ويراد به نفس هو على ما لا يخفى على
 الناظر في تعريفاته المذكورة في كتب القوم وصرح بذلك بعض
 اجل المتأخرين فطاعة لو كان المراد المعنى ان كان راجعا
 الى التوجيه الاخر فيرد عليه ما يرد عليه ورد السؤال وحال

في رفع ورود ما اورد على التوجيه الاخر لفظ الحق الذي لم ي
 اعمل على المعنى الثاني بناء على انه محال صريح في حال اللفظ عليه
 تفعل ثبوت في نفس الامر ظاهر ان المراد الواسط في
 الثبوت ولا يابس اذ ليس غرضه من سره يصح في اللفظ ان عتراض
 الموزع على توجيه الثاني لا يرد منها اذ يمكن حمل الكلام على
 الوجه الذي قرر من سره ويمكن ابدى في عبارة حملة على وجه
 ذلك ايضا فاما مل اي مستغنا فسر بذلك اذ البين في
 بعض البديهي ما ولى فطانه لا يلزم من نفي الواسط بمحض احد
 الواسط ان يكون اوليا اذ يجوز ان يكونا في اللفظ الى احد الواسط
 وكما في التجربة او حدس الى غير ذلك الاستسالة
 الشبهة في المعارض يطلو على ما فيه اشكال في دقة في جوابه
 ينبى عنه في العلم اسئلة الى ان التراجع في ان العارض
 بواسطه تجزى العلم الذي كان اعلم من الموضوع عرض في التراجع
 لفظا يرجع الى تفسير اللفظ حتى يمكن دفع النظر الى ان كل
 احد ان يصطلي على ما تيسر بل معنويا ما لا انه هل يثبت عنه في العلم
 المدونه في الواقع او انه هل ينفي ان يثبت عنه فها فط ان
 هذا تراجع معنوي يلى ان يصير مكررا للاراء وبما فيه
 اي الكبري والمجهر عنه ههنا كبرى لما ثبت في المقدمات
 على ههنا الشكل الثاني اذ المقصود فيه قد تم البيان

نورد ههنا ح

قوله هو اننا المظهر وقوله اذ المقصود لا ينطبق عليه حتى يكون ليل
 على ما سبق بل الطانه تقر مستقلا بآصل المط كما يظهر
 في من نظر واجاد وتوجيه ههنا الكلام يحتاج الى زيادة كلف في
 كلامه من سره فاما مل تعريف من حيث انه انسان اي من
 له استعداد خاص له لثباتا لغير العرض الا ولى وينطبق على
 ما ادعاه وابان تلك الاحوال الازلي ان
 له علم اذ لعل العلم لا يقول له علم فاني نفهم منه
 ابنا بل لفظ المفهوم الى ان استقامة ذلك من جهة المفهوم
 المحال في قلت ههنا متغيرا ههنا وجوه لتصبح الافاقه
 انه قد تقر في موضعه ويحيى في كماله ان حمل العالم على
 الشيء لما سطر حمل السافل عليه والاعنى ان حمل الاعراض المعنى
 العارضه للجزء العام على كمال الامر المط اي ههنا المفهوم والفرد
 المنتسب حكمه حكم الطبيعة اعلم ان ههنا الاعراض من حيث
 اعراض مخصوصه في الواقع كانت على كونها مطلقة في العلم
 عنها فيه الثالث ان العلم من جهة الابان حتى يكون احد اعتبار
 واسطه في ابان الآخر البائع ان الافاقه بمعنى الاستلزام
 ولكن ان حمل كلامه من سره على ما هو اقرب من ههنا الوجه
 والمبالغه اما من جهة انه بيان الدعوى بالبينه على ما هو
 الكنايه اي في جانب النفي الذي هو المنطوق فاما من جهة انه

نورد ههنا ح

نفي الاعم من المطلق اذ المطلق نفي الامة التي تحقها في ضمن التباين
 بالاعتبار والمنفي هو الامة مطلقا والله اوجه لان المبالغة
 في الاول في البيان وقد نسب سائر الى المطلق شيئا من الشيا
 لان في الوجه الله المشار اليه بقوله هناك والوجه في ذكره
 مصرح به في كلام الله لازم في جميع المواد ولهذا ذكر اوله
 اعم من ان يخلط يمكن فمع اعتبار اختلاف اعم من الذي ذكره
 ثانيا لا لازم فيما اذا جعل الاعم موضوعا للعلم واليه اشار بقوله
 اذ لم يدور فيها اللازم غير مذكور في كلام الله صريحا بل انما
 نفهم منه وسيفاد عنه وذلك لانه قال لكان موضوعه لكم لا العدة
 وسيفاد منه انه لو كان موضوعه العدد ايض في تلك المسائل
 لزم اخلط المذكور اي كانت تلك المسائل من المسائل المشتركة
 بين العلم والاعلم الذي موضوعه العلم وبين العلم والادنى كان
 موضوعه اخص والنظر متع قوله لكان موضوعه لكم لا العدة او
 متع دليل المذكور في كلامه بوجه كيف وهو اول المسائل وعين التباين
 وبما قررنا يظهر انه لا ينافي بين اللازم وبين يمكن ان يكون يلزم ان
 يكون موضوع علم الحكماء مطلقا لا العدد لان موضوع
 المسئلة يجب ان يرجع الى موضوع العلم وجميع اقسام العلم
 دون العكس في النظر الى موضوع هذه المسئلة في كسايه
 العدد لا لكم ودفع عدم اجتماع اللارزمين ح ان اختلط

العلم

العلمين لازم بنا على فرض كونها علمين وان اللازم ح عدم
 الاعتبار بينهما لما عرفت ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
 ولا يخفى انه على هذا لا يلزم اشتراك العلمين اي ما فرض
 كونها علمين في الموضوع بل يلزم كون العلمين واحدا لكان
 الظاهر واقويا عليه وثنا بااه التباين في البرهان
 ناش من التباين في تفصيل المذكور وتوضيح ما ذكره ان
 في اقسامه يثبت من المقادير ولما لم يكن لها اجزاء افضل
 اخير فيها الا ضغاف وفي السابقة يثبت عن العدد وهو
 ذو اجزاء افضل اخير فيها الا ضغاف فتدبر لا يبعد عنه
 اي حال كونه ما خذ مطلقا لا تفيد وذلك لان الواسطة
 وان كان اعم كنهها داخل فلا يبعد كل البعدان بعد من
 العرض الثاني فالعد مجزئ كونه صا كالا ان يصير عرضا
 ذاتيا بمجرد اعتبار التقييد وكونه معروضة بحقيقة داخل
 في ذات الشيء وعدمه هنا اذا حصل لعدم بعض
 السبل واما اذا اعتبر بعض عدم الضمك عن المحال القابل
 لكونه ضا حكما من جهة اعمس القريب في اختصاصه
 لا مجال للعدم وايضا المستفاد من عبارة التعريف ان
 يكون الاختصاص وصفا للعرض الثاني لا يستفاد منه
 ان معاكس كحسب ان يكون مختصا ايضا والاصوب ان يبق المقص

فہرست

خروج م

وهو الزايد والقام
والفانقص
والنقص
وتلي المراد
وعلى ان تكلف
او لا يكون له جزاء
اعظم من ان يكون له جزاء
داخل فيه
اصد عشر

فلتساوى السبالية في علمهم ولا يقتضي وجود الموضوع او موجد مبدؤه
 بناء على ان في العلم لا يثبت عن حال المعلوم المطلق فكان له نحو
 وجود فنزل زم الموجد السالتيح اي في حملها اء في حمل الحق
 على معنى الكسف وقد ركب الحمل بمعن السبالة التفتيش انما يتعلق بالنسبة
 ووجه نسبة الحمل الى الحمل ان النسبة من تمتة الحمل على النسبة
 نسبة الحمل الى الموضوع متعلق بالحمل اولاً وبلا واسطة صوف
 فقد تفسر قد وقع في عبارة الكسف في تعريف الموضوع بما
 يثبت عن عوارض التي يلحق بها هو وفسر الكاتب في شرحه قوله
 بما هو هو بقوله اي لذاته وزاد ولما يساويه ويجزئه عطف على قوله
 لما هو هو ويضرب من هذا ان عبارة صاحب الكسف قاصصة كبحاج
 الى هذه الزيادة ولكن لم يصرح بهذا فزعم بعض الساطرين ان قوله
 لما يساويه ويجزئه من تمتة التفسير وقوله لما هو هو يساويه لما يساويه
 ويجزئه ولا يخفى فساد حسواه قد وقع في كلام الرئيس
 وغيره من قدام المحققين المنطقين فصل في اللفظ الكلي واللفظ
 الجزئي ولفظ ان هذا لفظهم كون ما يثبت عن احواله في المبطون هو اللفظ
 ولا يخفى على المنصف ان هذا اقرب مما ذكره اليه انهم توهموا ذلك
 من لفظ القول بناء على ظهوره في اللفظ ان تلك الاحكام اي
 تلك الاسماء انهم حسبوها اي انهم توهموا ان تلك الاسماء
 اي لفظ الجنس والفصل وغيرهما موضوعه بان تلك اللفاظ فيقولوا

ان مدلول تلك الاسماء واما المراد بتلك الاحكام جارية على تلك اللفاظ
 وان هذه القضايا السبالية لمسايل الفرض فكان الموضوع هو القدر المشترك
 بين تلك اللفاظ وكل واحد من تلك اللفاظ من جزئياته ومدلول تلك
 وهو القدر المشترك بين تلك اللفاظ هي الاحكام والمحمولات ولا بد
 من اعتبار مفهوم آخر مغاير لمدلول الجنس مثل مساو له في الصدق حتى يكون
 عنوانا للمسئلة وبها الوجه مع استتماله على الفساد المذكور يقتضي ان
 يكون مدلول الجنس محمولاً في المسئلة واستقرض انه يكون موضوعاً
 التوهم في هذا التوجيه توهم انها امثلة لمسايل الفرض وحمل قوله
 انها بازاء تلك انها موضوعه لهما اي لكلاهما وفي التوجيه اليه
 حمل قوله بازاء لهما على انها محموله عليهما اي يطلو على تلك اللفاظ
 اخرى حقيقة من حيث انها افراد لما هي موضوعه له كالحل في
 لفظ الانسان على زيد ففلسا التوهم اطلاق لفظ الجنس على لفظ
 الحيوان في هذا التوجيه يكون مدلول الجنس موضوعاً كما هو الواجب
 وتلك التسمية التي هي اللفاظ الكلية فقوله من حيث انها افراد اللفظ
 على ظاهره واما اشارة الى تسمية الكلمة المذكورة سابقاً بلفظ التسمية
 في كان المراد بالدلالة الدلالة باعتبار افرادها والمراد بالمتدبر
 تحت اللفاظ على الاول وان تلك اللفاظ افراد متدبرية تحت
 اللفاظ الكلية اندراج ان خصوصية الاسم وكيفية ان يراد بها
 الاسم وبان اندراج اندراج المعنى تحت اللفظ وعلى التسمية

لكلياتها
 اللفاظ

اما اشارة الى ما اشار اليه
 تلك اللفاظ اعني افراد

الاحتمال والمراد بالذي يجب على احواله على الولا افراد الموضوع الذي
 عند حقيقة وعلى الكائن نفس الموضوع وهو العنوان هذا ما يبدو في بادي النظر
 في توضيح هذه الكائنية والعمل بعد التأمل يظهر شي آخر بيان خصوصية
 اي بيان انها من اية مرتبة وفي اية مقولة مندرجة كائنية حقيقة
 الواوية انها مندرجة تحت الحكم فكلون البيا بيا ناضد نقا وكان
 من قبيل المسائل مصدر الاثار المراد بالاثار مثل الرطب والنفخ
 وما لا يحكام المحمولات مثل المنفى والمراد بالاثار الخارجية ان يكون مبداء
 للاثار الخارجية لنوعه فلا يتقضى بالهول ولا يلزم من كونه مبداء
 ان يرتب عليه الاثار فلا يلزم التسم وتصور الوجود الخارج محدد بها
 ذكر تنبيه فلا يلزم الدور في التأمل وما للوجود هنا بظاهره لم
 يتناول نفس الوجود الذهني لا امتناع مدخلية الشيء في نفس كذا المراد
 ان المعقول الكائن ما يكون طرفه من جهة هو الذهني فقط والمراد
 بالمراد من ان يتناول الكل والكل مع الا ان اطلاق المعقول الكائن
 على كل من انشأه اما الله فظ واما الاول فلان موضوع المنظر
 ملك اجنسي الذي هو الموصود والجنسية ومنهم من خص المعقول
 بالاول وهو اقرب الى الصواب ولا يبعد ان يجعل القسم ان اشتران
 جعله عدلا له ايضا من قبيل المحمول والدليل عليه انما انقسام الكل
 العرضي واستقر ان المعبر في الكلمة هو الصدق واحمل بالمطابقة
 فتدبر ليحاذي ان يكون لها فرد يتصف بها في الخارج

المستحسن

لا يكون محموله على شيء محلا خارجيا بان يكون القضية خارجية لا يكون صدقها
 الا باكمل الذي يكون القضية ذهنية فقط **قوله** في المرتبة الثانية
 هذا توجيه للتسميد فلا يلزم اطرا به فلا يتوجه ان كثيرا مما يقال له
 الله يمكن تعقلها منفكاً عن تعقل مقروضا عنها ومنهم من زعم ان
 من المعقول الكائن من هذا القبيل والتسمية تكون معقولا ثانيا ان شأنه
 ان يتعقل بعد تعقل مقروضا به بآثار على انه عرضي لا شيا في ذاته
قوله بخصوصية نفهم من قوله من سره بخصوصية الوجود المطلق خلافا
 وهو الاستفادة من منطق الشفا فيخرج الوجود المطلق عن لوازم الهمية
 ومنهم من زعم انه لما لا يتفك عن شيء في الخارج والذين معانفكون لارنا
 للهمية وهذا مع كونه مخالفا لما يفهم من كلام من سره ولما استفاد
 من كلام الواسع لم يصح انهم جعلوا الوجود مطلقا من المعقول
 حتى الوجود الخارج فينبو الهمية انما هو في الذهن وقولنا زيد موجود
 في الخارج قضية ذهنية وفي الخارج قيد للمحمول لا طرف للشيء قوله
 كانت متصفة بنية بقوله كانت متصفة على ان المعبر في ان
 الهمية ان لا يتفك الا بضافه عن الهمية لا ان لا يتفك عنها في
 الخارج والذين لم ينع ان الهمية لو كانت موجودة في الخارج
 كانت موجودة معها وان كانت موجودة في الذهن كانت موضوع
 فيه معها اما الاول فلان لوازم الهمية من الامور الاعتبارية
 التي لا وجود لها في الاعيان وايضا لو كان كذا فالمعبر في

العوارض الخارجية ان يكون موجودا في الخارج مع المعروض وليس
 كذلك فتم جعل التماس عن العوارض الخارجية للبحث وكذا جعل التماس
 العمومي للعوارض الخارجية ان يكون موجودا في الخارج مع كونها
 عند ريس واما الثاني لوازم المهية منتقلا الى اليقين وغير اليقين
 بالمعنى الاخصى وعبر عن اليقين الاولين بلفظ العارض وعن
 الثالث بلفظ اللازم بينهما على دقيقة وهي انقسام كل من
 العوارض الخارجية والذهنية الى اللازم وغير اللازم واما القسم
 الثالث فلا يوجد منه الا اللازم كالشهادة الاستقراء والنتيجة
 فتم **قوله** منبث فان اجنبية منبثه عن كون معروضا موصلا
 بعيدا الى كنه الشيء وان كان الشيء موصلا بعيدا مثل ما بين
 المباحي والمطالب وعلى هذا فالاحكام المتعلقة بالايصال اراد
 بها ما يتبادر الى النفس بالايصال والنفع فيه كاصح به نس سر بعد
 ذلك وان اردت قلت الاحكام هي الايصال القربة البعيدة
 والايصال بعد اشار الى ذلك بعبارة حيث قال عوارض خارجية تعتبر
 في باب الايصال حيث لم يقل عوارض يثبت من المناسبة على التقضية
 سوق كلامه فيما سبق يبينها على ان المراد بالمناسبة الاحكام المتعلقة
 بالايصال **قوله** وجب ان يعتبر عوارض لما كان في هذا النقص
 نوع عنانية كتب من من هنا حاشية هي هذه يعني لا يمكن اعتبار
 امر ذاتي كلي لانه ليس مهية كلية مشركة بين المعلومات

مثال ٣

الايصال

ولا جزم كذلك فوجب ان انتهى **قوله** عوارض خارجية واعلم انه
 لم يحقق العوارض الخارجية فيما جعل عنوانا في مسائل المنطق
 وكذا لم يحقق لوازم المهية اي لوازم كانت متساوية
 كجسم ما كان مطلوبا في الحكم المفروض غير متساو والمالم يكن داخل
 في ذلك الحكم من جميع المواد ومع قطع النظر عن ذلك لم يكن لها
 مناسبة للحكم المفروض الذي هو الايصال والنفع فيه
 فلما اخصوا النظر بالعوارض الذهنية لا مطلقا بل كما كانت
 منبثة عن المناسبة وبما كانت دالة على الايصال او
 فيه فتم **قوله** بل هناك عوارض ليس المراد ان لها عوارض خارجية
 في الاذنان لكن لا يعتبر في باب الايصال على التقضية تعلق
 المنفي بالقيود او مفهوم الصفة ولا ان لها عوارض خارجية
 يعتبر في باب الايصال لكن لا في الاذنان بل المراد انك قد
 عرفت ان لا بد من عوارض عارضة في الذهن ليكون متساوية
 الخارجية ليست كذلك بل هي عارضة في الخارج فلا يكون ممكن
 فيه والعوارض الذهنية انما يعتبر لان المتوصل الى وجود الشيء
 في الذهن وهو المراد بالايصال بالمعنى الاعم انما هو في الذهن
قوله فاعتبر دخوله لا يعتبر هذه العبارة ان الدخول
 في مهية اخرى ثباته كان على الذاتية واسطة في التثنية الذاتية
 بل المراد ان الدخول في المهية هو نفس الذاتية وعليه نفس

فنام

قوله اختلافاً فافترقا اختلافاً بالهيئة إذا كان تمام المشترك بينهما **قوله** باعتبار آخر التميز مع عدم كونه تمام المشترك **قوله** إذا ركبنا الذاتيات والعرضيات التي ركبنا منفرداً في باب الرسم هي الخاصة المركبة لطبايع الشياطين بالاطلاق القضية على النسبة والطلاق النسبة على الجموع أساناً إلى أن تلك الالتماس في كون الشيء قضية هو النسبة وقس على النسبة واقسامها **قوله** أما وحدها يمكن توجيهه بوجه ثلث الأول أن المراد بالوجه معنى القضية وبالموضوع غيراً مثل كونه باقسامها التامة أن هذا أساناً إلى أن القضية مثلاً لها إطلاقاً والاطلاق على النسبة واطلاقاً عليها ما خذ مع اطرافها الثالث أن المراد أن كل كون النسبة قضية أو يعرضها في نفسها لا بالقياس إلى غير ذلك وأما كون النسبة حقيقة أو قياساً أو غيراً فإمّا أصلاً في عبارة النسبة بالقياس إلى ثباتها **قوله** فالقضية هذا يدل على أن الموضوع في معنى كونه هو القضية وهذا على تقدير كون القياس هو مجموع القضايا من الذي هو موضوع المذهب أو اجتماعه كما أن قوله أن السرر هو عبارة عن مجموع أختصاص المعروضات للسرر مع أنه على تقدير كونه عبارة عن مجموع القضايا الماخوذ مع السرر كان يقدر كون السرر عبارة عن مجموع أختصاص مع الهيئة كبحاج قوله إذا ركب بعضها مع بعض إلى أدنى

القضية

عنه

عنايه **قوله** في الدرجة الرابعة هذا في الأقسام طه فإن المقسم من المعقولات الثانية والأقسام عارضة له في الشيء فيكون من بعد مرتبة مقسمها الذي هو معروضها فكان في المرتبة الرابعة من التقبل وأما التناقض فإن كان المراد ذواتها غير مقبولة بعنوان التناقض فكونها في المرتبة الرابعة غير طه وإن كان المراد ذواتها مقبولة مع وصف التناقض فكانت من المعقولات الرابعة لأن التناقض لما كان في المرتبة الثالثة كان التناقض الماخوذ مع وصفها إذا اعتبرنا عارضة للشيء وهو الذات واحد كما كان في الدرجة الرابعة من التقبل وكان من قبل أن لا يخفى أن الواقع في الف من قبل أقسام التامة لا يرد في أنهم قالوا أن نقيض الضرورية هو الممكنة ونقيض الدوام هو الفعل **قوله** الرابع أما في الأقسام فلأن المنطق إذا ما القضية إما عملية أو شرطية كانت كل واحدة منهما معقولة بالية فإذا حكم عليها ببنى كان ذلك الشيء معقولاً رابعاً وأما في التقاليد فلأنه إذا أتى في المنطق الضرورية نقيضه الممكنة فطال كون القضية ضرورية معقولة ثالثاً لكونه عارضة للقضية التي هي معقولة فإن حكم عليها بكونها نقيضاً للممكنة العامة كان ذلك الشيء الذي حكم به عليها معقولاً رابعاً عليه **قوله** وسرر عليك فكانت من المعقولات الرابعة لأنها عوارض الذات والعرض

العارضين للكل العارض للمعلوم المقصود وما ذكره بقوله ومن الناس
 ان قصد به توجيه كلام الله كما هو الظاهر من نفي كل ما في هذا المقام
 وان صح في الذاتي والعرضي اللذين من المعقولات الثالثة لكن لم ينجح
 في اجتناب الفصل وانما هو غير ذلك لانها معقولات رابعة وقد
 اطلق الله عليها الثالثة وما يلقاها من اجل الانقسام معقولات
 ثالثة لان انقسام جوابه ان مفهوم الانقسام لم يقع محمولا في
 المسئلة بل كل من الانقسام يجعل محمولا في المسئلة بل كل من الانقسام
 يجعل محمولا على المقسم فيرجع الى صيغة مردود المحمول فليس
 الانقسام عارضا للمقسم فتكون مرتبة في التقدير دون مرتبة
 وتفصيل المقام ان ما ذكره الله من هذا من اطلاق المعقول
 الثاني على هذه الامور مع ان بعضها معقول ثالث وما بعد
 بخلافها من احدى ما هو الواقع اذ بعضها معقول ثالث
 وبعضها معقول رابع والاشارة من سره بقوله مع انها انقسام
 للشيء الذي هو معقول ثالث وانما ما استعمل به الله من
 عدل من المعقولات الثالثة وما حقه من جواز كون شي واحد معقولا
 اوليا باعتبار وثانيا باعتبار ينفع به المخالفات ساعا اذ يجوز
 ان يكون واحد معقولا ثانيا وثالثا ورابعا باعتبار محمول واما
 ما نقله من بعض الناس وانه بما سبق ما نأيد دفع به المخالفة
 الاولى ولا يندفع به المخالفة الثانية لانها اطلق عليها المعقول

شبه

الثالثة

الثالثة مع ان بعضها معقول رابع ووجه ما يبدو مما سبق من التصور
 ان التعريف المذكور للمعقول الثالثة صادق على ما هو معقول ثانيا
 وما بعد انظر ان عروضها للمعقول ليس الا في الذهن وايضا لم
 يكن معقولا ثانيا لم يصر العوارض في الثالث المذكور فاما **قوله**
 للكل الذي هو معقول ثالث لا يخفى ان ما فيه من المكلف اذ انظر
 هذه عارضة للكل لانها انقسام له في الذهن فلا يعرض للمعقول
 الاول بل انقول نفس الكلية ايض قسم للمعقول المطلوب والكل
 التي معقولات العوارض الذهنية قال اول ان في هذه اعتبارا
 منهم للتمييز والتوضيح وليس غرضهم حقيقة ما هو محمول فيها **قوله**
 لا اصيل له اه لا يخفى ان المحمول الحقيقي قد يكون موصلا
 النعم وقد يكون موصلا اليه فيه وعلى مقتضى هذا ان ذكرنا
 استطراد في عدم الموصلا الى التصور ان عنوان آخر
 لا دخل لها في الاصيل بل انصافه بالاصال من جهة كونه موضوعا
 في الكبرياء وهذا بخلاف الكنية والكلمة والفضيلة فان لها مدخل
 في الاصيل ويمكن ان يلق الفضايا التي لما لم تكن مستعملة في العلم
 على ما سبق لم يتغير فيها في المنطق الذي هو حاله **قوله** فاما
 حجة هذا على مذاق المتأخرين الداهيين الى ان المنطق
 عن نفس المعقولات الثانية ايض وقد يكون موضوع المعقول المسئلة
 الاول والمعقول الثالثة المحمولا في هذا حد وذاك رسم فلان في

ما حققه من ان احد وقع موضوعا في كونه قد ذكر ولا تفعل **قوله**
او بعدا او بعد قديرا لا بعد في نظم الكلام على ما هو الظاهر من كلامه
ويمكن تعميم البعدي كيك يتناول نظر الى ان البعدي وقع في بيان الشر
فتما لا بعد في كونه متناولا غير متوافق لا استواء **قوله**
عارض للعلم هذا على تحصيلها من القائلين بان في المطلق
عن نفس المعقول الثاني انه فلا يتوجه ان الناطق لا يكون موضوعا
في مسائل المنطق اصلا فلا يتوجه عليه من سر ان قولنا الثاني
لا يكون موضوعا ففصل مثل ليس نفس مسئلة في علم يتوجه ان ليس
شي من المحولات المذكورة عرضا ذاتيا لموضوع العلم سواء
كان المعقول الثاني او المعقول المطلق واجوبا بامر الله
بالفرق بين المحمول العلم ومحمل المسئلة فتصرف على نظائره
في سائر العلوم **قوله** بواسطة تساويه المساواة في محله
المنهج وايضا بواسطة الشئ في العرف والمعرفة
هو بواسطة العروض **قوله** عن الاتصال لا يخفى ان الاتصال
المخصوص ليست اعراضا ذاتية لموضوع العلم فلا بد من
الاجزاء بان يجعل محمول العلم هو القدر المشترك بين مجموع
المسائل وهي الاتصال المخصوص وذلك هو الاتصال
المطلق واذا كان الاتصال المطلق هو العرض الثاني
المطلوب اثباته في العلم لم يكن اثباته من المطالب في العلم

قديرا
مسئله

الف

لا

لانه غير مفيد واجوبا الى الحق انما وقع عن الاتصال
ولا يستلزم كونه مفيدا واما المطلق فلم يخصه اليه عنه ولزومه
بطريق الاجزاء غير ضاير ولو سلم فنقول مراد من الاتصال
المطلق وبين القدر المشترك بين الاتصال المخصوص
والخصوصية المطلقة خارجة عن ما اوله داخل في الثاني من هذه
الجهة صار اليه عنه مفيدا فتدبر وقس عليه نظائره وايضا
في القدر المشترك ليس حقيقة ومفهومه عن مفهوم الاتصال
بل الاتصال لازمه له كما تبين **قوله** واحد التام
لا يخفى ان كون الشيء موثلا الى كنهه الشيء او الى وجهه وكونه
فني في الحقيقة المتيقن او انظر ليس نفس الاتصال القريب
المفهوم الذي هو المحولات ولعل المراد ان الاتصال
ذاتي لهذه المحولات كون الشيء حيا او قضية فالالاتصال
عرض لها وان في تلك المحولات اشياء الى معنى الاتصال
مختلفا مثل كون الشيء حيا **قوله** للمعلومات المتصورة
غير المتصورة والتصديقا الى المعلومات المتصورة والتصديق
وزاد قوله بذلك اعراضا مشتركه كل ذلك نظما على ما لم
ويحتمل ان يريد به هذا الوجه اقرب من الاول لان السواء
غير مشترك الا على الاتصال البعيد والابعد دول القريب
والاقرب منه الا ان يقدر في نظم الكلام حديث الاتصال

يقع

عنايه

العربى يخص الكلام بالايصال البعيد والابعد على ما هو متساو
 الكلام **قوله** ويحتمل وجه الفرق بين الوجهين ان في الوجه
 الاول كان المقص ضبط الايصال المخصوص بالايصال المطلق
 وحيث كان ذكر الاقسام الاولى الثلث من جهة ان ذلك المطلق
 ينقسم اليها وفي هذا الوجه كان المقص ضبط الايصال البعيد
 والابعد المخصوص بكون الايصال القريب البعيد والابعد
 المطلق ولم يتوخر ما هو كذا الايصال القريب لضبطها
 تحت الايصال القريب المطلق لان الربط بين القريب المطلق
 وما تحتها كما بينه بخلاف الاخرى فتدبر وحقيق ما هو جواب
 كتمان الوجهين احدهما ان ما هو العرضي الذي يثبت عنه
 حقيقة ذلك الاعراض المخصوصة لكن لما تعد ضبطها تعرض
 لها اجمال في ضمن الايصال المطلق وحيث يتوجه ان هذا
 المخصوص لا يعرض للمعلوم التصوري او التصديقي الا ان
 لزوما حينئذ كان عرضا غريبا لموضوع العلم الا ان لو
 من كونها اعراضا ذاتية انها اعراض ذاتية لموضوعات
 المسائل للموضوع العلم وفيه كلف وتاثير ما ان ما هو
 الذاتي حقيقة هو الايصال المطلق والبيد عنه على طريق
 الرجاء لا بناء بله في تلك الاعراض اذ العلم غير خارج
 الى الوجود عنه ولكن لما تكرر تلك الاعراض لم تتعرض لتفصيل

السؤال

القياس

في

ذلك

ذلك البحث الواقع في ضمن البكائه عن تلك المخصوصة ولا يخفى ان عبارة
 الله ظاهر في الاول ولكن التحقيق هو الثاني لا يخفى ان انقسام
 الثلثة ليست اعراضا ذاتية لنفس الموضوع بل كل منها عارض
 للموضوع بواسطة امر الاخص فالصواب ان يلق العرضي الذاتي
 هو الايصال المطلق الذي يرجع اليه جميع المحمولات وعلى هذا
 فالحق من الوجهين اللذين ذكرهما سسر في حمل كلام الله
 هو الاول لان بناءه على اعتبار الايصال المطلق والعمل
 سسر او مسمى الى ذلك بتقديم الوجه الاول وحيث يلقى على
 السبيل ان بناء سسواله على توهم ان مفهوم الايصال
 البعيد مفهوم الابدع عرض ذاتي وليس كذلك والى ما هو
 ان ذكر بالتوجه الاول اشار الى خطيئة في ذلك حيث
 تعرض لارجاع الكل الى المطلق **قوله** كما يتصور في البصيرة
 ما رجاع الى التقم والتصدق مذكور على ذكر التصور
 اما فاسد او ضايع واعلم انه كما ان احوال قد يكون بمعنى الحكم
 بالانكاد وقد يكون بمعنى نفس الانكاد على ما استشرنا الله علم
 ان البحث الذي لمعناه ايضا يكون بمعنى من قد ذكر ولا تفعل
قوله كما مر في الشرح واما ما مر في انكاشه المصدر
 الله فلهي من حيث يقع البحث منها يقتضي ان يكون البحث بمعنى
 الكشف وقوله اي في حملها على الموضوع على ما مر في تفسير

التقنية

للبحث بمعنى الحمل على قدر الحمل هناك في نظم الكلام وكان البحث بمعنى الكشف
وكيف كان البحث بمعنى الحمل مع انه يقتضى طرفيه الشيء لنفسه ولعله
مراد ان البحث يكون بمعنى الحمل اما بمعنى ثبوت الصفة للشيء
وهو الاستعمال الغالب ولهذا قال في موضوع العلم بالبحث فيه
على اعتراضه لذاته او بمعنى ثبوت الشيء على الصفة فيكون مدخول
كلمة عن كماله هو الموضوع او بمعنى ثبوت الشيء في نفسه فيكون محمول
كلمة عن هو نفس الشيء كما في قوله يكون البحث عن نفس موضوعه ففي
جميع الصور لابد من اعتبار معنى الحمل ثم لا يخفى ان المتعلق بالحمل
غير البحث المتعلق بالشيء فالاول بمعنى اثبات الشيء للشيء والثاني
بمعنى اثبات الشيء في نفسه فالأصح ما في قوله بل عن نفسه ليس
البحث المثبت ما هو المنفي وكما في توجيه الكلام الى نحو عبارة
والنصوارة الا بالرجاء الى التصور التي في التصور المذكور على
حدة فذكر التصور اما فاسد او ضائع واعلم انه كما كان الحمل
قد يكون بمعنى الحكم بالانحاد وقد يكون بمعنى نفس الانحاد على ما
استدلنا اليه فاعلم ان البحث الذي بمعناه ايضا يكون بمعنىين
فذكر ولا يعقل اما الوقوع فيها كما في الاتصال القريب
فان قلت ان اريد ان نفس مفهوم الاتصال القريب وقعت
محمولة في هذه المسائل فيرد عليه انه ليس كذلك فخرجه الى الاتصال
الى كنه الشيء مثلا واما فاده النفس وغير ذلك افراد الاتصال

الحمل

القريب ولم يقع الاتصال القريب المطلق في المنط مسئلة أصلا
وان اريد ان افراد يقع محمولة فتوجه عليه ان افراد الاتصال
البعيد والا بعد ان يقع يقع محمولة في مسائلهما قلنا بخلاف
الشق الثاني ونقول الفرق بان ما وقع محمولا في المسائل
المتعلقة بالاتصال القريب ان لم يكن نفس مفهومه لكن
كان ذلك المفهوم ذاتيا له ولو فاقش بمعنى كونه ذاتيا له
نقول المسائل المتعلقة بالاتصال البعيد والا بعد ما وقع
محمولا فيها ليس هو فرد الاتصال بل ما له ربطة ونفاسته
فدور ان مفهوم الحمل لا يصدق عليه ان الاتصال القريب
ويمكن ان يقع ايضا المحمل في المسائل المتعلقة بالقريب وال
على مفهوم الاتصال كذا في المسائل المتعلقة بالآخرين
فالاولى هي المسائل لما كان جميع مسائل النفس مما كان
الاتصال اخل فيها فالاولى هي المسائل وما عرّفه
الاتصال لما قيد يكون ما قضيا اخرى جعلت سيما الاولى
يتبادر منها ما كان الاتصال خارجا عنها عارضا لها لم يكن
موضوع النفس منحصرا فيها فخرجه ان المسائل ايضا اخل
في الموضوع باعتبار اضمحلال كماله عليه السؤال الثاني قال
والثانية من الموضوع وبوجه اخر ليس موضوع النفس منحصرا

لن

في التصديقات والقضايا لا يتناول للتصور انهم قد
 اذا اركبت المقدمة ليست المراد تركيب بعضها مع بعض حتى يتوصل
 الصغرى ليست مسئلة منطقية بل ليست مسئلة لانها شغرة المراد
 تركيب تلك المقدمة التي هي المسائل المنطوقا مع بعضها او مع
 غيرها داخل في المسائل قد يكون ايضا واحدا داخل
 وخارجا بالقياس الى قضية واحدة كما يوق في قولنا كل موجه كليم
 يعكس موجه خريف فان هذا الحكم متناول لكل موجه كليم حتى
 نفسها ولا امتناع في ذلك اذ يجوز ان يكون مفهوم واحد اذ
 ليس في ضمن حصه لا لنفسه ويكون عرضا له في ضمن حصه اخرى
 كما يوق الكل كلى والمفهوم مفهوم فان في ضمن هذين يصدق
 اكل الذات والعرض معا فان اعتبرنا اكلية اكل
 اكلية المعنى في الموضوع انما هي بمعنى صحة الاتصال اذ
 الاتصال الاعم كما مر والداخل في المسئلة هو نفس الاتصال
 الخاص فاقترافا من هذين الوجهين فالحجج انه لا شك ان التصديقات
 الاتصال الخاص غرض له وهو بعينه داخل في المسئلة فليس
 الفرق الا بالعرض والدخول على ما ذكره انه نعم لو وقع
 موضوع العلم موضوع المسئلة لا تسمى الفرق منه بما ذكرنا ايضا
 مما وقع موضوعا اراد ان اثبات تلك المقدمة للمعقولات

من هنا
 الاول

الاول كما هو زعم المتأخرين ليس فطيفة المنطوق ولا بنا في ذلك
 كون اثباتها للمعقولات الثانية التي لها مدخل في الاتصال
 وهي التي عرفت انها ينبغي عن المناسبة من مسائل المنطوق وان
 كان اثباتها للمعقولات الثانية التي ليست كذلك انهم ليس
 يوق بعض الموجودات الذهنية ذاتي وبعضها عرضي فان الموجود
 وان كان المعقولات الثانية تكن عنوان الوجود لا داخل له في الوجود
 ولا ينبغي من المناسبة فبقوله من سره وليس على المنطوق ان تصوراتها
 المراد منه انه ليس التصورات انما في تلك المسائل التي موضوعاتها
 المعقولات الاول كما هو مبني كلام المتأخرين او التواني الى الوجود
 لها في الاتصال لا مطلقا فاما ما كانا اهما فاما ما كانا
 ما عرفت هو انما هذه العوارض للطبائع ليس من المنطوق لان
 اثباتها للمعقولات الثانية ليس من فلا ينبغي الحكم بان الكلام المشتمل
 عليه محمول كحذف احتمال النسب لكنه ليس على هذا ينبغي حذف
 الوجه للحذف وقال في ذلك نوع مناهضة بربا بلفظ النوع
 من نوعين بوجهين والمحتاج الى التوجيه وان كان صحيحا
 الاول حذفه وبهنا وجه آخر وهو ان بعضنا من هذه المعقولات
 رابعا وقد عرفت انما وما مر من الوجهين يجرى احدهما
 دون الآخر فاما الاول في وجه ذكره كان احتمالا ان يكون
 انه لا حظ امر اخر في حذفه ولعل وجهه انه لا فائدة معتدلة

ينبغي ح ل

في ذكره بعد النظر في تكرار له فلما حذفه فندبر دليل
 آخر لم يذكر على انه جواب عن النظر وهو النظر انما هو ان ما ذكره
 في النظر ان ليس المنطق لا يدفع انه مذكور في كتب النفس اللهم
 الا ان يوافق المراد ان المنطق يجب عنه وما يجب عنه في النفس كان
 انما انه منه ولا يخفى ما فيه من التكلف ولهذا لم يلتفت اليه وحال
 الكلام على انه دليل اخر من جانب المتأخرين وكون المنة
 لو قيل قولهم الجنس موصل بعيد مثل كان اكرم فيه على الطبايع
 حقيقة خروجه ان الموصل هو مفهوم الحيوان مثل ان مفهوم الجنس
 لم يصح جوابا لانه اذا شك في كونه من المنطق لا بد ان يكما الى
 بما يذكره سره واما بان المراد من الجنس عن احوال العقول التي
 ان يجب عما يكون المعروض حقيقة هو المعقول الثاني فظان كون
 الحيوان موصل بعرض او لا للجنس ثم للحيوان فالحق ان ما لم يكن
 جنسا لم يكن موصلا لكن ذلك يجري في مثل كون الجنس من الفصل
 على للجنس ان كان جارا وان لم يجري في مثل قولهم الكل الطبيعي
 موجود في الخارج خروجه ان الوجود الخارج لا يعرض الكل من
 هو فندبر وان يمكن جعل قوله ويجري بها الاحكام على ذواتها على
 ان يجري اكرم بها على ذواتها من حيث هي ذواتها حتى يرجع الى
 ذكرنا من اجواب لان لا يتم في قوله قولهم الكل الطبيعي
 موجود على ما عرفت فندبر من مسايل المنطق لان ما يجب

ليس من حيث الاتصال او النفع فيه وارااد بقوله على ذواتها
 التي هي المعقولات الاولى ان المقصود بالذات ذلك وانما في ذلك
 ان يكون بعض ذواتها هو المعقول الثاني فان اكرم في قولنا
 كل جنس موصل متناه ومفهوم الكل على متناه ونفس مفهوم
 الجنس بالقياس الى انواعه الاربعه واعلم ان مرادهم من
 قولهم البحث في موضوعات مسايل المنطق من حيث الاتصال ان
 يكون الموضوع من حيث انه موضوع يقع البحث عن احواله
 مضمنا من حيث الاتصال ويرجع الكلام الى ان الجواب
 الاتصال الخاصة وعند هذا ظهر الفرق بين مثل قولنا كل جنس
 موصل بعيد الى كنه الشيء مثل وبين قولنا الكل الطبيعي موجود
 وكذا قولنا الجنس من حيث هو والفصل على الجنس حيث كان حيث
 في الاول من حيث الاتصال وفي البواقي من حيث الاتصال
 بالمعنى الذي قد بينا او كس كان بين الثالث والرابع وبين
 فرق من وجه وهو ان فيهما كان اكرم على ذوات الموضوع
 اي العنوان من حيث انها ذواته بخلاف بطلان الثاني فبال
 تعرف **قوله** اي فيه نظر يعني ان هذه العلاقة متعلقة بالنظر
 المذكور سابقا لاجواب لا يوافق على ما هو المناسق الى الفهم
 اي لا يجري عن احواله قد يقع بحيث عن تلك خصوصيات من حيث
 هي خصوصياتها لكن يجب عنها في ضمن كليتها التي هي عنوانها

في المسائل المنطقية اذ غاية ما سلم ان يثبت عن احوال الموضوع
 العلم كقولهم واما ان يثبت عنها اصله بان يجعل عنوانا في المسائل
 فغير مستقيم فانه لو كان الاحكام التي وقعت محمولا في مسائل
 المنطق اعراضا ذاتية لملكها خصوصيات يلزم ان يكون العارض
 بواسطة الامور الاعم عرضا ذاتيا نعم يمكن ان يقال ليس المراد
 الافراد الشخصية بل نفس المعلوم المقصود وتصوره بالصدق
 ليدل ما ورد في المراتب الافراد النوعية وهي المحل
 في مسائل المنطق وسيتبين من شرح مع جوابه اعلم ان الترددية
 فيما هو موضوع العلم لا ما هو موضوع المسئلة لان الكلام فيه
 يتم بوجه ان عدم وقوع التبع عن احوال ما هو موضوع العلم
 لا ينبغي كونه موضوعا للعلم الا ان يقال المراد انه يلزم انه
 لو وقع التبع عن احواله كان من المنطق لان هذا مما هو موضوع
 فن كان لازما ضروريا مع انه ليست من المنطوق وان صح
 الملازمة لكن بطلان الملازمة لا يخلو عن المناقشة فبما فيه
قوله وليكادى اى لا يتصف بها الماهيات كوجودها كحادث
 وبما استوزع لو ازم الماهيات كما ان القيد الاول اختاره
 عن العوارض انما جرت **قوله** لان الوجوب هذا مبنى على ما نعلم
 من المراد بالوجوب وغيره المبادئ وليس كذلك المراد بالمشقة
 اما اولنا فلقولنا انه وانما حكم عليها بان يقال الواجب يمكن

في

المراد

في الحاشية

كنا

كنا اه واما ثانيا فلقولنا وانما ما معقولا ثانيا ينطبق على المعقولا
 الاولى ويسرى احكامها اليها وذلك لانه لو كان المراد
 الوجوب بنفسه لم يكن احكام سارية الى المعقولا كما وضحت
 ان ما صدق عليه الوجوب الذي يسرى اليه احكام الوجوب
 ليس معقولا اولا وهو لا يهبط هذا ويمكن ان يقال ان هذا لا يحسم
 الا عن افراد لا شك ان يمكن اعتبار مرتبة كان الواجب اى
 مفهوما جزئيا لها في يعرفه الاتصال به بالنسبة الى تلك الماهية
 نعم فرق بين الاتصال بين فان العارض للمعروف الواجب هو
 الاتصال القريب والعارض للوجوب هو البعيد ولا يقع
 فيه ولا ضرر للمعقولا فثبت **قوله** والاول هو الموضوع
 لا يذهب على احد ان مفهوم كجس مثل لا يلا حظ في مفهومه
 الاتصال ولو جسد ما بان المراد باعتبار الاتصال اعتبار
 فيه من حيث انه موضوع وحقيقته يرجع الى ان المحمولا فيه من
 الاتصال واما بان المراد بالاتصال البناء على المناسبات
 على ما مر اليها لا سائر ولا شك ان كجس مثلا ينبغي
 مناسبة الموصلة البعيدة الموصلة اليه فذكر **قوله** دخل وان كانت معدومة
 في الاتصال كان اسما منه الى ان كون الموضوع مما له
 مدخل في الاتصال باعتبار المحمولا لانه نسبته الى الاتصال
 الى الموضوع وهو يؤيد ما وجهنا به عبارة حاشية كاشية

الوجوب

قوله في الحاشية
 فيها تسمية بعنوان

بدل عنوان

وان كانت معدومة

قوله مطلقا لا يخفى عليك ان السؤال على ما قدم من سره بوضوح
 فيه الاتصال حيث قال لزم ان يكون حضور صاحب العقول الثانية
 التي لها تدخّل في الاتصال فاما ان يترك في الاتصال في
 السؤال او لو خذ منها ايضاً ويكتفى في اجابته بما ذكر من قوله
 لاجتماع العقول الثانية التي من شأنها الاتصال بجميع
 العقول الثانية وهذا هو الظاهر من تقرير الشرح لكن بالنظر
 الى ما نقل عنه يلزم تقريره كما ينبغي **قوله** ولا جميع العقول
 انت خير بان لما كان الترديد فيها هو موضوع المنظر الذي
 يبحث عن اعراض الذاتية فاذا اخبر ان هذا هو ما صدق
 عليه من الافراد فظاها متقدده على حقيقته مباحث
 المنظر كان كالمبحث مختص بموضوع فيا علمية وعلى منفردا
 اذ قد عرفت ان تعدد العلوم وتكثر ما يتكرر الموضوعات
 كان جعلهم اياه علما واحدا على سبيل التسامح ببناء على
 اشتراكها في مفهوم واحد هو العقول التي من حيث الاتصال
 لكن ليس ما هو الموضوع حقيقة ذلك المفهوم والالزام ما هو
 لا يكون البحث عن الاعراض الذاتية بل كذا خصوصاً وهذا هو
 موضوع البحث ما برهنه من سره في موضوع العلم وموضوع المسئلة على ما هو
 مانع من التكلف والظاهر في دفع الاعراض بعد اختيار ان المراد هو المفهوم او
 الفرق بين موضوع التمام جواز البحث عن العلم من الغرض على ان معنى قولهم

قوله

موضوع العلم بالبحث في عوارضه الذاتية فيه مسامحة والمراد انه
 يبحث عن اعراضه الذاتية واعراض نوعه او اعراض اعراضه او
 نوع اعراضه لكنهم لم يفصلوا اول اعتماده اعلى ما وصل من مقام
 بيان موضوع المسئلة وتفصيله **قوله** ولا جميع العقول
 المراد من الوجوب غير لما كان هو المستفاد على ما علم في
 الاحكام التي اجريت عليها كانت سارية الى عروضاتها كذا
 الاحكام الجارية على معرفاتها وحيث نفاق قريب من القسم الثاني
 والثالث من جهة ان الاحكام التي اجريت عليها كانت سارية
 الى العقول الاولى والثالثة دون الثانية ولعل المراد بالاحكام
 التي اجريت في الكتب عليها ولا شك ان الذي اجري عليه
 انما هو الاتصال وكانت القضية طبقية والذاتية على نفسها
 كانت سارية الى الطبايع لانه في صورة القضايا المحصورة
 فتدبر **قوله** وانما سميت ضمير سميت اما راجع الى الحكماء
 فربك حذف مضاف عند قوله استخرجها او دونها اي
 اخترعها او جمعها والتفها او لا لا نفسها الى مباحثها
 واما راجع الى المباحث فاصافه اليها الى الساقية
 بيانها الا ان يراد بالباب لكونه جزء الكتاب اللفظي واما
 معانيها وعلى التقديرين ليس مطالباً لطاير من مطالب
 القضايا لان الاضافة هناك الى الموضوعات المعينة

المباحث
 المعينة

قوله وكان يخاطب أسرار الوجوده اختصار ذلك الاسم
 بين اسمي سائر المتعلين فلا تفعل **قوله** هو باب القضاء
 أراد بها القضايا فضلا مستل على تقسيم القضية إلى قسمين
 المشهورة ثم التقسيم وان كان من جملة الأحكام كالشأن
 والانعكاس لكن لما لم يكن مقصودا لذاته كسائر الأحكام
 بل المقصود لذاته فيه معرفة ذوات الأقسام ليخرج علمها
 أن أحكامها غير من فصل المذكور باب القضايا وأحكامها
 ما يكون متعلقا بها بالتقسيم منه كان باب نفس القضايا
 الأخر منه باب أحكامها فلا تفعل **قوله** أما ان يعتبر
 إنما قال يعتبر فيه عموم الاعتراف أي من جميع الناس أو من
 طائفة مخصوصة أو الاعتراف والتسليم من خصمك تنبها على
 أن أحد الطرفين من اليقين لكن لا بد فيها من جهة كونه
 جديلا اعتبار كونهما سلم عند الكل أو البعض حتى لو بني
 المستدل دليله على كونهما يقين في اقتضاها لكانت
 برأيا وهكذا لا بد من اعتبار قيد جديد في جميع ما يمكن للدليل
 تقرقا الأقسام واعلم أن أحد الطرفين من تسليط
 والمغالطة فتدقق فيها أيضا فلا تكون التعريف المستند
 من التقسيم الجدل والمغالطة جامعا وذلك لأنه من جهة
 المقسم فيها التقسم الجازم والمقسم لا بد أن يكون معتبرا في

جميع أقسامه وأما التحليل المقسم في الجدل والمغالطة
 ما اعتبر في البرهان والمغالطة وقد عرفت بذلك أن كونه
 معتبرا فيها ملحقا بالمغالطة ما وقع ظنا من حيث أنه كذا والبرهان
 ما وقع يقينا من حيث أنه واقع يقينا فالنفي المستفاد من
 قوله فيا لا وارد على المقيد والقيد معا ومن جهة كونه
 لا يبقى المقيد كماله ويتوجه النفي إلى القيد فيدخل في
 ما يكون مركبا من الطرفين لكن لا يكون معتبرا من جهة
 بل يعتبر من حيث يتحقق فيه الاعتراف أو التسليم وكذا ما
 مركبا من اليقين لكن لم يعتبر من جهة هو كذا بل يعتبر
 من حيث يتحقق فيه الاعتراف أو التسليم فنقرر الشرح
 أمكن وأما في باب تفعل **قوله** فانه يقيد التحليل فيطافه
 إذ التحليل بمعنى إمامة الشيء في كماله ولم يكن هذا المعنى
 مرادهم هنا وهو ط م المراد منه هو إلى الأمر المرتك
 تلك الأمانة وذلك مثل ما مر أن اللفظ الذي عبر بها عن
 المقسم أي الحكم وإن كان كماله لغة ليعلم أن مرادنا فعلا
 لكن المراد منها غير هذا المعنى فيقول الجارح محرم التقسم
 أو هي إليه أيا لطيفا فلا تفعل وكن على نص **قوله**
 محقق الحق يخرج به الجمل المركب بقوله لا يجوز حوله
 أي احتمال تقيد الظن وبقوله ولا يطرأ اليقين أصل

النص

اي لاهل ولا مالا اعتقاد المصداق ان اريد بقوله المحرم حوله
 نكاح اي احتمال بمعنى لاهل ولا مالا خرج بهما ولم يمتنع الى قيد
 اخر صحيح بذلك من غير من المحققين ولو اريد بهما هذا
 المعنى كان القيد الاخر للتوضيح لا للتبعية **قوله** الزام
 اخفهم ليس المراد حصر الفوائد فيما ذكره فلا يتوجه ان يكون قد
 يكون لدفع الزام عن نفي وخطره وصفه وعنده **ففس**
 كما يشهد اراد ان الشعر المذكور في الآية وان كان المعنى
 عند العلامة اي الكلام الموزون المتقن لكل نفعه عليه لم
 من استيلاء على تلك الاكاد والافهم والوزن والقافية لا يصير
 منشا لنفعه عنده ومثله قولنا اخبرنا قوة سبالة وان كان
 المراد منه التبيين ويكون صدق ما من جهة هذا المعنى
 من اللفظ لكل انطائه انما يكون شعرا باعتبار ما من المعنى
 الحقيقي الكاذب وكونه مراد ابتعا وتخيلا لا اصالة حقيقة
 لا يقدح من جهة امانة المعنى التبييني كالنفي والنظم
 دون التخييل وضار كما اصل ان ما وقع في القرآن واكثر
 من الاستعارة والكناية وغيره كان المراد منها المعنى
 المعنى لا تخيل المعنى الكاذب ايضا وفيه ما اذ لو لم يكن مستلزما
 على هذا التخييل لم يكن صفة للمبالغة المطلوبة في فن التلخيص
 وليس في هذه التخييل نقص وقبح بل كانت متضمنة لرعاية البلاغة

لتبين
 ر
 وحفظ
 ر
 العادة

فظ ان كلام الله لرعاية كلام رسول الله اولى احوال ذلك
 من كلام الخلق والتحقق ان مثل هذه وقعت في القرآن وكثير
 كثيرا سائعا ونوحيا اما جعلها على الاستعارة او الكناية
 او التشبيه البليغ واما جعلها على المعنى الانشائي دون الخبرية
 كما في المديح والذم وصنع التمجيد وغير ذلك وان المقصود
 في الآية على ما صرح به علماء التفسير في المعنى الذي فهموه
 عنه لاس منه كونه مستلزما على التخييل ليس جهة انشاء
 الشعر بهذا المعنى صار عارضا لا هاديا الى البنى والاضلال
 الاغراء والاضلال كما ينطبق الآية التورية الشعراء
 يتبعهم الفاوون ونفي عنه في مقام مدح للتبني على ان
 هذا مع كونه اسرف الفضائل عندكم لا يليق ببناءه عمومه
 اعيان الى فضله وسرفه في الجمل على ما لا يخفى **قوله**
 اي الا اذراك الساذج فسر التصور لا اذراك الساذج ووصفه
 بكونه قريبا للتصميم كل ذلك للرد على من يقول ان المعنى
 في النظم هو التصور المطلق ولم يقتصر على تفسيره بالادراك
 الساذج لما عرفت ان الادراك الساذج يطلب على التصور
 المطلق المراد في العلم ايضا **قوله** وكان بيان لا يبعد
 لو مراد القوم بالمقدم الطبيعي في هذا المقام تقدم المعنى
 اليه على المجتاه وهو القدر المشترك بين التقدم بالعلم

به

والمقدم بالطبع بالمعنى المشهور وقد استعمل في ما يطبقه الناس الشفا
 كذا على ما نقله المحقق في شرحه لا يحتاج الى اعتبار
 في ترك مقدمته محتاج اليها وهو لا في اخذ مقدمه غير محتاج
 اليها وذلك لان تقدم مباحث القول الى على مباحث القول
 الى على دعوى ان التصور محتاج اليه للتقدم واما انه غير كاف فيه
 فلا يحتاج اليه اصل **قوله** فانه تفسير اشار الى ذلك في قوله
 فانه في خبر البياض **قوله** منه **قوله** فقد حصل هذا القدر لا يخرج
 المعية والناظر الذاتين والناظر الخارج التقدم الذي للمستعمل
 على المعنى في ضرورة تعدد العمل والمعنى التوقف بالمعنى المشهور
 وهو قولهم الموقف عليه لا متنع الموقف وظاهر مما قرره انه
 لا يكون احد اخر من في حقيقة معنى التوقف لا بد منهما معا
 لكن في ان احاصل من الانعكاس مجرد انه اذا حصل التوقف
 التصور والاحصيل معنى التوقف مع مجموع اصله ومنه ما ينضم اليه
 بالضمير وفي قيد القبلة ولم يحصل الضمير من شي اصله كذا في
 ان قولهم لولا لا متنع لا يدل على قيد القبلة وقد علمت انه معتبر
 في هذا المعنى لا محالة فلا بد ان يوافقهم استعملوا في هذه العبارة
 ومقصودها ما معنى التقدم وعند هذا ظهر الاصل هو بعينه
 معنى التوقف بهذا المعنى ولا حاجة الى اعتبار العكس بل لا
 مدخل له اصل في اوقات هذا المعنى انما هو في التوقف في ما

تفسير

قوله

قوله واما اذا كان فيه ايا الى ان التوقف لم يترك
 في التوقف ينبغي في السؤال ان لا يقتصر على التوقف لم يترك
 وهو الذي اختاره المصنف **قوله** بل جاز ان يكون شرطه
 كما صرح به الكاتبين لا يخفى فانه من التوقف اذا فرقت بين تصور
 المحكوم عليه مثل وتصور الحكم حيث جعل الاول حيزا او الثاني
 خارجا عنه فتدبر **قوله** اعني ثبوت جعل من سره قوله اعني
 ثبوت احد الامرين للآخر تفسير الابقاء النسبة اليها بلفظ
 ان دراك ليصح ذلك وحيث يحتاج الى ان اعتذار لترك تفسير
 والصواب ان يجعل ذلك تفسير النفس النسبة اليها وهي النسبة التي
 بين بين وكانت اليها في الموجبة والنسبة وكانت تنقسم الى
 اقسام ثلثة ذكرها ابن ابي عمير في كتابه الى التوقف لفظ الادراك
 وان الى الاعتذار في عدم التوقف لتفسير الانتزاع واما وجه
 فمع احتياجه الى اركان التوقف والاعتذار بتوجه عليه ان ادراك
 النسبة التي بين بين وهي النسبة المحكية ليس ايقاعا ولا حكما ولا
 عند الحكم بل ادراكه من قبل ادراك السابح على ما صرح به
 حيث قال قد تبين لك مما سبق ان ادراك كل واحد من
 الامور ادراكا سادح **قوله** بين المعنيين وقد يطلق على نفس
 الوقوع والا وقوع ايضا **قوله** وان النسبة بينهما تكون النسبة
 متصورة بالوجه لا بذاتها اما هو باعتبار ظهورها لا بذاتها

لما

انها ما لم يتصور بذاتها لم يكن ان يحكم فيها فبقوله متعلق بشئ
 كلام من سره مشعر بان لا بد في الاكساب من ان يفكر ويستدل
 المعطى بالشئ المطبق حتى يبلغ غاية ما فيه قال ولقولها لها ان
 جريان الاكساب فيه وقال فليس هناك تصور واحد متعلق بشئ
 واحد وقد يفكر ذلك التصور شيئا فشيئا ولعله استفاد ذلك
 من ان الفكر هو الحركة عمنها بالكيفية والحركة الكيفية اما من الا
 الى الاستدوا بالنعكس الواقع فيما نحن فيه هو الاول وفيه نظر لان
 الفكر لو كان حركة كيفية كان ما فيه الحركة هو الصورة المخزونة
 المناسبة او اجزاء المبادئ المناسبة على ما مر وعلى ما ذكره كان
 ما فيه الحركة هو التصورات المتعلقة بنفس المطب وايضا الكسب في
 التقم لا ينحصر فيما ذكره من ان يقع الانتقال من الضعيف الى
 الظن القوي وهكذا بل تقع الكسب فيه بان يكون الانتقال
 من الجهل الصوف كالشك الى التقم الظن او اليقيني وقد كما
 اعترف الامام رحمه لم يحقق هذه الحركة الاستعدادية على
 ان كلامهم هذا كان على سبيل التنبه صرح به الشيخ السفا
 حيث قال في اوائل برهان السفا قد علم ان الفكر امر كحركة
 للنفس متعلق بها من شئ الى شئ وقد علمت البرهان على ذلك
 فذكره والاظهر ان تقم تصور الانسان بوجه الضمك ان يحصل
 في الذهن الصورة المطابقة للصورة فالمعلوم بالذات هو

المتعلق

الظن

فكر الضاحك مفهوم

مفهوم الذات الضاحك لان الحاصل في الذهن صورة
 ان نشان فالمرحوم في الذهن هو مفهوم الضمك وما ذكره من ان
 المتعلق بين العلم والمعلوم انما هو بالاعتبار انما يكون بين
 الصورة وبين مفهوم الضاحك واما المتعلق بينهما وبين
 مفهوم الانسان فكانت بالذات لانها حقيقة ان متغيرتان
 الا ان تصور الضاحك في هذه الحالة لوجه كان منطوقا على
 الانسان بحيث يسرى الحكم الواقع هنا عليه في الانسان وقد
 لا يكون منطوقا عليه كاذب تصور نفس الضمك ونظير العرف
 في قولنا الضاحك مركب من حيوان الناطق اذ كل ضاحك
 متحقق في قولنا الضاحك حاصلا في قولنا اذ تصور الانسان
 من الكسب لوجه الضمك مثل كان الانسان ح محمول مطلقا
 حقيقة وبالذات وانما يكون معلوما بالعرض وعلى سبيل
 فلا يمكن كسبه وان كان متصورا كنهه يكون طلبا للحاصل وح
 كان اجواب انه يتصور اولاً وبذاته محلاً ثم يطلب تصور
 فلم يلزم نفى الكسب عن التصور مطلقا على ما ادعاه ان ما يمكن
 يلزم ان لا يحقق الكسب الا في هذه الصورة فلم يكن كسبا
 وانما هو الرسم مطلقا لا يحتمل ان يكون الكسب انما يكون
 معلوما في الجواهر والاعراض والمطلوب بالرسم هو تصور الضمك
 ويمكن ان ينفى المطب في الرسم تصور الوجه على وجه كان

ان

كل محمول مطلقا يمتنع الحكم عليه فيه اذا ما يقع محكوما به هو مفهوم المحمول
المطلق وكون مفهوم المحمول المطلق يصح ان يحكم به لا ينافي ان
يتمتع الحكم بما صدق عليه ذلك المفهوم هذا لكن يمكن ان يوافق
النسبة لصدق ان المحكوم فيه يجب ان يكون معلوما بوجه ما صدق
ان كل محمول مطلق يمتنع ان يحكم فيه وحيث نقول المحكوم فيه في
هذه القضية اي النسبة كان محمولا مطلقا من جهة ان احد
طرفيها هو المحمول المطلق فصدق ان بعض المحمول المطلق
لا يمتنع ان يحكم فيه وقد كان كل محمول مطلق يمتنع ان يحكم فيه فنتبين
وكذلك يمكن ان لا يوافق المحكوم فيه في قولنا كل محمول يمتنع الحكم عليه
اوب كان محمولا مطلقا لان المحكوم فيه فيها هو افراد المحمول المطلق
اذا القضية محصورة فاحد طرفي النسبة فيها هو ما صدق عليه انه محمول
مطلق فالنسبة كانت محمولة ايض كذلك فكتف وقع محكوما فيها فها هنا
وانت بعد تحريكها بجواب عن السبيل الوجه الذي هو عليه
يقدر على حلها اذا قورنت بالوجه الآخر فاما **قوله** لا يمتنع
يعكس النقيض الضرون سواء كانت ذاتية او وصفية لا يعكس النقيض
كنفسها على من ذهب الشرح الذي يبنى عليه القواعد حكمه وتلقاه
سائر المحققين بالقبول هذا ولو افرد النسبة على آخره والاشارة
من مفهوم التوقف على ما فصله بينه من انفا وهو انه اذا
لم يحصل التصرف لم يحصل الحكم بالضرون لا يستغنى في بيان

من التمسك بالنعكس لانها كانت بينه وبين ما يقدر الشرح على
هو المشهور من معنى التوقف وهو قولهم لو لا الموقف عليه لا يمتنع
الموقف لا يستغنى عن اعتبار الضرون وارجاعها الى بعض الاشتبا
على ما لا يخفى على الناظر فيه فتدبر الطلاق الضرون لعدم
لم يتغير بالوصف ولم يتغير بكونها ما ينبغي عن ذات الموضوع
من الاول يفهم انه اراد الضرون الذاتية دون الوصفية
ومن الثاني يفهم انه اراد بها الذاتية بمعنى ان الحكم اي الضرون
ما دام الذات سواء كانت ناشئة من الذات او من غيره
والمعنى ان خص ما كان ناشئا من نفس الذات ومعنى قوله ان
ان يكون منشأ الوصف نفس انه اذا كان المراد المعنى الحكم
لا ان يخص جاز ان يكون المنشأ هو الوصف كما فيما نحن فيه
لكن يتوجه شي آخر وهو ان هذا انما يكون فيما كان الوصف
لا زما للذات والعكس وفيما نحن فيه ليس كذلك لا في الاصل ولا
في الوصف على ما لا يخفى وذلك لان المراد بالمعلومية والمحمولية
وكونه محكوما عليه وامتنع الحكم عليه كلها ما يكون بالقياس الى
الادمان الساخلة لا مطلقا واما بالنسبة الى كل ذين
مخصوصه ولا يخفى على المتأمل تفصيل الوصف لان ما
وليس الوصف بهما بل انما على ما لا يخفى صدق عليه
هنا مشعر بان يكون القضية بينية لا يبدل ان يكون وصف محمول

يستغنى

اما

والموضوع كلها لذات الموضوع كسبب الذهب بان يكون الذهب طرفا
 لنفس النسب فبينا الى الخارجية على ما يفهم من كلام الساجد
 قارى في تفسير الخارجية كلام في الخارج - في الخارج وانت تسمى
 لوسط في الخارجية مثلا ذلك وكذا في الذهنية لزوم الواسطة
 فيما كان صدق أحد الوصفين في الخارج والآخرة في الذهنية
 بل الصواب ان يلتزم في الخارجية كون صدق المحمول على الذات
 في الخارج فقولنا بعض الحكماء خارجا وعكسها كان ذهنا
 واما الحقيقة على ما اعتبره الشيخ وغيره من المتحققين فهي ما كان
 يحكم بها بصدق المحمول في الخارج اوفي الذهنية على ما صدق عليه
 اما في الخارج اوفي الذهنية ذلك العكس واذ المتيقن
 بها ذلك العكس ولم تكن انعكاسها اليها بديها فعلى المستدل
 اثباته والاسد لا عليه لم يفتقر فكان البيان قاصدا
 عن اثبات المطر وعلى ما قررنا ظهر انه لو قلنا هذا ان لم
 يكن دليلهم الناهض على انعكاس الخارجية والحقيقة خارجا
 منها لم يندفع ذلك فقوله على ما سببه كان اعتراضا على
 ولم يتوجه انه ينبغي ان يذكر هذا بصورة السؤال واكوا
 لا بعنوان العلاقة ولكن ان يورود المنع في انعكاس
 الخارجية والذهنية لا يضر الا اذا ادعى صاحبه هذا
 الكلام اثبات التناقض او الكذب في الواقع فلا يضر ان

الظاهر
 لا بد

اعلم ان العنوان كان من العوارض الخارجية كان جميع افراد الواقع منحصرا في الخارج
 وان كان من العوارض الذهنية فقط اى المعقولات الثانية كان جميع منحصرا في الذهنية
 وان كان من لوازم الهوية او كان ذاتا للموجود الخارج كان عاما منزهة

لا يدعى ذلك بل الظاهر ان مقصودهم المتعاطف في نقولنا كماله
 هنا على ما ادعوا من صفة الانعكاس في منع صفة الانعكاس في ذاته
 بل ينفع في ذاته في انعكاس الذهنية لما كان جميع المعقولات
 يصح ان يصير موضوعا للقضايا الالجابية الصادقة فيندفع
 المبني على عدم وجود الموضوع فيجب ان تمام تحقيق ذلك في
 ٧ صدق المناقضين ليست القضية اللازمة اولا قوله واللازم من الشئ
 في شئ من الشئين نقضيا لكن يلزم منها ما يتناقض الثاني كل ما يمتنع عليه ما يلزم
 منها فلا حظ لبعض المقدمات لان لزوم النقيض في الشئ من كذبها انما يلزم
 اسهل مؤنه وارجاه اليه اقرب وايضا المصطلح لم يصح بالموضوع من العوارض الخارجية
 في شئ من الشئين بل رد في المحكوم عليه الذي عبر عنه فلا يلزم كذا في الواقع
 بالمحمول المطلق فيمكن جعل الموضوع موافقا للذات واما اذ صدقت هذه القضية
 المحمولى فيمكن ان يوافق ان كان واقعيا في الواقع ولم يحكم بها احد لم
 في المتن والشيخ حين لمعنى سلب الاستناع عن كماله يلزم تناقض وكذب
 وح كان لزوم النقيض في الشئ اقرب من صدق في الجواب ان هذه القضية
 كذب الثاني يكون المنع محمولا على المعنى اللغوي فيكون ما يتعلق به الحكم والنظم
 يكون لزومها المقيدة بمنوعا فندفع في بعض النسخ وكان معناه هو
 هكذا فيمنع لزومها المقيدة بها وفي بعض النسخ فيمنع على سبب التناقض والكذب
 وان يعبدان يكون الرد في كلامه من سبب هذا ضيقا على سبب التناقض والكذب
 اختلاف نسخ المتن كجواز التلازم بين الكاذبين لا نقا فبدر صح صح

الظاهر

فما نحن فيه كان المقدم مفروض الصدور ولا يترك المتصل الصادق
 اللزوم مع المقدم الصادق والناظر الكادى لا نقول فغنى
 لا ينبغي جعل الكذب الناظر فقط دليل على كذب المزارع كما فعله
 المفسر او سند لمنهجا بل ينبغي ضم كون المقدم صادقا ولم
 المفسر فكان غير محرر الى المنع الانعكاس فان قلت يمكن
 اثبات وجود الخارج لموضوع العكس وذلك بان يلاحظ الموجود
 الخارج قد يصير محموله لنا مطلقا في بعض الاوقات وهذا
 كاف في صدق القضية خارجة اذ لا يجب صدق العنوان على
 ان افرادها بما قلت هذا انظر للسند الاخص فلا نفد ذلك
 لان صدق الخارجية كما يتوقف على وجود موضوعها في الخارج
 كذلك يتوقف على ان يكون ثبوت المحمول لموضوع كالحاج ومما
 ليس كضرورة ان استثناء الحكم على الشيء وكونه محمولا عليه
 بل المحمولية والمعلومية ايضا من المعلوما الثانية فلا يثبت الا
 الا في الذهن فلا يصدق خارجيه ولا يصدق بعض
 الاظهر تبدل البعض بالكل لعل يتوهم انه عكس لبعض
 الاوط وكذا ينبغي تبدل عبارة السلب لفظ العدم كما
 ينبغي ان تبدل العدم الى السلب حيا في مشهور من المنع
 فلا يحسن في تقرير المنع ان يصبر عن العكس بعبارة السلب
 الذي هو اجواب عن المنع بغيرهم هو اخص من المنع

المحقق لا يحسم
 البعض

كون هذا السند اخص من المنع غير ان ادنا وجه لمع الانعكاس
 سواء حار عدم الموضوع كما بين هناك كما قيل ولا يبعد
 مراد من سرب بالسند قوله ولو لم يكن شيئا فانه مقول للسند
 والظاهر السند على ما يقويه شيئا مع بنهم وكان ح اخص
 المنع اذ يمكن ان يكون معلوما بالذات لا بعوارضه فقط
 ان انظر مقول السند الاخص كما يلاحظ نفس السند ان
 لا يفد في دفع المنع وقوله مما سبق من ان العلم بالصفة
 والشيء لا يستلزم العلم بالموجود اذ بما تبين هذا الوجه
 على ما لا يخفى وحي يظهر كونه اخص اذ هي من احتمالات اخرى وهو
 يكون كل موجود في الخارج يعلم بذاته لا بعنوان اخر حتى
 يلقى لعل المتصور نفس الوجه لا الشيء ويمكن ان يلقى انهم في
 سند المنع الانعكاس على ما استرنا اليه انما ان هذا
 من العوارض الذهنية والمنع بثبوتها ليس في الخارج وان
 اخذت القضية التي هي الداخلة حقيقة المراد ما حقيقة منها علم
 فيها على محتم ما هو فرد وصف الموضوع في نفس الامر وهذا
 بعض القضايا لا يكون الامور خارجا كقولنا كل واجب
 بالذات كذا وكل موجود خارج كذا وقد يكون بعضهم موجودا
 خارجا وبعضه منها كما اذا كان العنوان من لوازم الوجود
 مثل روح كذا وقد يكون مختصا بالذات كقولنا كذا
 كلام

المصهور ما لا

وما نحن فيه من هذا القبيل فلهذا لم يتعرض المصنف للذهنية المحضة
مع امكانه فهم من كلام من سهره ان منع الملازمة يصح
على التقادير الثلاثة لكن من غير ما على تقدير الذهنية وعلى تقدير
الحقيقة المتوافقة لهما يندفع بان ذلك اما بان يكون من جهة
عدم الموضوع وهو المفهوم من كلامه من سهره وقد عرفت ان ذلك
بان الدليل قائم على وجود جميع المفهومات في الذهن لا في الموضوع
للقضايا التي كما في الصادقة واما من جهة عدم ثبوت المحمول لهما
في الذهن وان ذلك لما عرفت ان هذه المفهومات مستعدة
ذهنية واما المنع على تقدير كفاية فان كان من جهة عدم الموضوع
فنندفع بان صدق العنوان وقتما ما يكفي وقد عرفت وان كان
من جهة ان ثبوت المحمول لهما في الخارج فمضمون
اعلم ان منع الملازمة يصح على التقادير الثلاثة على رأي سهره
واما منع بطلان التالى فمقتضى لا يصح على تقدير ان يكون خارجا
لان منع كذب التالى انما يكون من جهة ان ثبوت امتناع
الحكم للموضوع انما هو على تقدير الجهولية وعلى هذا التقدير
لان ان افراد الحقيقة الوجود معلوم وليس لهما هذا التقدير
وان وجه المنع سوى هذا وفيه ان هذا لا وجه لهما لان الافراد
المحقق الوجود ليست معلومة دائما بعد ثبوت الجهول
مطلقا في بعض صدق الحكم على هذا التقدير مستند في

غير

صدق العنوان وقتما ما بل الوجه ان لو الجهول من العوارض
الذهنية فلا يصدق خارجا على ما مر غير مرة فذكرها ولا يخفى ان
منع الملازمة لما كان متوجها على التقديرين فينبغي ان يقول
الملازمة ممنوعة على اى حال ولنا مع كذب التالى على امتناع
الحقيقة الحقيقية واما الذهنية وقد عرفت انها الواقعة منها لم
يتعرض لهما لدخولها في الحقيقة المبراهة منها ورد على جواب
ان صدق الحكم ان كان على تقدير كونه اى المحكوم عليه متصفا
بصفة الجهولية وعندنا هذا كان صدوقا ذهنية فلا يصدق
الذهني الذي هو عكس نقض الموجبة لذهنية على طريق القدماء
ويمكن ان لو المراد ان امتناع الحكم في وقت الجهولية على
ان يكون وقت الجهولية طرف المحمول الذي هو الامتناع ثابتا
له في وقت زمان معلوم هو وقت وجوده في الذهن وقت
ثبوت المحمول للموضوع زمان معلوم وجوده في الذهن وهو خارج
لوقت الجهولية وعدمه فيه فلا اشكال لانا نقول لك
قد عرفت ان هذا انما يكون اذا كان الوصف لازما واما كونه
ليس كذلك لا ضرر في ذلك لان غرضه من سهره ليس يقتضي كلامه بل
اصلا لا يقدرا لا مكانا وتعيين في جواب لا يخفى ان
كذب التالى بان صفة الحكم باعتبار انه معلوم وامتناع الحكم
على تقدير ان يكون مجهولا مطلقا يقتضي ان يؤخذ القضية الحقيقية

دون كونها خارجا لرد يد ضروري لتعريف بعض منع كذب التالي
 باليقين ان اردتم ان خارجا منعنا الملازمة لان الاصل كان خفتا
 فاعتكس حقيقي وان اردتم ان حقيقة منعنا كذب التالي والسند
 ذكره نعم منع الملازمة لما صح على كل تقدير حقيقة كالي وخارجيا
 لا يكبح فيه الى الرد يد على تقدير جعل العكس موصوفا معدولا الطريق
 وان دفاع المنع على تقدير جعلها سائلا على ما هو راي المتأخرين
 او سائلا الطريق على راي القدماء ايضا فلم يجر في الملازمة
 الى هذا الرد يد فهذا يمكن منع كذب التالي على تقدير كونه خارجا
 بان استماع الحكم على تقدير وصف المحمول ليصح في الخارج ايضا
 ولم يعتبر في مهية الخارج ملازمة تقدير الانصاف بوصف
 الموضوع كما في الحقيقة لكن يدعى على التقديرين وهو ان
 القضية ان اخذت ضرورة ذاتية على ما مروت اليه الناس
 لزم من التنافي ضرورة صدق قولنا المحكوم عليه وهو المحمول
 المطلق يصح الحكم عليه مطلقا عامة فكيف يجامع قولنا كالمحمول
 مطلقا بمنع الحكم عليه ايضا الا ان يقر انه ضرورة ضرورة
 يمكن ان يجامع المطلق الواقعي لكن ان لم يصح قبل الدوا
 كان واقعيه وحيث بقي الكلام في صحة اجتماع المطلق الواقعي
 وان منع كونها ضرورة ذاتية كان اجوابا هو هذا وهذا
 تفصيل المقام وتوضيح المرام والتكلمان على التوضيح فترك

ح على اذ سبب الى التالي على التقديرين معا صحيح يعني استثنائها
 في حكم الانعكاس وحيث نقول كذا ينبغي تركها في التقدير الاول
 في عدم الانعكاس نعم منع كذب التالي لا يكبح الى هذا التفصيل
 على ما قررنا من ان المحمول من العوارض الذي لم يصدق في الخارج
 لان استماعه انما كان بسبب ان يكون الموضوع غير معلوم بهذا
 فان قلت هذا بناء على ما مر في كلام المصنف ان كل موجود خارجي
 معلوم بوجه فاذا لم يكن معلوما بوجه لم يكن موجودا خارجيا فليس
 اخذنا خارجا فاذا لم يمكن اخذنا خارجا كان من جهة ان موضوعه
 ليس معلوما بوجه ما قلت لا يلزم من كون كل موجود خارجي معلوما
 يكون معلوم موجودا خارجيا واذا جاز ان يكون معلوما لم يكن
 موجودا خارجيا فلم يمكن اخذنا خارجا واذ اجتمع امتناع كونها
 خارجا مع كونه معلوما لم يخص سبب الامتناع في عدم المعلومية
 وهو منصب السبب اذ يعني انه لم يفسد احد الشقين ولم يثبت
 بعينه ما لم يثبت قدر المستور كسبب المعديتين المنعيتين فوالله
 حاصل كلامه ان الواقع اما المعلومية فيجوز الشق الاول
 الملازمة بالمعلومية المفروضة وقوعها او لا معلومية فيجوز الشق
 الثاني وينتج بطلان التالي وقيل عدم اثبات الملازمة بناء على ما
 عليه من ان بناءه على ايهام العكس وان عكس الموجبة الكلية
 كلية وهذا مع انه لا يجزى في عدم اثباته لا يلزم قوله

كونه كلاما صادقا في نفسه وورثا في كلام الوجهين او رد الكلام
 على السند لا يضر فاما يعرف على هذا التقدير انه تصديق
 لان النية في الكلام التي من الوصفية الاربعة تابعة للضمير وهي
 مطلقة فانه بعض المحرر مطلقا لا يمتنع ان يكون عليه وذلك لان
 وان كان معينا وهو محتمل لكن لنا ان لا نقدر به بل نأخذ مطلقا
 ومع يكون نصيبا حقيقيا لمروطه اللازمة وعلى ما ذكرنا ان
 من نقيضه التمس الوقت فما كان لما قال المص في الاول الثاني
 راعى من ذلك ليلام ما سبق يعني ان المحرر يعني هذه العبارة
 فلا يتقدم الاطلاق والنسبة الى افراد المحرر اذا المراد ههنا الا
 بالنسبة الى الوجود التي هي في العلم بالعلم فلا تغفل فله اعتبار
 حكم انه بان الموصوف بالعلمية يكون معلوما باعتبار آخر والموصوف
 بالمجهول لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار لعل وجهه ان
 بكل متقدم على جعلها آلة للملاحظة الموصوف بها اذا لم يكن ملاحظا
 بالنسبة بعنوان كان مبيانا له تامل يعرف فيها اي في قولنا
 ضمير منها راجع الى الفقيس كما هو مقتضى اضافة الموضوع
 الجشيش كما قيل والمراد ان الانصاف بامتناع الحكم في المعلومة
 من جهة المجهول لا الانصاف في حكمها حتى يتعمم انه باعتبار
 واعلم ان المعتبر عن موضوع الفقيس بلفظ المجهول لا يقتضي
 ان يكون بناز هذا الجواب على اختيار شق المحرر لحيث بنا

عبارة محتملة

صنف ٣

التعريض

ما ذكره من سر بل يناس قبل ما روي عن جبر عنه بلفظ وسم هذا في المحرر
 المحكوم عليه وذلك ان التعريض بعنوان المجهول المطلق لما بنا في ان
 يكون ما هو المحكوم عليه حقيقيا هو المعلوم ثم انه من سر غير بلفظ
 المجهول المطلق وصرح بنفي التناقض خلا ما دللنا عليه صرح بلفظ
 المناقاة مع تعريض اخر ايا ان بناز هذا الجواب على شق المعلوم فذلك
 لاصل الايمان الى ان في الشق الثاني تقر الشهادة كان الما ان
 التناقض ومن جعل الضمير للجشيش جعله من السبب في قوله
 امره دخلت في النار من مرة اي لهذه وجه كان كما حصل ان
 اي موضوع الفقيس مختلف بنسبة واختلاف الجشيش فيقدر من
 انصافه اذ لو كان المراد نفس الانصاف لكان حديث معلومة
 الجواب فبالا لا يكون معلوما والم يكن الوصف معلوما لا يمكن حمله
 آلة لملاحظة الموضوع انما هو على شق هذا بنا على ان
 المتبادر من قول المجهول السائل المحكوم عليه معلوم او مجهول
 معلوم او مجهول حسن الحكم اي المحكوم عليه حسن كونه محكوما عليه
 بقدر في تقرير الجواب لكونه حسن الحكم ووجه يتوجه ان هذا جار في
 الثاني من سر بنا به يصح لان اختيار كل منهما مدرك
 كما هو من طريف جعل الفقيس موضوعا للمجهول المطلق قوله
 لا يطرأ التناقض ولا يوجد آخر لما كان مدار هذا الجواب على
 شق المعلوم على ما مر ولهذا قال انك فلا مناقاة ثم ذكر سوالا

لا

في

عبارة

ولا مناقاة

وذكر في آخر جوابه فلا تناقض اراد من ترجيحها الى ان
 السائل لما قرأ كلامه على وجه ينشئ عن التناقض فكان ادعى تحقيق
 التناقض فلهذا قال له في جوابه فلا تناقض لكن من سره ضم اليه
 التناقض رعاية لاول الكلام واخره وسد الباب الا غير الحكيم
 وقوله فان قيل انشأ السؤال من جهة جانب انتفاع الحكم وما
 اورد في الشرع كان من جهة صحة الحكم وهذا السؤال وان كان
 من قبيل السؤال المذكور في الشرع وكان جوابه حواشي لكن اورد
 واجاب عنه قطعاً بطريق السؤال بالحكمة ولهذا قال فلا إشكال
 اصلاً ايضاً لان الحكم بانتفاع الحكم على أي شيء كان منشأ و
 السؤال ويعود الزام لا يخفى ان ما غير اليه الدعوى كان
 مستلزماً للدعوى فترد الاشكال عليه على ان يقول في رد الاشكال
 عليه ايضاً وذلك لان المحكوم عليه لما كان هو الحكم المحقق فيكون على
 المطلق والمحكوم عليه كان محمولاً مطلقاً لان المحقق في نفسه
 عقيد يتوقف على تصور العقيد والفرق ان محمولاً مطلقاً كان
 حكماً على المحمول المطلق بانتفاع الحكم عليه وقد كانت المقصود
 الصدق ان الحكم على المحمول المطلق متمم وهو وايضاً يقول
 التصور بوجه ما مفهوم وكل مفهوم اذا استلزم مفهوم اخر
 كما يحرم عليه بصدق عليه اما بالاجابة او بالسلب لكن السلب غير
 صادق هناك فمعنى الاجابة اذا صدق قولنا المحكوم عليه بمصو

على هذا امر

هذا التقرير الصواب وان اردت التفصيل كما مر
 المحكوم عليه ان كان محمولاً على مفهوم بوجه ما
 عليه فلهذا وان كان محمولاً مطلقاً فصدق بغير مفهوم
 المطلق لا يثبت الحكم عليه فالتناقض في ذلك لا يحسن

بوجه

بوجه ما بالضرورة صدق على مورد المحذور لا يرد على هذا على
 ما قاله ان الله انما يجاب صادقاً ولكنه متمم وقوة من العقل عليها
 كما لمعه كحرفية فانها متصفة في نفس الامر بانها متناهية مع امتناع الحكم
 من العقل عليها لاننا نقول قد مر اليه الاشياء ونقول نقول
 لا شك في ان وقوع هذا الحكم من العقل فاذا فرض صدقه ايضاً
 الواقع يلزم المحذور المذكور فانه لا تناقض وان
 الاحوال وان قالوا بالواسطة بين الوجود والعدم لكن لم
 يثبت الواسطة بين الشيء والشيء اي النبوة والسلب
 فتدبر وعاد الاشكال لا يخفى ان الكلام قد تم عند قوله
 وعاد الاشكال فتقول وما ذكر من ان التباين ليس اللفظ
 مكانه حركية اشارة منه الى انه يمكن انما الحكم الاول اورد
 يدفع قوله فتقول ويتم قوله فان قيل لكن ان استدلال على
 المنع من الشيء الملازمة دليل على عدمه فتدبر ويمكن تقريره
 لم يتوجه بمنع كذب السائل بناء على احتياط كونها حقيقة وكذا
 لم يتغير بقوله الله وتعالى في الجواب منع كذب السائل لا يخلف
 اي على تقدير اخذ السائل ان عرضه من سره ليس ان جواب
 من دفع جوابه التقرير حقيقة بل انه من دفع به كذب الطعن
 بوجه كلام ان من دفع عنها جميع الاحوجه ظاهراً وليس المراد
 الا انه من دفع احد شقي الجواب المص كما سيصح به وايضاً اذا

قرربعيانة اليك يا هو المذكور اولاً وقد وقع في المتن وعلى توجه
 انقاع احد شقي جواب المتن توجه آخر وهو ان القضاة اذا
 سألهم لم يمكن منع ان انعكاسي لعدم سره لم يتوجه لا في
 ذهن المجيب لانه على هذا وان اندفع منع الملازمة لكن تبين
 منع كذب الثاني على ما مر وههنا وجه اخر لا بدفع جواب
 المص وهو ان الظاهر المتبادر في القضية المحل ان يكون صدق
 المحمول على الموضوع اذا كان يتقدر ان يكون ذلك التقدير واقعاً
 في المحل لكون محله حقيقة لا صورة فقط وعلى توجه قول الله
 فان مراد اندفاع الاجابة المنقولة حتى تبين جواب المص
 ويمكن ان يبي مقتضى كون الحكم على الشيء مشروطاً بتصور
 عليه بوجه ما قضية شرطية هي قولنا لو كان الشيء محمولا
 دائماً امتنع الحكم عليه ايما ولا يلزم من هذه الشرطية تناقض
 ولا كذب لان المحكوم عليه ههنا وهو المقدم ليس محمولا مطلقاً
 مما بالذات ولا من جهة آخر لان المراد بالجمهور المحسنة فيه
 هو المفهوم لا فرد ودعوى استلزامها للحكمة المذكورة حم
 عند الحكم فاعلم ان ما ذكره من استلزام القضية اللازمة
 للنقيضين ايما يلزم اجتماع النقيضين ههنا اذ الحكم العقل
 فيها ولا يلزم من مجرد الصدق فلا بد من دعوى وقوع الحكم
 مناصح يلزم وقد مر في اليه الانسان فلا يغفل سوار

الحق

سوار كانه لا زنه كما يظهر عند قول الله وايض قول في نفس الامر
 كما في قول الله ولان على الوجه الذي كتبه بعلقه بالتقرير والتبيين
 وبالمنع وبالتحرر ولان اول امره واما اندفاع الثالث اعلم ان
 المتبادر من اجواب الثالث ان كلاما من الاعتبارين ثبت بحسب نفس الامر
 فلهذا لم يندفع اليه يرجع الى اجواب الحاسم جواب المص لكن جواب المص
 عليه اظهر لا شتماله على لفظ التقرير ولهذا قال الله ان جواب
 المص عند الثاني يظهر انه راجع اليه ولم يقبل انه راجع اليه لكن
 لا خفاء في انه يمكن ذلك بلا مزية ولا فضل من قبل المجيب كجواب
 الثالث ان ما ذكرنا من اختلاف جهة كبحر ههنا وذلك
 ههنا المجهول والمعلوم وفي المحمول امتناع وصحة وكل واحد من
 المعلومية والصحة بحسب نفس الامر والباقي قول فرضي فما هو قولنا
 للجهة الواقعية والفرضية للفرضية فلا اشكال في كونها وههنا
 اجواب الحاسم واما اندفاع الثالث واعلم ان اجواب الثالث
 لم يندفع بهذا التقرير وقوله لم يكن محمولا مطلقاً والكلام فيه
 مردود بان هذا لا ينفع في دفع الاشكال وخير لان الكارح
 الحكم مناعاً على ما هو محمول مطلقاً مكانة كيف وقد وقع ههنا
 عنقاً للموضوع بل يريد المحذور اذ يلزم اجتماع المجهول
 المطلق والمعلوم لاس حيث الذات ههنا مستقر بان
 فيما سبق ذلك المجيب ان سلب الحكم وامتناعه من حيث الذات

هذا التقرير واما اذا
 على انينا ولا يجوز بحسب
 الغرض لم يندفع

ولم يقل كذا بل قال الذات لكن لا حقيقة باعتبار المعلوم بل بوصف المجهول
 بل باعتبار اضر فلا وجه لنقل هذا الجواب من الجيب ثم رد ذلك بقوله
 الى شي آخر الصواب ان يقول اولاً ما ذكره آخره وكلما ضامته
 فمما رانداغته على قوله وايضاً ولا دخل فيه لقصد الدوام اذ يمكن
 ان يبق هذا لا يتغير المجهول مطلقاً لا الحكم كما يظهر من نظري
 ترتيب هذه القضية وتتم ما هو متبادر ومحكم عليه عما هو صريح وغيره
 وايضاً فذكركم عليه ما صحتام آخر كما ذكره مفضل لقوله لان وبيان
 احكاماً صادقة فهم من سر من تقريره انه اراد صدق تلك
 الاحكام وذلك وان كان ظاهر من تلك الوجه لكن لم يظهر
 في البعاق والوجه في الكلام ان الـ اورد المفهوماً الساملي
 بصدق على جميع المفهومات في نفس الامر وكذا اورد الموجود والمعدوم
 الذين لا واسطة بينهما في الواقع وكذا اورد الـ والـ السلك
 فلا تعقل وارض منه وذلك لانها مملوكة تصديقاً لا يكون
 حريته وهو ارض فتكون نقضاً للثبوت وان يكون كلمة فكان احص
 من نقضه وعلى التقديرين يلزم اجتماع التقييد كما ذكره من سر
 دأبنا معلوم بالذات اي معلوم ذاته سواء كان بالكنة او بالوجه
 والظاهر ان يقول معلوم كسب الواقع مجهول مطلق كسب الغرض
 معلوم باعتبار انصافه اشارة بذلك الى ان الشيء
 يكون معلوم بالذات ما يتبادر منه وهو انه معلوم بكنة لا بامكان

اذا م

الـ القضي

اذ التفصيل لا لبعض عوارضه كيف وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ هو معلوم
 لبعض عوارضه الذي هو المجهول بل وبخاصة ما ذكره من
 ان المحكوم به تابع لعنوان القضية لا ملحوظ للحاكم حين الحكم واما
 تصور الذات بعنوان الآخر كما تعلم من هنا ففي هذه الملاحظة
 مذهب من عند اذ الوضعية الذات مصادرة قضية اخرى
 اذ يتبدل العنوان بتبدل القضية هذا لكن ينبغي ان يعلم ان
 امر استحصاني والافلا ما منع عقلياً بل المجهول المطلوب الحكم
 عليه بناء على معلوم موصوف المجهول اذ ملاحظة هذا الوصف
 مع لقاء عنوان القضية بحاله ليس مما تمتعنا ولا يلزم ان يصير
 هذا عنواناً صريحاً بتبدل القضية وقول من سر وكنها في تلك الحالة
 اه معناه انها في تلك الحالة لا يجب ان يكون ملحوظة ولا يلزم
 منه وجوب عدم كونها ملحوظة بل يجوز ملاحظتها معاً
 للعنوان من غير ان يصير عنواناً صريحاً للقضية
 صدق العنوان واعلم انك قد عرفت مراراً بان المجهول
 من قبل العوارض التي لا يعرض الاشياء الا في الذهن ثم نقول
 صدق العنوان على الافراد كان متمثالاً مملوكة وذلك
 لو كان فلم يكن في ابحاث ما عرفت فكان في الذهن انصافاً
 لشيء في الذهن بقبض وجود ذلك الشيء فيه وهو يقتضي معلوم
 فقط ان وجود المنبث له واجب عند شئ المجهول لم يلزم اجتماع

المحمول والمعلوم من صدق العنوان على الافراد فصدق العنوان
كان متمثلاً لا محكماً فلو لم يقيد بالدوام أمكن صدقه بان يكون ذلك
في وقت آخر أي كان المحمول المطلق في وقت ثابت لم في وقت
كان معلوماً فيه أما اذا قيد بالدوام كما في ما نحن فيه اندفع ذلك
وأما التقييد ببعض الأذنان فينبأ في المحمول المطلق إلى كان الكلام
مهما وابتغى لو قيل لا شيء من المحمول المطلق الظاهر معلوم بالضم
كان العنوان متمتعاً بصدق على الافراد بما لا يوافق الصواب
الائق في بعض القضايا المحتملة لا محكماً إمكان صدق العنوان أو قص
الافراد الغرض إلى لا تصح تنقيض المحمول بغيره حمل المحمول

اولاً انها شرطية حقيقة حمل صورة صدر
هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ لكن لا قد حققوا ان
الشيخ اعلم من ان يكون فعل الوجود او فعل الذهن متبادراً
ما يكون كجسده الغرقف كجسده من اي كسبه الغرقف كما
في صحيح نه وفيه تأمل ان العقل الغرضي اما هو لا اعتبار
لا يصدقها على ما ينبغي متفرعا على شئ هذا انما يوضح
المشروطه لشرط الوصف عامه كانت او خاصه وان العرفه الوصف
والمشروطه ما دام الوصف ان فعله ليس المحصور فيها لا يصدق
على فعل صدق العنوان على الافراد بل قد يكون الامر بان
ولعله اراد المشروطين بشرط الوصف ان ما نحن منه من

والمرحوم محمد بن السنون فان هذا الموضوع كان هذه القضية شرط
حقيقة الحق في العلم الحق المقيد بدون المطلق وفي غير هذا
الموضوع يمكن في كل واحد من الاعتارين ان يحفظ سمويته

النفس ولفظ التفرع يسع به ايضاً فقدر قد يقال صدق العنوان
 الذات في نفس الامر من الشرايط المستمرة في صدق الوجبات
 دون السوالب وما نحن منه سائل به اما اولاً لانه اذا اعتد في
 شرايط السالبة لزم ارتفاع المحل لتقيضه في ما فلم يصدق
 العنوان على شيء في نفس الامر كنفائض المفهومة السالبة كما كان الحال العام
 واما ثانياً فلانهم قالوا صدق السالبة قد يكون لان نقار صدق العنوان
 على ذات الموضوع هذا لكن كلاً من سائر هذا يدل على اعتبار في
 مظهر القضاء ولكنا كل مهم في كونه حقيقة بل على ان
 على هذا الاعتبار والعلة الباعنة عليه كبحر في السوالب كما لا يخفى
 وعند هذا طهرانه يلزم بهذا استحالة وهو يلزم ارتفاع التقيض
 في بعض المواد او كذا السوالب الكلية مطلقاً والمخصص
 الافراد التي توجه اليه المحكم بما لا يكون متصفاً بتقيض الحكم او
 صدق من غير

القضية الوصفية الموجبة مع ان الكلام كان في السالبة لها التام
 حسب استيفاء الاحكام ما عدا ما مضى النهار رعاية للتسوية وان
 قولنا ان امر كانت القضية الموجبة فيها موجبة كلية و اراد
 بان شاء ما يتناول الفري فصدق مع دوام السلسلة
 بشرطه في المنفى اه اعلم ان العلامة التقطت في
 لتوجيه قولنا ان امر الصري ان اخر منفي في الحكم وان
 وعلمنا ان في كل موضوع كان
 صدق العنوان وانما
 يمكن التسمية لا يجوز
 المستوعبة كان هذه القضية

تفاعلات البنى الفوقية

راجع اليها فنقول في مثل قولنا ان كانت الشمس طالما كان النهار موجودا
 معناه النهار موجود في وقت طلوع الشمس وعلية فليس واعترض
 عليه السيد الشريف بما حصل ان في مثل قولنا ان كان زيد
 حمارا كان ناهيا لو كان سعاد زيدا ناهيا في وقت كونه
 حمارا وانه ان هذا صادق متحقق وقولنا زيدا ناهيا ليس
 بجهتها من كنهها حتى بالامكان العام الذي هو ان كنهها
 فيلزم صدق المقيد وحققه بدون المطلق هو واجبا غنية
 بعض اجل المتأخرين بان المطلق في هذا المقيد ليس زيد
 ناهيا في نفس الامر بل زيد ناهيا في الجملة سواء كان في نفس
 الامر او على تقدير معروض ولا شك في صدق المطلق ومثل
 لذلك بقولهم زيد معدوم النظر فان مطلق زيد معدوم في
 معنى تباين وعدم نقص وعدم شيء يتعلق به وهذا صادق متحقق
 هنا **اما** قول فرق بين صدق القضية وحققتها وحقق القضية
 المحلية الموجبة بان يوجد الموضوع وثبت المحل لرفا كان ذلك
 دائما فذا لم يكن كان وقتا ما فوقت او اما صدقها فذا لم يكن
 دائما وهذا ما لا المطلق اذ الصدق لا دائم التحقيق على
 سبيل في او صاحت التصديقا في قولنا جارا زيد صايدا صفر
 عننا كان كمال غير معارضة للعامل وان كان صدقها مقار
 له ولهذا يسمى حال مقدرة وقالوا تقديره مراد صيد صفره

قوله

عند اصرح بذلك العلانية في شرح التوضيح نقول في قولنا ان كان
 زيد حمارا كان ناهيا فحققت القضية بالنسبة الى المحل الذي
 يتم صدقها به هنا وان كانت صادقة ليست متحقق فلا تدس
 القول بتحقيقه في اخرى كان مورد الحكم والصدق يسمى بالنسبة
 الى اتصاله فان النسبة التي يتم تحقيقها به لا يتم تحقيقها وان كان
 صدقها فاذا حققت ما يلزمه عليك ظهر لك سر قوله شيئا
 في المخبر وان كانت حملا في الصورة مما لم تعرف وعلى
 ما قررناه حققتا علمتا ان في كل موضوع كان صدق العنوان
 والمحل متمم للثبوت لا افراد الموضوع كان هذه القضية شرطية
 حقيقة وكسبية المعنى والالزم تحقق المقيد بدون المطلق في
 غير هذا الموضوع يمكن كل واحد من الاعتبارين فاحفظ هذا
 والاخر حملا على هذا يمكن اعتبار القضية التي كان
 كلاما فيها حملا حقيقة بان يكون الغرض منها من قبل الاول
 فلا حاجة الى التمايز بانها شرطية حقيقة نعم يلزم التي الاربعة
 اذا قيل صدق العنوان متمم على الافراد على ما قررنا او
 غير العنوان الى الجمول المطلق بالضم فتدبر ويمكن ان
 عنه من سره بان هذا المذهب غير مرضي له واسأل الله العفو له
 ان يقول وقد عرفت ان الحق هذا ان العقل فرض
 كون الذات متصفا اي اعتبار متصفا بها ولا خط بهذا العنوان

شرح اشارات حاشیه مقدم حاشیه ملا میرزا جان برو حاشیه میرزا شرح
جلد جلد جلد جلد
شرح حکم العین حاشیه ملا میرزا جان برو شرح هداية حاشیه ملا میرزا جان برو شرح مختصر
جلد جلد جلد جلد
شرح الشرح حاشیه ملا میرزا جان برو شرح مختصر معالم اصول شرح مطالع
جلد جلد جلد جلد
ایم شرح مطالع حاشیه مطالع شرح حاشیه ملا اودر حاشیه
جلد جلد جلد جلد
حاشیه ملا میرزا جان برو حاشیه مطالع شرح ارشاد مختصر کافه شرح حامی
جلد جلد جلد جلد
حاشیه خطای مختصر منہ الدعوات شرح جعفر حاشیه ملا علی برو حاشیه ملا عبد الله
جلد جلد جلد جلد
حاشیه ملا میرزا جان برو حاشیه محاکمات شرح لمعه حاشیه ملا جلد
جلد جلد جلد جلد
کلام در حدیث ملا میرزا جان برو حاشیه شرح هداية حاشیه میرزا شرح و غیر
جلد جلد جلد جلد

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnî
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1231

و در این ...
مردم ...
حک ...
مردم ...
مردم ...

حک

حک

حک